الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

إستراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2008 – 2014)

إعداد الطالبات :

نجعي نور الهدى

دبيلي الزهرة

تحت إشراف الدكتور :

غانيه نذير

لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة
أ.د/عدنان محريق	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر
أ.د/ نذير غانية	مشرفا	جامعة الشهيد حمه لخضر
أ.د/ العيد غربي	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر

السنة الجامعية: 2016 – 2017

الإهداء

نهدي هذا العمل الى:

الوالدين الكريمين أعزهم الله ..

الى الأخوه و الأخوات حفظهم الله ...

الى كل الأهل و الأقارب ...

الى رفقاء الدرب الذين كانو بمثابة أخواتنا، الزملاء الأصدقاء...، الى كل طلبة ماستر تجاره دوليه دفعة 2017

الى من جمعتنا بهم الحياة في ذاركتنا ولم لم تسعهم مذكرتنا.

شكر وعرفان

قال الله تعالى :﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗاۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾

البقرة الآية 152.

الصلاة والسلام على رسول الله الكريم، في بادئ الأمر وقبل كل شيء نشكر الله العلي العظيم على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع، فله الحمد والشكر، كما يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى

الأستاذ المشرف الدكتور: **غانية نذير**

الذي منحنا من وقته الثمين ولم يبخل علينا بالنصائح القيمة والإرشاد وملاحظاته الوجيهة لانجاز هذا العمل، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الكبير لكل من أمد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد وكل من شجعنا وأمدنا بالدعم المعنوي وساندنا لانجازه لكي يصل إلى النهاية وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى دفعة التجارة الدولية 2017 .

.

الملخص

تعد الصادرات خارج المحروقات من دعائم النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية والتي تعاني من تدهور أسواق البترول حيث تساهم هذه الصادرات في اعادة توازن لميزان التجاري وميزان المدفوعات في حالة أي تناقص لعائدات الصادرات النفطية وأيضا تساهم في تغطية النفقات.

والجزائر كونها دولة نامية تسعى لتحقيق النمو فهي تعمل على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بإتباع إستراتجية تسمح لها بتوسيع قاعدة صادراتها وذلك بالاعتماد على جل الاليات التي بوسعها واستغلال كل الامكانيات التي تسمح لها بهذا التوسع كتحرير تجارتها الخارجية وبناء اتفاقيات في اطار تنشيط الشراكة في مجال التجارة الخارجية وكذلك كل مايخدمها من آليات تنظم سعر الصرف والعملة وتسخير المؤسسات التي تساعد وتساهم في بناء اداء تصديري قوي وتشجيع المؤسسات في ذلك، كل هذا من اجل رفع من قيمة الصادرات غير نفطية التي نسبتها جد ضعيفة و الخروج من دائرة الرضوخ لأسعار النفط وتحقيق ماترمي اليه وهو تحقيق النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية:النمو الاقتصادي، التصدير، استراتيجية تنمية الصادرات، الاقتصاد النفطي.

Résume :

Les exportations sont en dehors des hydrocarbures des piliers de la croissance économique pour les pays pétroliers, qui souffrent de la détérioration des marchés du pétrole, où ces exportations contribuent à rééquilibrer la balance commerciale et la balance des paiements dans le cas de diminution des revenus des exportations de pétrole et ontribuent également à couvrir les dépenses.

Algérie étant un pays en développement qui cherchent à réaliser une croissance, il travaille sur le développement des exportations en dehors du secteur des hydrocarbures, et en suivant une stratégie qui leur permet d'élargir leur base d'exportation et se fondant sur la plus grande partie des mécanismes qui peut et exploiter toutes les possibilités qui leur permettent de cette expansion, tels que la libéralisation des accords commerciaux et à l'étranger dans le cadre de la revitalisation du partenariat dans le domaine du commerce étrangères, ainsi que tous les mécanismes de régulation de change leu, lwrs sérirces es institutions monétaires et harnais qui aident et contribuent à la construction d'une solide performance d'exportation et d'encourager les institutions à ce prix, tout cela afin d'augmenter les exportations non pétrolières, ce qui représente une valeur très faible et arc de cercle Les prix du pétrole et atteindre a deg a ger lui qui est de réaliser une croissance économique.

Mots clés: croissance économique،exportation،stratégie développement des exportations en dehors des hydrocarbures économique des hydrocarbures،

الفهارس

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ-ح
الفصل الأول :الإطار النظري للنمو الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج المحروقات	
تمهيد	10
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج المحروقات	11
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	11
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	15
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول إستراتيجية تنمة الصادرات خارج المحروقات	23
المطلب الرابع: بعض التجارب الدولية في تنمية الصادرات	26
المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة	31
المطلب الأول: الدراسة الأولى	31
المطلب الثاني: الدراسة الثانية	37
المطلب الثالث: الدراسة الثالثة	40
المطلب الرابع: مقارنة النتائج	42
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: دور إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2008-2014)	
تمهيد	46
المبحث الأول طريقة دراسة العينة وتلخيص المعطيات المجمعة	47
المطلب الأول: العينة وفترة الدراسة	47

المطلب الثاني: المنهج المتبع	49
المطلب الثالث: طريقة جمع البيانات وتلخيصها	51
المبحث الثاني: دور إستراتجية تنمية الصادرات غير نفطية في تحقيق نمو الاقتصادي	52
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري	52
المطلب الثاني: الإستراتيجية المتبعة في الجزائر لتنمية الصادرات غير نفطية و المشاكل التي تعيقها	58
المطلب الثالث: تحليل دور إستراتجية تنمية الصادرات غير نفطية الجزائرية في تحقيق النمو الإقتصادي خلال الفترة 2008-2014	72
المطلب الرابع: مناقشة النتائج	75
الخاتمة	87
قائمة المراجع	93
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01)	الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2008-2014)	72
(02)	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2014)	73
(03)	التوزيع الجغرافي لصادرات خارج قطاع محروقات خلال الفترة 2008-2014	73
(04)	الهيكل السلعي للجزائر خلال الفترة2008-2014	74
(05)	بعض مؤشرات النمو الاقتصادي	74
(06)	تطور نسب مساهمة الصادرات النفطية وغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي	75

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01)	رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2014	75
(02)	معدل التغطية خلال الفترة 2008-2014	76
(03)	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2014	77
(04)	تطور الصادرات الغير نفطية في الفترة خلال الفترة 2008-2014	79
(05)	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائرية 2008-2014	80
(06)	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية 2008-2014	81
(07)	نسبة مساهمة الصادرات النفطية والصادرات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي	84

مقدمة

تمهيد:

أخد موضوع النمو الاقتصادي حيزا كبيرا من الأهمية والتناول في العقود الأخيرة، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي والبحوث العلمية والأكاديمية أو على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية ومراكز البحث كابنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات المهتمة كذلك بمجال النمو الاقتصادي أو على مستوى السيايات الاقتصادية لدول وتوجهاتها، و يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، فهو أحد المقاييس المهمة التي يقوم عليها الأداء التنموي إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم...الخ، وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ .

نجد هذا المناخ متوفر وملائم في الدول المتقدمة على غرار الدول النامية وتعتبر هذه الدول هي أكثر الدول نموا وهي دول قد حققت تقدما في المجال الاقتصادي والإنتاج (أساسا الصناعة)، أي أنها دول قادرة على التصنيع والابتكار والإختراع بشكل فعال وقوي مما يسمح لها بالتصدير مما تصنع وتنتج، وتتميز هذه الدول بإرتفاع مستوى المعيشة فيها وارتفاع الناتج القومي الإجمالي على عكس الدول النامية.

فإن الدول النامية دولا ذات نمو إقتصاديا ضعيف وهذا ما جعلها تتميز بتفكك الهياكل الاقتصادية لها وضعف إنتاجها، ومن أبرز مظاهر ذلك ظهور قطاعاتٍ متفاوتة بين قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات، إذ ظهر ضعف التصنيع في هذه البلادان، وتأخرها في المجال التكنولوجي وفي قطاع الخدمات إذ أظهر تفكك الهياكل الاقتصادية ضعفا ملحوظا في هذه الهياكل ما أدى إلى الحد من مساهمة الدول النامية ومشاركتها في التجارة العالمية، فظهر النقص الحاد في إنتاجها والعجز الكبير في تلبية متطلبات السكان الأساسية وحاجياتهم، والعجز في توفير الغذاء وتقديم الخدمات الصحية المحدودة، بسبب ضعف النمو، أيضا نجد أن الدول النامية لديها ارتفاعا في نسبة الأمية وتفشي ظاهرة البطالة وعدم توفر المرافق الصحية كذلك انخفاض مستويات الدخل الفردي في الدول النامية، وبالتالي تراجع مستويات المعيشة، ارتفاع نسبة الديون الخارجية نتيجة اضطراب موازين المدفوعات واختلالها،طغيان القطاع الزّراعي على القطاع الصناعي،الانفجار السكاني...الخ، يحلل الاقتصاديون الى أن هذا الوضع المزري التي وصلت إليه الدول النامية ما هو إلى نتيجة لسياساتها الاقتصادية التي تمارسها واعتمادها على

مورد واحد في تمويل خزائنها فنجد أن هذه الدول هي دول ذات ريع نفطي يمثل تقريبا مصدر كل إيراداتها،من ناحية أخرى ننظر إلى سوق المحروقات على أنه سوق غير مستقر بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، وما ينجم عليه من أثر سلبي على أسعار الغاز الطبيعي بسبب ارتباط أنظمة تسعير الغاز بالنفط هيكليا. حيث شهد سوق البترول منذ سنة 1970 حتى 2010 على الأقل 5 أزمات سعرية، على غرار ما حدث سنة 1986 ،1979 ،1973، و1997 وأخيرا سنة 2008 حيث ارتفعت أسعار النفط إلى مستوى غير مسبوق وصل إلى حاجز 150 دولار لبرميل. حيث ينطوي عدم استقرار أسعار النفط على عدد من الأسباب والعوامل الخارجية تتعلق معظمها إما بالنمو في الاقتصاديات وما يترتب عليه من زيادة الطلب. ام عوامل ترتبط بالعرض مثل عدم قدرة نمو الاستثمارات على مواكبة نسق نمو الطلب على النفط. أضف إلى العوامل السابقة أسباب غير اقتصادية ذات طبيعة جيوسياسية وأمنية كالأعمال التخريبية أو حتى تصرفات إحتكارية للشركات العاملة. من خلال المراحل التي مر بها سوق المحروقات يتضح لنا أن كل اضطراب يشهده سوق البترول سيؤدي بالضرورة إلى آثار سلبية على اقتصاديات الدول وبرامج التنمية فيها.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية وتخلص من ضعف النمو الاقتصادي وتبعية النفطية وتجنب هذه الاختلالات في أسواق المحروقات يجب على الدول النامية البحث عن الأساليب التي تمكنها من رفع من معدل الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشي وذلك عن الطريق الحصول على النقد الاجنبي بطرق اخرى خارج المجال النفطي وفتح أسواقها المحلية على الأسواق الأجنبية وفتح قاعدة تنافسية لمنتجاتها الوطنية، فقامت بالجوء إلى سياسة تنمية القطاع التصدري لديها وتنوعيه كونه أهم أحد سبل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

كان لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية الأهمية الخاصة لمستوى الصادرات كمؤشر رئيسي على معدل النمو الإقتصادي، إذ يسمح الفائض من الصادرات و هو من أحد محفزات النمو، بتحقيق استثمارات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ومن ثم رفع مستوى معيشة الأفراد، والذي يؤدي إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاجتماعية لاسيما منها البطالة وهذا مايؤدي إلى تحقيق نمو أفضل ومستدام،إن تزايد الثروة العامة يخلق مناخا اجتماعيا يجعل النمو الاقتصادي أكثر تميزا ولتحقيق ذلك يجب تعزيز دور التجارة الخارجية كترشيد الواردات وتطوير وتنويع الصادرات، ومن هنا تظهر أهمية القطاع التصديري من خلال التوسع الاقتصادي أولا الذي يمثل قدرة النظام الإنتاجي على سد الحاجات الاجتماعية المتطورة للسكان وتصدير الفوائض الإنتاجية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ومن ثمة تحقيق الرفاهية الإقتصادية

للمجتمع وثانيا تحقيق التنوع الاقتصادي حيث يهدف هذا التنوع إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى، مثل الإعتماد على قطاع النفط لتمويل الدولة، وكذا توسيع فرص الاستثمار تقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية هذا كله من أجل توسيع قاعدة الإيرادات ورفع القيمة المضافة القطاعية وتثبيت النمو الاقتصادي وهذا بالإهتمام بجميع القطاعات كقطاع الصناعي تنمية وتطويرة لجعله يلعب دورا هاما في تنمية الاقتصادية داخل البلد وإلتماس قيمة مضافة في قيمة للصادرات الصناعية.

وعلى المستوى المحلي، فقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط أساسيا خلال مسيرة التنموية وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية وكان ذلك في ظل توجهات سياسية واقتصادية تختلف عن التوجهات الحالية، غير أن التحولات الاقتصادية العالمية وتحديات التي لم تكن الجزائر بمنأى عنها من جهة، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع الأسعار والإنتاج في منصف الثمانينات وما بعدها من جهة ثانية، أدت إلى اتخاذ قرارات جذرية في مجال الاقتصادي بالخصوص تمثلت في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد والذهاب نحو الخوصصة وتحرير الاقتصاد الوطني. لقد تغير موقف الدولة الجزائرية بعد ذلك، وهي كغيرها من الدول ترى أن إنه لابد من التعاطي الإيجابي مع التحولات الاقتصادية الدولية، وبات واضحا أن الجزائر تسعى للاستفادة من الفرص التكنولوجية والخبرة التي توفرها الشركات العالمية بغية تنمية مواردها الاقتصادية. وعليه أظهرت دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور الاقتصاد الجزائري، وكشفت أنه مرهون بالتقلبات الدولية في أسعار البترول، وبينت أن العوامل الخارجية كانت المحدد الأساسي في كل التغيرات التي حدثت من قبل على الاقتصاد الجزائري ومساره. وإن عدم نجاح كل السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستقلال في تقليص درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وبقاء هذا الأخير خاضعا للتأثرات الخارجية بما فيها العوامل غير الاقتصادية لأنه من الواضح أن أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما، سيكون لها انعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني، وقد سبق للجزائر أو عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية عام 1986-2004 التي صاحبها انخفاض كبير في الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة فظهرت نتائجها على كل مؤشرات الاقتصادية بداية من عجز الميزانية العادة للدولة وصولا إلى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مستوى التضخم، و كل هذا دليل على مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تغيرات أسعار البترول وسلبيات عدم تنوع الصادرات والتركيز على مورد

واحد. فبرغم من مرور خمسين سنة على الاعتماد على هذا المورد لوحده وتعاقب الأزمات البترولية وإدراك مدى تأثيرها السلبي الكبير على الاقتصاد الوطني لازلنا لم نستطع التغلب على الاثار التي خلفها هذا الانهيار في الأسعار. فالحد الآن لازالت الجزائر من الدول الأقل تنوعها في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة،كل هذا أوجب على الجزائر اعادة النظر في وضيعة الصادرات وتغيير الإتجاه نحو الإهتمام بتنويع الصادرات الغير نفطية، وإنشائها لأجهزة تتكفل بتبني سياسات وإستراتيجيات تهدف الى تنمية و تطوير تشكيلة صادرتها وإتخاذ عدة تدابير و إجراءات لتشجيع منتوجات قطاعات اخرى كقطاع فلاحي وصناعي على خوض في اجواء منافسة الدولية وتوسيع أسواقها وانتقالها للاسواق العالمية ورفع من الصادرات الصناعية ومنتوجات الزراعية هذه السياسات المنتهجة من طرف الدولة قد تساهم في تحسين البنى التحتية للاقتصاد الجزائري وتحسين مستوى نمو الاقتصادي.

➢ طرح الإشكالية الدراسة:

إن توجه الدولة الجزائرية إلى سياسة دعم التصدير ما هو إلا محاولة منها للتخلص من وضعها مزري واقتصادها الهش ومحاولة النهوض بالنمو الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع واحد فوضع استراتجية متبناة من أجل تشجيع التصدير قد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ولكن السؤال المطروح هنا هو:

إلى أي مدى يمكن للإستراتيجية المتبعة في الجزائر من أجل تنمية الصادرات الغير نفطية في تحقيق النمو الاقتصادي ؟

و انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأشكاليات الفرعية التالية :

1- ماهو النمو الأقتصادي وماهي أهم النظريات والنماذج المفسرة له ؟

2- ماهي أهمية اعتماد إستراتيجة لتنمية الصادرات الغير نفطية ؟

3- ماهو واقع الاقتصاد الجزائري في ضل إنهيار أسعار النفط ؟

4- في ضل هدا واقع الهش للإقتصاد الجزائري ما هي أهم الإستراتجيات التي تبنتها الدولة الجزائرية للخروج من هذه الوضعية

5- ماهو واقع التصدير في الجزائر وماهو أثر تركيبة صادرات الاجمالية للدولة الجزائرية؟

6- إلى أي مدى يمكن أن تساهم تنمية الصادرات الغير نفطية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر ؟

- **فرضيات الدراسة :**

و كإجابة مؤقتة على الإشكاليات الفرعية يتم وضع الفرضيات التالية :

1- للنمو الاقتصادي أهمية بالغة في تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي وبالتالي فهو يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- تعتبر الصادرات هي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي في كافة قطاعاته ولهذا فإن إتباع سياسة لتنميتها تعد ضرورة من أجل تحقيقه.

3- هناك العديد من التجارب الدولية السابقة التي كانت ناجحة يمكن الاستفاذة منها ولها أثر في تشجيع الصادرات الغير نفطية وتنميتها .

4- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ذات ريع نفطي يعتمد على مورد واحد وهو المحرووقات وهذا ماجعله عرضة للعديد من مخاطر جراء انهيار اسعار النفط.

5- إتبعت الجزائر العديد من الاستراتجيات من أجل تنمية الصادرات بعيدا عن قطاع المحروقات الذي يشكل أهم مورد تعتمد عليه الدوله في إراداتها، وقد تعددت وتنوعت هذه الاستراتجيات من مؤسساتية وقانونية كلها مسخرة من أجل تشجيع التصدير الغير نفطي وتنويعه.

6- ساهمت الإستراتيجيات التي إتبعتها الجزائر في تحقيق النمو النمو الاقتصادي خلال افترة 2008 – 2014، لكن هذه المساهمة هي مساهمة ضعيفة تكاد لا تكون محسوسة.

- **أسباب إختيار الموضوع :**

الأسباب الموضوعية: المواضيع التي تتحدث عن النمو و التنمية بالجزائر من المواضيع الحساسة و المهمة جدا،فهي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين و الساسة صناع القرار وهذا نظرا للوضع الراهن الذي تمر به

الجزائر بعد تأثرها الكبير بتغيرات التي تحدث على مستوى قطاع المحروقات الذي يشكل نسبة كبيرة في موارد الدولة وشبه الاعتماد الكلي عليه،لذا وجب أن يخصص لها حيزا واسع من الكتابات و الدراسات الاكاديمية .

الأسباب الذاتية: يرجع إختيارنا للموضوع والرغبة في البحث فيه هو محاولة إيجاد حلول للخروج من أزمة التبعية لنفط وهذا لضرورة التركيز على هذا الموضوع وتعزيز الدراسات حولة وإعطاء قيمة مضافة وذلك بالمرور على واقع الاقتصاد الجزائري ومحاولة تحليل الأليات التي إتبعتها الجزائر في حل هذا مشكل ثم إستنتاج إلى أي مدى ساهمت هذه الأليات في تحقيق النمو وماهو السبيل لتطويرها أو البحث عن اليات أخرى.

- **أهمية الدراسة :**

بعد البحث في موضوع تنمية الصادرات خارج المحروقات أهم الموضوعات التي تحضى بإهتمام الدراسات السابقة، فإن أهمية الدراسة تنبع من أهمية تنمية الصادرات الغير نفطية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر، إنطلاقا من ما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الإقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى خطورة الموقف الذي تعرفه الجزائر في اعتمادها الشبه كلي على تصدير سلعه شبه وحيدة وهي المحروقات، وهذا ما يجعلها رهينة تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية، والمشاكل الإقتصادية و الاجتماعية التي تحدث من جراء تراجع أسعار النفط هنا تكمن ضرورة البحث عن حلول اخرى خارج هذا القطاع وضرورة البحث عن استراتيجيات لتنمية صادرات لقطاعات أخرى وضرورة تشجيع أصباح القطاعات الأخرى على تنويع صادراتها وتوجه للتصدير.

- **أهداف الدراسة :**

نهدف من خلال هذه المذكرة إلى:

- التطرق لمفهوم النمو ونظرياته وأهم مصادر التي ينطلق منها؛

- إبراز اهمية تنمية الصادرات الغير نفطية وسبل ترقيتها، وأثر ذلك على تحقيق النمو الإقتصادي؛

- إستعراض واقع الصادرات الجزائرية والمخاطر التي تنجم عن تركيزها على سلعه شبه وحيده وهي المحروقات؛

- التعريف بإستراتيجة تنمية الصادرات، وسياساتها وأهمية التصدير في الجزائر؛

- معرفة إلى أين وصلت الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في اطار تنمية الصادرات الغير نفطية؛

- معرفة واقع الصادرات الغير نفطية في الجزائر ونسبة تطورها؛

- معرفة إلى أي مدى ساهمت الإستراتجيات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية في تحقيق النمو الاقتصادي لها؛

➢ **منهج الدراسة :**

من أجل الإلمام بالموضوع وتوصل إلى النتائج المرجوة استعملنا ثلاث مناهج مختلفة و التى نراها مناسبة لدراسة الموضوع حيث اعتمدنا في البداية على المنهج الوصفي في تناول بعض النظريات والأفكار الخاصة بمفهوم النمو الاقتصادي وكذلك مفهوم التصدير والإسترتيجيات المتبعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبعدها إستعملنا المنهج التاريخي في سرد بعض التجارب لدول أخرى في تنمية الصادرات الغير نفطية أما في الاخير فقد إستعملنا المنهج التحليلي الإستنتاجي لدراسة تطور أرقام الصادرات وتحديد العلاقة التي تربط بين ترقية الصادرات الغير نفطية و النمو الاقتصادي وهذه المناهج سنتطرق إليها بتفصيل خلال المبحث الأول من الفصل الثاني.

➢ **حدود الدراسة :**

الحدود المكانية : تناولت الدراسة إستراتجية تنمية الصادرات خارج الحروقات الدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصاد كدراسة لحالة الاقتصاد الجزائري وما طبقته الدولة الجزائرية في هذا الايطاركونها احدى الدول التي تعاني من إنهيار في اسعار البترول وكونها دولة تمر بأزمة مالية بسب ذلك وهي في طريقها للبحث عن حلول اخرى تخرجها من دائرة المحروقات.

الحدود الزمنية : تتناول الدراسة اثر الاستراتجية تنمية الصادرات الغير في نفطية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة مابين 2008 إلى 2014 أي خلال سبعة سنوات وهي فترة كافية لمعرفة مدى هذه المساهمة هذه الاستراتيجية في تحقيق النمو ستنتطرق بالتفصيل لأسباب إختيار هذه الفترة في المبحث الأول من الفصل الثاني .

➢ **صعوبات البحث:**

يمكن تلخيص صعوبات البحث في كون قلة المراجع وتنوعها فيما يتعلق بجانب إستراتجية تنمية الصادرات وخاصة الجانب الجزائري حيث أغلب مراجع تتحث عن النمو الاقتصادي أو علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

➢ **محتوى البحث**: قسم البحث الى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للنمو الاقتصادي و إستراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية حيث قسمناه إلى مبحثين تناول المبحث الأول مفاهيم حول النمو الاقتصادي وتطرق أيضا في هذا المبحث إلى كيفية حساب معدل النمو وأهميته والمصادر التي يساهم في تحقيق النمو ومدارس ونظريات التي تحدثت عن النمو وحدد أطره إنطلاقا من أول مدرسة عنيت بدراسة النمو الاقتصادي وهي المدرسة الكلاسيكية التي تعتبر أول من وضع أسس النمو ختما بأجدد نظيرة تحدثت عن نمو وجاءت بأفكار جديدة وألمت بالجوانب التي أهملت في المدارس الأخرى أما المبحث الثاني فتناول الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع سواء رسائل علمية أو حتى ملتقيات أيضا تطرقت لموضوع تنمية الصادرات خارج المحروقات ودور الذي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ثم تطرقنا إلى الفرق بين كل دراسة من هذه الدراسات وفي الاخير هذا المبحث تناولنا أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة حول إستراتجية تنمية الصادرات.

الفصل الثاني: تناول الفصل الثاني دور إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق نمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2008-2014) حيث قسم كذلك هذا الفصل بدوره إلى مبحثين جاء في مبحث الأول المنهم الذي إتبعناه في دراستنا هذه وعينة التي قمنا بإختيارها وأسباب التي جعلتنا نختار هذه الفترة بلتحديد وكذلك طريقة تحليل ودراسة موضوع للتوصل لنتائج التي توصلنا إليها في اخر دراستنا أما المبحث الثاني فقما بتحليل هذا الدور إنطلاقا من واقع الاقتصاد الجزائري وإخطاء بعض المؤشرات ذو دلالة على وضع التجارة الخارجية في الدولة الجزائرية ثم حاولنا ذكر أهم الإستراتجيات التي تبنتها الجزائر لتشيع الصادرات الغير نفطية ومدى ومساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إبراز كيف أثرت هذه الاستراتجية على تركيبة الصادرات الاجمالية في الجزائر وكيف أثرت في الناتج المحلي الاجمالي لدولة وهو دليل قياس لمذا تأثيرها على النمو الاقتصادي.

.

الفصل الأول

الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي واستراتيجية تنمية الصادرات

تمهيد: يعتر النمو الاقتصادي كأحد أهم السبل التي تنتهجها دول العالم وخاصتا منها الدول السائرة في طريق النمو لبناء اقتصاد قوي يلبي إحتيجاتها من جهة و يمكنها من مواكبة تحديات العصر من جهة اخرى فهذه الدول تسعى لنهوض من الحالة المزرية التي تكاد تصلها من ارتفاع نسب البطالة، الفقر، انخفاض في نسب الدخل الفرد، نسب الناتج الوطني...الخ. هذه نسب تكون أحد أهم النسب التي يقاس من خلالها مدى تمكن الدولة من تحقيق معدلات النمو مناسبة.

تتبنى الدول النامية العديد من السياسات تعرف بسياسة التنمية الاقتصادية وهدفها هو رفع وتحسين من معدلات النمو الاقتصادي، تتعرض هذه السياسات المتبناة للعديد من التغييرات بسبب الأحداث التي تحدث في وسط الاقتصادي وبتحديد التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية كسوق النفط يحث يعتبر قطاع المحروقات الممول الرسمي لهذه الدول النامية كونها تعتمد بصفة تكاد تكون تامة على الريع النفطي والذي يتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار وتعرض للعديد من صدمات انخفاض في الاسعار والذي يؤثر سلبا على عائدات صادراته. وهكذا أصبح تبني سياسات من أجل التنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات أمرا ضروريا.

ولهذا خصصنا هذا الفصل من أجل وضع الإطار النظري لنمو الاقتصادي وإستراتجية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات فقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات.

المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وتنمية الصادرات

النمو الاقتصادي هو الأداة الحقيقة لمعرفة مستوى التطور الاقتصادي لأي دولة وتعددت فيه المفاهيم والآراء نضرا لما يكتسيه من أهمية بالغة واهتم فكر الاقتصادي كذلك بتنمية الصادرات في سبيل الخروج من دائرة التخلف والفقر، فالفكر الاقتصادي اهتم بالمفاهيم المتعلقة بكل منهما النمو التصدير.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

اقترن مفهوم النمو بظهور الرأسمالية وقدترها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء،[1] ويقصد بالنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و بالتعمق في هذا المفهوم فأنه يتعين التأكيد على:

أ- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا مايزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد. فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا. وفقا لذلك فإن معدل النمو الاقتصادي يكتب بالعلاقة الرياضية التالية:

معدل النمو الاقتصادي =معدل نمو الدخل القومي _ معدل النمو السكاني

ولذا فإن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف ومعظمها هي عبارة عن الدول النامية و على الأخص شديدة الفقر، ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها والإهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، واخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية لنشر، الإسكندرية ،2006 ،ص73.

[2] روب موريس، **النمو االقتصادي والبلدان المتخلفة** ترجمة هشام متوي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بروت 1979، ص9.

ب- أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة الدخل الفردي حقيقي وليس النقدي. والدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها فرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ماتكون سنة) مقابل خدمات الانتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسم على المستوى العام للأسعار، أي انه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله خلال فترة زمنيه معينة فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة و زاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابت ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة بل أكثر من هذا فإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور ومنه ينخفض مستوى معيشته ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا اذا كان معدل الزيادة في معدل الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم. [1]

ويلاحظ من ما سبق أن النمو الاقتصادي الحقيقي يكتب بالعلاقة الرياضية التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي _ معدل التضخم

ح- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها. فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة، حتى بعد استبعاد أثر التضخم. وعلى ذلك فإننا لابد وأن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضيه، فالنمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛

- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛

- أن تكون الزيادة على المدى البعيد؛

هذا ويتعين الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من

[1] عبد قادر محمد، عبد القادر عطية، **إتجاهات الحديثة في التنمية**، دار الجامعية لنشر، الاسكندرية، 2002-2003، ص12.

ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى. إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.[1]

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي

للنمو الإقتصادي أهمية بالغة نلخصها فيما يلي :

- النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا زيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الاضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الإقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن زيادة في السكان يعني الزيادة في مستوى المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي.
- تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الحاجات الحالية والمستقبلية على مستوى العالمي ومحلي.
- والنمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات ورقي الاجتماعي.[2]

ثالثا: مصادر النمو الاقتصادي

ولكي يتحقق النمو الاقتصادي لابد وأن تتوفر ثلاث مكونات أساسية وهي:

1- تراكم رأس المال: يعتبر الرأس مال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الاساسية للطاقات الانتاجية في المجتمعات ومن ثم معرفة مدى مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو الذي سيحدث فيها وذلك من أجل التوسع في تقسيم العمل وزيادة نصيب الفرد من الدخل يعتمد التراكم الرأسمالي على رغبة الأفراد في تخصيص جزء من الموارد الانتاجية التي يمتلكونها من أجل انتاج سلع انتاجية بدلا من انتاج السلع الاستهلاكية أي أن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الإدخار بدلا من استهلاك كل دخولهم.[3]

2- السكان ونمو والقوى العاملة: إن الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوى العمل تعني زيادة اكبر في عدد العمال المنتجين. ومن ناحية اخرى زيادة السكان تعني زيادة القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الاسواق المحلية. ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو

[1] روب موريس، **مرجع سابق**، ص10.

[2] محمد ناجي حسن، **النمو الإقتصادي النضرية والمفهوم**، دار القاهرة لنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 10

[3] محمد عبد العزيز عجمية، **مرجع سابق**، ص79.

السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على إستيعاب وتوظيف العمالة الاضافية.

3- التقدم التكنولوجي: يعتبر عدد من الاقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الإقتصادي. وينتج التقدم التكنلوجي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل ...الخ.[1]وكذلك أيضا بتوليد أفكار جديدة لتفادي العوائد المتناقصة في الأمد الطويل وأيضا التمكين من الحصول على عوائد جديدة لهذه المنتجات.[2]

رابعا: شروط تحقيق النمو الاقتصادي:

تتمثل أهم العناصر اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي كالتالي:

- توافر مؤسسات على درجة عالية من الجودة: ويتطلب ذلك وجود عدة أمور منها سيادة حكم القانون ووجود درجة منخفضة من الفساد ومصداقية مرتفعة للحكومة في تنفيذ العقود؛
- تنمية رأس مال البشري ويتطلب ذلك زيادة حجم الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين جودتها وتكوين المهارات؛
- وجود بيئة لسياسية اقتصادية كلية مواتية: وتتمثل هذه العناصر في وجود مستويات منخفضة لكل من دين الخارجي والإستهلاك الحكومي ووجود مستويات مرتفعة من الإحتياطات الدولية؛
- تنويع القاعدة الاقتصادية: وذلك من أجل خلق فرص عمل أكثر وحصول على مصادر متعددة للدخل؛[3]

[1] ميشل ب تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دار مرية للنشر، مملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر،ص114

[2] نادر ادريس التل، **محددات النمو الاقتصادي**، دار كتاب الحديث لنشر، عمان، ط1، 2009، ص2.

[3] مجدي الشرويجي، **اثر النمو الاقتصادي على العمالة**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد6 ،مصر، 2009، ص165.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي ونظرياته وعلاقته بالتجارة الخارجية

أولا: مقاييس النمو الاقتصادي

رأينا في المطلب السابق كل من مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته ومصادره، وماتم التوصل إليه من خلال ماسبق هو أن النمو الاقتصادي ماهو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك. وما يعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من نمو، أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟ وإن أهم المقاييس التي يقاس بها النمو الاقتصادي هي:

1- المعدلات النقدية للنمو: وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها إستنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى مايعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، و التي تهدف الى محاولة الإتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به عالميا، مما يسهل التعامل مع البيانات الإقتصادية المنشورة[1] ونفرق فيها بين :

1-1 معدلات النمو بالأسعار الجارية: يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل نمو الإقتصاد الوطني إستنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا، باستخدام العملة المحلية.

1-2 معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل. ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

1-3 معدلات النمو بالأسعار الدولية: ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى مايعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2- المعدلات العينية للنمو: وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من إستخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل الف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والمواد الغذائية ...الخ. [2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، **مرجع سابق**، ص65

[2] -محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية ،1998،ص 118-120.

ثانيا: نظريات النمو الاقتصادي

حضي موضوع النمو الاقتصادي بإهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلفة، بسب تطور وتغير الحياة الاقتصادية للإنسان. ومن بين أبرز المدراس التي تناولت النمو الاقتصادي ما يلي:

1- النظرية النمو الكلاسكية: يعتبر الكلاسيك أول مؤسسي اقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساسا على أنه نتيجة عملية التراكم الرأسمالي وقد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم.كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج وبالتالي التطور في التنمية.

نظرية آدم سميث*: يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجددا ذاتيا. ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول عن ذلك توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الإدخار والإستثمار. ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل. وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو. ويحدث ذلك عندما يصل الإستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية. فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد.[1]

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة لنمو الاقتصادي في دول العربية**، اطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013-2014ص17.

* **ادم سميث** فيلسوف اخلاقي في5 يوليو 1723 وهو عالم اقتصادي اسكتلندي يعد مؤسس علم الاقتصاد السياسي اشتهر بكتابه بحث في طبيعة ثورة الأمم درس في جامعة اكسفورد وتوفي 17لوليو 1970.

نظرية دفيد ركاردو*: يحلل ريكاردو النمو من خلال تقسيم المجتمع الى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- **الرأسماليون**: حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم بإندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإهنم يعملون على تكوين رأس املال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو[1]
- **العمال**: وهذه المجموعة اكثر عددا في المجتمع، ولكنها لا تمتلك وسائل الانتاج ومعداته، وتعتمد في عيشها على الاجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤذونه في العمليات الإنتاجية وتتقرر إعداد العمال تبعا لمستوى الأجور هذه التي تميل إلى لأن تكون عند مستوى أجر عيني تعينه العادات والأعراف يمكن أن يطلق عليه أجر الكفاف أي الأجر الذي يكفي لعيش العامل وعائلته ويسمح للعامل بالاستمرار في ممارسة العمل.
- **ملاك الأراضي**: وهؤلاء يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم، إذ أن الاراضي الخصبة نادرة، وأن زيادة السكان وتكوين رأس مال يؤذي إلى زيادة الندرة في أكثر الأراضي الخصوبة، وهذا يدفع إلى إستخدام الأراضي الأقل خصوبة نتيجة لظهور قانون الغلة المتناقصة، إذ أن زيادة العمل ورأس المال يؤدي إلى زيادة الندرة في أكثر الأراضي خصوبة، وهذا يدفع إلى إستخدام الأراضي الأقل خصوبة نتيجة لظهور قانون الغلة المتناقصة، إذ أن زيادة العمل ورأس المال في أرض معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج بزيادات متزايدة(مرحلة تزايد الغلة).[2]

2- النظرية الكينزية: إعتقد الكينزين أنه توجد قوى قوية تؤكد سيادة العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل في ظل الأجل الطويل، ومن ثم فقد أدخلوا إفتراضا في تحليلهم تستبعد بموجبه إمكانية ظهور البطالة ويؤكد سيادة العمالة الكاملة، ويعتمد مستوى الاستثمار عند كينز* عن تحديد الدخل القومي على معدلات العائد على الزيادات الاستثمارية المتتالية من ناحية وعلى معدل الفائدة من ناحية أخرى.[3] وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ - معدل النمو الفعلي: وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل.

ب - معدل النمو المرغوب: وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

---

[1] كبداني سيد احمد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة الدخل**، اطروحة دكتراء، جامعة ابو بكر بلقايد تلسان، 2012-2013 ص35.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث لنشر، الاردن،2006 ص111-112.

[3] محمد عبد لعزيز عجمية، **مرجع سابق**، ص99.

دافيد ريكاردو؛ (1772 - 1823) أستاذ في علم الاقتصاد وعمل مدرسا في نفس المجال، كما أشتهر بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في النظام الرأسمالي، وله النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية أو النفقة النسبية.

***جون ماينارد كينز**، وُلد في 5يونيو 1883في كامبريدج وتوفي في 21أبريل1946، موظف رفيع المستوى، وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية، مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي.

ج – معدل النمو الطبيعي: فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا مع معدل الطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما تعادل ثاني فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه– فإن البطالة ستزيد، حيث إن كلا من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة ومؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود، حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.[1]

نموذج هارود–دومار*:

يعتبر نموذج هارود– دومار للنمو أحد أشهر نماج الكنزيين يعتر هذا النموذج أن رأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي حيث يكون معدل النمو أكثر إرتفاعا عندما تكون نسبة الادخار أعلى ما يمكن. لكن في حالة عدم قدرة البلد توفير معدلات مرتفعة من الإدخار الداخلي فإنها تلجأ إلى الإدخار الخارجي حتى تتمكن من تحقيق مستوى معين من النمو. فتلجأ الدول المتخلفة ضعيفة الادخار إلى قروض من خارج.

إن نموذج هارود–دومار يصطدم بواقع دول المتخلفة هذه الأخيرة تتميز بضعف معدل الإدخار ونقص التجهيزات وعوامل الانتاج بصفة عامة بالإضافة إلى إمتلاكهم أعداد هائلة من الأيدي العاملة الغير مستخدمة. ففي حقيقة الأمر يمكن يطبق هذا النموذج في الدول المصنعة لأن الدول المتخلفة بالإضافة إلى نقص الإدخار وتراكم رأس المال فإنها لا تملك الأجواء المناسبة لاستخدام التقنيات الحديثة.[2]

---

[1] – عبلة عبد الحميد بخاري، **مقال بعنوان التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الجزء الثالث، ص34،35.

[2] إسماعيل شعباني، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، دار هومة لنشر، الجزائر، بدون سنة نشر،ص80.

***هارود روي فوبر**(1900–1978) : اقتصادي إنجليزي من مقالته " An Essay on Dynamique Theory "، والذي اعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لكينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار، ومن ثمة سميا نموذج هارود–دومار أو بنموذج كينز للنمو.

* ولد **روبرت سلو** بروكاين بنيويورك في 23 اغطس 1924 وهو أحد الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد، درس الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات1995–2000 وأدى دلك إلى تألفيه لكتاب (هدر التسعينات) .

نموذج سولو*:

بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود–دومار حاول عدد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور تسمح بحصول تغيرات في الأجور وفي معدلات سعر الفائدة ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال وإحلال أحدهما محل الآخر، ولاشك أن روبرت سولو يعد من أبرز هؤلاء ففي ضوء إمكانية تحقيق نسب متغيرة من عناصر الإنتاج وأسعار مرنة لتلك العناصر استطاع سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر العمل ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة الذي يعد سعر رأس المال هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فإن سعر العمل سوف يرتفع وإشترط سولو لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسيه ثلاثة هي: نسبة الادخار، معدل رأس المال، معدل الزيادة من قوة العمل، ، وأرجع سولو التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لعناصر الانتاج خاصة بين العمل و رأس المال. وعلى ذلك نشر بحث مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي عام 1956، والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع إفتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال [1]

3– النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

3–1 مراحل النمو لروستو*: ويكمن جوهر أطروحة روستو في كونه يدعي بأنه يمكن منطقيا وعمليا تشخيص مراحل معينة للنمو، وتصنيفه لتلك المراحل في تصور مماثل لما جاء به ماركس من تقييم لمراحل التطور تبعا لدرجة إختلاف وسائل الإنتاج المستخدمة، ويفرق بين خمس مراحل هي:

المرحلة الأولى مرحلة المجتمع التقليدي: والتي يتميز فيها المجتمع حسب روستو بمميزات أساسية هي:

- مجتمع تقليدي يستخدم وسائل إنتاج بدائية؛
- يخصص المجتمع نسبة كبيرة من موارده للزراعة بسبب صعوبة زيادة الإنتاجية الزراعية؛
- دالة الادخار والإستثمار لا تكاد تكون غير كافية لتغطية الأصول الرأسمالية، مما يعني أن هذا المجتمع غير قادر على زيادة مستويات المعيشة بسبب المذكور أعلاه؛

[1] – ناصر حميداتو، **مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية** ، جامعة الوادي، العدد الثاني، 2012، ص10.

* **روستو والت ويتمان روستو** (1916 – 2003 م) هو عالم اقتصاد، وبروفيسور (أستاذ جامعي) من الولايات المتحدة الأمريكية ولد في مدينة نيويورك. وهو عضو في الحزب الديمقراطي الأمريكي

المرحلة الثانية مرحلة التهيئ للإنطلاق: ومن أهم مميزات هذه المرحلة:

- تحسين مجالات الاستثمار والربح أو زيادة العمالة وبداية نخبة من المحدثين أو بعض المؤسسات المالية بهدف لعب دور الوسيط بين المدخرين؛
- نبذ المجتمع للوسائل العتيقة للإنتاج وإدخال الوسائل الحديثة وقيام بعض الصناعات الحقيقية إلى جانب الزراعة؛
- الإهتمام بإنشاء طرق وموانئ وسكك الحديدية، وهو مالا يقوم به إلى الحكومات؛
- ظهور قطاعات رائدة تؤدي إلى تأثيرات إيجابية على القطاعات الاقتصادية الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

المرحلة الثالثة :مرحلة الإنطلاق: هي أول سمات المجتمع المعاصر، يتمكن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، ويصبح النمو هو الوظيفة الطبيعية العادية للاقتصاد ويعتقد روستو أن مرحلة الإنطلاق تتميز بأنها قصيرة نسبيا، تتراوح بين 20-30. سنة يتم خلالها تحول الاقتصاد تحولا كبيرا يجعل عملية النمو تتم بطريقة تلقائية وتعتبر من أصعب المراحل النمو الخمسة جميعا.[1]

المرحلة الرابعة مرحلة النضوج: هي المرحلة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة لإستغلال موارده ويحقق النمو المستدام، وتحل القطاعات الجديدة محل القديمة، ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان مدن.

المرحلة الخامسة مرحلة الاستهلاك الوفير: وفيها تكون الدولة قد بلغت شأنا عظيما من التقدم الاقتصادي ويزيد إنتاجها عن حاجاتها، عيش سكانها في سعة من العيش، يحصلون على دخول عالية وعلى قسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن أهم مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية، وبخاصة من السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات والغسالات الكهربائية وغيرها كما أن من مظاهرها زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع.[2]

2-3 نموذج رومر*: حاول بول رومر أن يقدم نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل القائم على افتراض تناقص عائد على رأس المال لكل فرد المستخدم في تحقيق الإنتاج المتوسط، وما يتبع هذا الفرض من نتائج أنه في غياب التغير التكنولوجي فإن الناتج المتوسط من المفترض أن يقترب من قيمة ثابتة مع انعدام النمو. يوجد في نموذج رومر مخزونين مترابطين مخزون رأس المال المادي و مخزون المعرفة المتولد عنه. فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل ثابت، وهو يعتمد على العوامل التي

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، اطروحة دكتراء في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 42.

[2] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية لنشرن الاسكندرية، 1988، ص20

تحكم الميل للإدخار فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعا. [1]

ثالثا: علاقة النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية

عادة ما يشار إلى التجارة الدولية بأنها محرك النمو الذي أسهم في تحقيق التنمية الإاتصادية في العالم المتقدم حاليا، وذلك من خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد أدى التوسع الكبير في اسواق التصدير إلى تعزيز الطلب المحلي المتنامي وقد ساعد ذلك على قيام الصناعات ذات نطاق إنتاج كبير. كما نلاحظ أن الاستقرار النسبي في الهيكل السياسي ومرونة المؤسسات الاجتماعية قد إلى تيسير اقتراض الدول النامية خلال القرن التاسع عشر من الأسواق المال العالمية بمعدلات فائدة منخفضة جدا وقد ساعد هذا التراكم الرأس مالي في التحفيز للقيام بالمزيد من الانتاج وإمكانية زيادة الواردات الأمر الذي قاد إلى المزيد من التنوع في الهيكل الصناعي لهذه الدول[2]

ولقد كان للصادرات تأثير كبير على النمو الاقتصادي درس هذا التأثير من قبل العديد من المدارس التي إهتمت بالعلاقة التي تربط الصادرات بالنمو الاقتصادي منها ما يلي:

1- العلاقة بين الصادرات والنمو في الفكر التجاري: إعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لتحقيق قدر كبير من الثروة، الأمر الذي يحتم على الدولة تقييد وارداتها وتشجيع صادراتها للحصول على قدرة شرائية التي تستخدمها في حصول على احتياجاتها من الخارج، ولقد كان ذلك خلال قرنين سادس عشر والسابع عشر حيث قامو بتأكيد على ضرورة قيام الدولة بزيادة مالديها من ثروة كالذهب وفضة المتاحة التي تمنح الدولة قوة حسب رأيهم، ومن هنا تبدأ أهمية وضرورة تشجيع الصادرات وبالتالي فقد نظر التجاريون إلى قطاع على أنه وسيلة الوحيدة لجلب الثروة، ومن ثم شغلت التجارة الخارجية مكانة مهمة في فكر التجاري. وقد تضمنت سياسة تشجيع الصادرات عند التجاريين تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل وعمل بإستمرار على إيجاد وتوسيع الأسواق الخارجية الجديدة.

2- **العلاقة بين الصادرات والنمو في الفكر الكلاسيكي:** لقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال ودور الصادرات في تحقيق الغلة المتزايدة وتوسيع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد، وبما

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-أستراتيجيات)**، ،دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان،الأردن، بدون سنة نشر ص137

* بول رومر **Paul Michael Romer**، مفكر اقتصادي أمريكي ولد في نوفمبر 1955

[2] جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، المنظمة الإدارية للتنمية ،ط1، القاهرة،2015،ص85.

ينتج عن ذلك من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع حجم الأسواق والاستفادة من اقتصاديات الحجم، فالصادرات تعتبر عندهم القوة المحركة للنمو.[1]

3- **العلاقة بين الصادرات والنمو في الفكر الكنزي (الحديث)**: لقد قام كينز بتحليل قضايا التنمية والنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، وكان من أبرز اهتماماته في هذا المجال تحليل اهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم عن الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة وتقوم الفكرة الاساسية في نظرية المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في التصدير فإن الزيادة الكلية في الدخل القومي تكون اكبر، بسبب الزيادات المضاعفة ويتم تعريف المضاعف على أنه زيادة مضاعفة في الدخل القومي والزيادة المبدئية في الصادرات التي تؤدي إلى الزيادة الكلية.[2]

ومنه نستنتج أن للصادرات آثارا إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على بعض مناحي الاقتصاد المختلفة، ولعل من أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي ما يلي:

- التوسع في الصادرات يساهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما سيؤدي إلى توزيع أفضل في الموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة في معدلات عوامل الإنتاج
- إن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في تغلب على على الصعوبات التي تعانيها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري ومايرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.
- إن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة، من خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية، فلتوسع في الصادرات يكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية الأساسية والسلع الرأس مالية الضرورية مما يساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.
- إن سياسة التوسع في الصادرات تساهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحلين والمنتجين الأجانب مما سيؤدي إلى زيادة المخترعات الوطنية وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. [3]

---

[1] نصر الدين قربي، **أثر الصادرات على نمو الاقتصادي**، مذكرة ضمن نيل شهادة ماجستار جامعة وهران 2013- 2014 ص90

[2] مريم عيسى المهنى، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي**، مجلة امبارك، عدد20، 2016 ص75-76.

[3] مفرج بن سعد الحقباني، **العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية ونمو الاقتصادي**، مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، عدد رابع،2006،ص287.

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول استراتجية تنمية الصادرات خارج محروقات

من أجل تحقيق النمو الاقتصادي تتبنى الدول استراتجية للتخلص من التبعية النفطية عن طريق تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات لما تكتسبه هذه الأخيرة من دور هام في زيادة من مداخيل للعملة الصعبة، وبالتالي رفع معدل النمو.

أولا: مفهوم التصدير و أهميته

1-مفهوم التصدير:

لقد تعددت تعاريف التصدير لعل أهمها فيما يلي :

يعرف التصدير بأنه تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد. [1]

ويعرف أيضا بأنه قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول و أسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسيع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها كما يعرف التصدير بأنه هو الأسلوب الأكثر إنتشار من التجارة، ويعتبر أسلوبا مرنا وسهل الاستخدام والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة و بأقل ما يكون من الموارد البشرية المتاحة.

وعليه فإن التصدير يحقق ميزتين أساسيتين هما :

أ- عدم تحمل تكاليف إنشاء تسهيلات انتاجية في السوق الأجنبي، وهي تكاليف عادة ما تكون كبيرة.

ب- إن هذا الأسلوب قد يتماشى مع رغبة الشركة في تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، والموقع الاقتصادي المفضل بالنسبة للشركة.

ومنه نستنتج أن التصدير هو بيع المنتوجات المتنوعة من طرف المؤسسات المحلية إلى خارج الدولة، وهو أسهل وسيلة للمؤسسات في إقتحام الأسواق الأجنبية. [2]

---

[1] -الجبارية كحيلي، **دور إسترتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي دراسة حالة مؤسسة حدود سليم لتوظيب وتصدير التمور**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص11.

[2] فؤاد مصطفى محمود، **التصدير و الاستيراد علميا و عمليا** ،دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 23

2 – أهمية التصدير

مع دخول العالم في عصر العولمة وإنفتاح الأسواق العالمية وإزدياد حدة المنافسة أصبح من الضروري التوسع في عمليات التصدير لعديد من الأسباب أهمها:

- تحقيق النمو الاقتصادى الوطني؛
- كسب المزيد من العملة الصعبة؛
- تخفيض حجم البطالة؛
- زيادة حجم العمالة الماهرة؛
- الإستفادة من المستويات الأعلى في التكنولوجيا،كما تتركز اهمية التصدير في المزايا التي تحصل عليها الدولة منه محورين أساسيين هما:

1-يعتبر التصدير المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة اخرى .

2- إن الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية، كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتما إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الاجل الطويل.[1]

ثانيا: مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات وأهميتها

1-مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات

يقصد بالاستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلزمه السلطات في تحريك مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الانتقال للاقتصاد الوطني من حالة الركود الى حالة النمو[2] ويكون ذلك من خلال إتباع العديد من التدابير وتشمل هذه التدابير حوافز ضريبية، وتحسين تمويل الصادرات، وخفض تكاليف النقل، وتوسيع برامج تشجيع الصادرات، وتفترض هذه البيانات صورة خاصة لصانعي القرارات المتعلقة بالتصدير، تسعى بوعي لتوسيع الأرباح و / أو تقليل مخاطر الأعمال[3]، و يجب تحديد ويحتوي برنامج تنمية الصادرات كما يلي :

---

[1] –سعد غالب ياسين ،**الادارة الدولية مدخل استراتيجي**، دار البازوردي العلمية لنشر، الاردن ،1999،ص40

[2] –وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،جمهورية العراق ، الميزان التجاري وتنمية الصادرات النفطية،ص3-4

[3] Claude L. ، **The Export Decision Process**: **An Empirical Inquiry** ،Journal of International Business Studies Simpson Jr. and Duane Kujawa،Palgrave Macmillan Journals،2017.p107.

- **تحليل موقف الصادرات** : وذلك بأن يتم أجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة، وبالتالي تعطي الإمكانيات التصديرية، وكذلك تحديد الامكانيات الاستثمارية في المصانع الجديدة صناعة، وبالتالي تعطي الإمكانيات التصديرية، وكذلك تحديد الامكانيات الاستثمارية في المصانع الجديدة التي يمكن أن تخصص جزءا من إنتاجها لغرض التصدير، كذلك يجب دراسة الأسواق الخارجية.
- **تحديد الاولويات السلعية** : تقوم الإستراتيجة على الاختيار والانتقاء وغالبا ما تتضمن اختيار عدد محدود من الصناعات الغير تقليدية لإنتاجها قصد التصدير، ويكون ذلك من خلال إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع الذي يكون بمثابة القاطرة التي تجذب وراءها الزراعة والنقل وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني .
- **تحديد الأولويات الجغرافية**: يتطلب هذا ضرورة إعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات في ضوء الاولويات السلعية، ويجب أن يأخذ الإنتاج أذواق الأسواق الخارجية كما يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية إتجاهات الطلب والمنافسة والرسوم الجمركية والقيود الغير الجمركية وأسعار الصرف الأجنبي، ومنافذ التوزيع.
- **الأنشطة و الخدمات التصديرية**: ويتمثل في حوافز غير مباشرة مثل الضريبية، ومباشرة مثل الحوافز المالية (الدعم) وكذلك عملية تمويل الصادرات من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير و تكون بأسعار فائدة وشروط تفضيلية مدعومة ومدروسة من طرف البنوك. [1]

2- مكاسب إعتماد استراتيجية لتنمية الصادرات:

2-1 مكاسب على مستوى الكلي:

- يساعد في التغلب على ضيق السوق المحلية ويمن من استغلال المزايا اقتصاديات الحجم؛
- استغلال المزايا النسبية المتوافرة محليا مع تطوير اساليب الإنتاج في الصناعة وإعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية المتاحة؛
- المساهمة في حل مشكلة البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل؛
- تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- تحديد سعر صرف واقعي مما يؤدي إلى الرفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية؛

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل الضروف الراهنة**، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة الماجستار، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص57.

2-2 مكاسب محققة على بالنسبة المؤسسة

- رفع رقم الأعمال، فإذا كانت المؤسسة قوية فإن التصدير يمنحها وسيلة لتوسيع أسواقها وتحقيق الفوائد منها وكسب حصة أو طلب عالمي (حصة السوق) زيادة على ذلك يمكن أن تحقق أو تجد المؤسسة في السوق الخارجية فرص تسويق منتوجات خاصة أو نادرة؛
- إمكانية تنويع المنتجات المصدرة، الأمر الذي يحد من مخاطر الاعتماد على السوق واحد أو زبون واحد، وفي حالة تراجع أو ركود السوق المحلية يكون تأثير قليلا؛
- المساعدة على تحقيق المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية ومحاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع، الكمية، الزمن.....الخ؛
- مردودية كبرى أو قصوى، ذلك أنه في حالة ما إذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال العمليات المحلية أو من خلال الوسائل تمويل أخرى فإن أرباح التصدير يمكن أن تكون ترتفع بسرعة.[1]

المطلب الرابع: بعض التجارب الدولية في تنمية الصادرات

قامت العديد من الدول بإتباع عدة تجارب في مجال تنمية صادراتها من اجل خروج من دائرة التبعية لقطاع معين قد يكون مهدد بالانهيار ومن بين هذه دول توجد ايران، ماليزيا، الصين وغيرها من عديد من الدول.

أولا: تجربة إيران في تنمية الصادرات غير النفطية:

تعتبر ايران من بين افضل الامثلة على البلدان النامية التي نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي بعيدا عن النفط فرغم تميز الاقتصاد الايراني بقطاع محروقات كبير فهو خامس اكبر منتج للنفط ضمن منظمة منظمة بلدان المصدرة لنفط، إلا ان هذا الوضع لم يمنع السلطات من بذل جهود معتبرة في سبيل تنويع قاعدة المحروقات فهذه الاخيرة كانت3%سنة 1979 وبلغت 46% في 2014 وذلك بفضل استراتيجية تنمية صادرات غير نفطية متبعة في ايران والتي تمثلت في:

أولا: صياغة وتنفيذ خطط خماسية للتنمية الاقتصادية

1-الخطة الخماسية الاولى 1989-1994: استهدفت الخطة تشجيع الصادرات غير نفطية من خلال الاستثمار في الصناعات التي تتمتع بإمكانيات تصديرية كبيرة وكذا صناعات إحلال الواردات وعمل على تحقيق القطاع الصناعي للإكتفاء الذاتي من موارده.

[1] مولاي عبد القادر، **التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادي**، مذكرة ضمن نيل شهادة ماجستير، جامعة يوسف بن خذة، الجزائر،2006-2007 ص23.

2- الخطة الخماسية الثانية 1995-2000: أكدت هذه الخطة على أهمية الذي تلعبه كل من الدولة والقطاع الخاص في توسيع قاعدة الصادرات غير نفطية ودعت للاستفادة من مزايا النسبية التي تتمتع بها ايران في هذا المجال.

3- الخطة الخماسية الثالثة 2000-2004: تمثلت أولويات هذه الخطة في تطوير البيئة الصناعية الوطنية وتشجيع دور القطاع خاص في هذا المجال.

4- الخطة الخماسية الرابعة 2005-2009: استهدفت خطة تحقيق نمو قوي يصل ل8% سنويا ورفع قيمة الصادرات غير نفطية الى 53 مليار دولار خلال 5 سنوات مع نموها بمعدل سنوي 10.7%و لذلك رصدت خطية استثمار ما قيمته 473مليار دولار.

5- الخطة الخماسية الخامسة 2010-2015: تضمنت الخطة استراتيجية شاملة لتطبيق الاصلاحات التي تقوم على عوامل السوق وتسعى لرفع القدرة الانتاجية للقطاع غير نفطي واعادة منظمة الادارة والتخطيط التي كانت مسؤولة عن صياغة الموازنة العامة.[1]

6- الخطة الخماسية السادسة 2016-2021: وتتألف خطة التنمية الخماسية السادسة من ثلاث ركائز، وهي تطوير اقتصاد مرن والتقدم في العلوم والتكنولوجيا، والنهوض التميز الثقافي. وعلى الصعيد الاقتصادي، تتوخى خطة التنمية معدل نمو اقتصادي سنوي 8٪ والإصلاحات من الشركات المملوكة للدولة والقطاع المالي والمصرفي، وتخصيص وإدارة عائدات النفط بين يد أولويات الحكومة خلال خمسة ايام فترة.[2]

ثانيا: دعم المؤسساتي: قامت ايران بإنشاء مجموعة من المؤسسات الموجهة لدعم وتشجيع قطاع الصادرات ومنها:

- المجلس الاعلى لتشجيع الصادرات غير نفطية: ويتمثل دوره الاساسي في اعداد السياسات الداعمة للصادرات وتقديم مساعدات خاصة والتسهيلات مطلوبة لتحفيز الصادرات غير نفطية وازالة كافة العراقيل التي تواجها من خلال تنسيق الجهود بين مختلف اعضاء مجلس.
- لجان تشجيع الصادرات للمحافظات: تتمثل مهام هذه لجان في تشجيع الصادرات على مستوى المحافظة وإعداد خطط تنمية الصادرات بها والنظر في اهم المشاكل وعراقيل التي تواجه المؤسسات المصدرة وايجاد حلول لها وكذا تقديم مختلف اشكال الدعم والتسهيلات.

[1] عبد الحميد مرغيت، **تجربة ايران في تشجيع الصادرات غير نفطية**، جامعة صديق بن يحية ، الجزائر، بدون سنة نشر،ص4

[2] http://www.worldbank.org/en/country/iran/overview

- دائرة تشجيع الصادرات بوزارة الصناعات: قامت وزارة الصناعات بإنشاء دائرة مكلفة بتشجيع الصادرات في المؤسسات المنتسبة للوزارة عبر تقديم الدعم الفني ومالي.
- بنك تنمية الصادرات الايراني: تتمثل مهامه في ضمان توسع الصادرات الايرانية من خلال تقديم الخدمات البنكية للمصدرين وتمويل المشاريع الصناعية التي لها امكانيات التصدير.

ثالثا: الاندماج في الاقتصاد العالمي: وذلك بإنظامها الى منظمة التعاون الاقتصادي والتي تهدف الى الغاء حواجز وتعزيز التعاون الاقتصادي وثقافي وتنفيذ مشاريع مشتركة وانشاء بنك التجارة والتنمية وصندوق التأمين. وقد نجحت تجربة الايرانية في استراتيجيتها هذه ومن اهم المؤشرات اذلك على ذلك تطور نسبة الصادرات غير نفطية خلال فترة 1989 إلى 2014 وارتفعت نسبة تغطية الصادرات غير نفطية للواردات وكذلك نسبة مساهمة الصادرات خارج محروقات في ناتج محلي الاجتماعي لإيران. [1]

ثانيا: التجربة الماليزية في تنمية الصادرات خارج المحروقات

التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية. فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية. وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات. فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية.[2]

اعتنقت ماليزيا بعد حصولها على استقلال مباشرة في سنة 1958 اعتمدت استراتيجية تنموية تركز على احلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الاجنبية قبل الاستقلال، واعتمدت في السبعينات سياسة تنموية تعتمد على على الدور الكبير على للقطاع العام مع التركيز على التصنيع الموجه للتصدير عن طريق صناعة المكونات الالكترونية كثيفة العمالة، وكان من ناتج هذه الخطة تحين الدخول وبلوغ معدل النمو يساوي8% في المتوسط مع استقرار معدل التضخم حدود5%[3].

ولقد اعتمدت الحكومة الماليزية العديد من السياسات في إطار تنمية الصادرات منها:

[1] عبد الحميد مرغيت، **مرجع سابق**،ص5.

[2] عبد الحافظ الصاوي، **قراءة في التجربة الماليزية التنموية**، مجلة الوعي الاسلامي، العدد451، بدون سنة نشر، الكويت، ص3.

[3] عبد الرحمان بن سانية، **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد11،2011ص60

- في 1995 بدأ التقليل في منح الحوافز للمشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية.

-المشاريع التقنية العالمية في مناطق التقنيات الناشئة تمنح اعفاءات ضريبة لمدة 5 سنوات.

- تشمل الأنشطة المؤهلة الإلكترونيات الحديثة، معدات القياس، التقنيات البيولوجية البرمجيات والصناعات الفضائية.

أما في الوقت الحالي فتشمل الصادرات الماليزية على الآلات الكهربائية والتي بلغت مساهمتها 60% في الصادرات الماليزية الصناعية ثم تأتي بعد ذلك كل من المنسوجات والكيماويات والبترول والمعادن، كما حققت ماليزيا نجاحا على مستوى تنويع أسواقها العالمية حيث تقوم بالتصدير إلى اليابان17% من صادراتها الإجمالية، وما نسبته 16% من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي وما يقارب15% إلى الولايات المتحدة الامريكية.

إن من أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية هي سياسات التحول من الصناعات التي تستهدف إحلال الواردات إلى الصناعات التي تستهدف تنمية الصادرات الصناعية التي توفر فيها مزايا تنافسية.[1]

ثالثا: التجربة الصينية

إتبعت الصين استراتيجية مزدوجة لتنمية الاقتصادية، يتمثل الجزء الأول من هذه الاستراتيجية في الاستفادة من أحد أكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتي تؤدي الى خلق الوظائف، وبالتالي يتحقق الاستغلال الأمثل لهذا العنصر، ويركز الجزء الباقي منها على دعم هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إنتاج وتصدير منتجات عالية التكنولوجيا، وبالفعل أصبحت الصين في عام 2004 من أكبر الدول الصناعية المصدرة لمنتجات تكنولوجيا والاتصال ولقد ارتكزت استراتيجية التنمية الاقتصادية الصينية على عدد من السياسات وقد حاولت الصين الاستفادة من تجربة الدول الحديثة العهد بالتصنيع في شرق اسيا ضمن ها المجال، حيث تشابهت هذه السياسات التي اتبعتها هذه الدول وتدل خبرة دول شرق اسيا أن الدعم الحكومي لتنمية الصادرات يولد وفرات هامة، كما أن التدخل الحكومي هام للمفاضلة بين حوافز الصادرات خلال فترة التحول إلى اقتصاد أقل تشوها، ويكون التدخل الحكومي المدروس وسيلة هامة لتحريك نمو الصادرات لقد حاولت الصين إنشاء العديد من الهياكل المؤسسة المماثلة لتلك الموجودة في بعض

[1] سليمان دحو، **المنتوج الدولي الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع محروقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015،2016،ص63

الدول. ويمكن القول أن هناك عامل أساسي ساهم بشكل فعال في نجاح استراتيجية التنمية في الصين تبني الحكومة استراتيجية واضحة لدعم تنمية الصادرات.[1]

وارتكزت استراتيجية تنمية الصادرات الصينية على محورين:

1- سياسة تنمية الصادرات الصينية وتتمثل في سياسة استهداف المناطق الجغرافية، سياسة استهداف قطاعات في الاقتصاد، سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي، سياسة تمويل الصادرات، وقد ساهمت السياسات المرتبطة لتنمية الصادرات الصينية بشكل فعال في اعادة تشكيل هيكل الصناعة الصينية ومن ثم هيكل الصادرات النفطية.

2- الهيكل المؤسساتي لإدارة التصدير في الصين، والذي يشمل شركات التجارة الخارجية، المجلس الوطني لتنشيط التجارة الدولية، وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، اللجنة الوطنية لفحص سلع الواردات والصادرات.

ساهم وجود هيكل مؤسسي يتولى الأمور المتعلقة بالتصدير بدور فعال في تنمية الصادرات على المستويين الداخلي(من خلال توفير مواد الخام والسلع الوسيطة للإنتاج، المساهمة في التطوير التكنولوجي للمشروعات الصينية ونقل المعلومات) والخارجي (من خلال قنوات للاتصال مع العالم الخارجي لزيادة قنوات التوزيع والترويج للصادرات النفطية) [2]

[1] زرقين عبود، **قراءات في التجربة التنموية الصينية وكيفية الإستافذة منها**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،عدد48، ص122

[2] عبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق**، ص60

المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة

في سياق موضوع استراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي أجريت العديد من الدراسات سابقا تناقش وتحلل هذا الموضوع سواء كانت هذه الدراسات عبارة عن دراسات عربية مثل كتب أو رسائل علمية أو مجلات أو حتى ملتقيات أو كانت عبارة عن دراسات اجنبية عنيت ايضا واهتمت بالموضوع لهذا سنتطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الرسائل جامعية (ماستر ، ماجستير دكتوراه)

الدراسة الأولى: مذكرة ماستر لطالب زير ريان تحت **عنوان أثر ترقية الصادرات الغير نفطية على نمو الاقتصادي** خلال الفترة **2005-2014** والتي تناولت ابراز اهمية الدور التي تلعبه الصادرات ومدى تأثيرها على النمو ا لاقتصادي وفي ضل كون الصادرات الجزائرية تتميز بخاصية عدم التنوع مما يجعل علاقتها بالنمو الاقتصادي غير مستقرة، ومع الظروف التي مرت بها الصادرات بقيت مرنة اتجاه الصدمات الخارجية قام طالب بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن ان تؤثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري للإجابة على هذه الإشكالية قام الطالب بالإلمام بعدة جوانب فتطرق إلى مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي الذي حاول من خلاله ابراز مختلف مفاهيم وطرق القياس المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وكذا مختلف النظريات والنماذج القديمة و الحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي.

كما تطرق الطالب أيضا إلى تنمية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي الذي أبرز فيه كل من ماهية التصدير من حيث المفهوم والأهمية والأنواع الدوافع والنظريات، ثم تطرق إلى علاقة نمو الاقتصادي بالصادرات من خلال عرض بعض الدراسات التجريبية السابقة التي توضح هذه العلاقة، ثم توضيح الضرورة الداعية لتنمية الصادرات غير النفطية، وأيضا عرض لتجارب بعض الدول الناجحة في ترقية صادراتها. و ذكر الطالب في اخر ما قدمه في من خلال هذه المذكرة إلى آليات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر وأثرها على ا لنمو الاقتصادي وذلك من خلال عرضه إلى أهم الجهود المبذولة في ترقية الصادرات غير النفطية، ثم تطرق الى دراسة وضعية الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014) وفي الاخير قام بتحديد العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية

بالناتج المحلي الاجمالي باعتباره اهم مؤشر للتعبير عن النمو الاقتصادي، بالإضافة الى العقبات التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر.

وكانت النتائج المتوصل إليها من خلال هذه المذكرة كالتالي:

- ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا محركا للنمو الاقتصادي و هو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.
- تمكنت العديد من الدول النامية من تنويع قطاعها التصديري، خاصة دول جنوب شرق اسيا، وذلك بعد ما تبين مدى خطورة عدم تنوع قطاع التصدير، فعملت على تحديث مؤسسات القطاع ومنح امتيازات كانت نتائجها ايجابية، ورفعت من قدرة هذه الدول على التصدير.

- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما جعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر الى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية.

- تتسم الصادرات غير النفطية بالتركيز السلعي و الجغرافي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي بصفة خاصة، ويعود ذلك لعدة اسباب تاريخية و جغرافية واقتصادية.
- يواجه قطاع التصدير غير النفطي العديد من المشاكل التي ادت بالكثير من المؤسسات الجزائرية إلى عدم ادراج التصدير ضمن اهدافها او تفضيلها في احيان كثيرة التوجه للاستيراد بدل التوجه للقيام بالنشاط التصديري.
- على الرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية، نجد صادرات المحروقات بنسبة 97 % من اجمالي الصادرات، وبالتالي حتى بعد اتباع سياسية لترقية الصادرات لم يتحقق تنويع و لا زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية حسب النسب المرجوة والمأمولة. ولكن عند النظر إلى كل الاجراءات المذكورة سابقا والتي قامت بها الجزائر بعد معاناتها من ازمة البترول نلاحظ ان العبرة بالتطبيق وليس التنظير فنسبة 3 % تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، وكل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الدولة فشلت لتعقدها وبطئها، فغياب استراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجرة العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير .
- هناك مشاكل ومعوقات تقف امام تسويق صادراتنا غير النفطية ، كضعف الاساليب التقنية والحديثة،

ارتفاع تكاليف الانتاج، وما يصاحبه من قلة ومشكل الجودة في المنتوجات المتوفرة الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحاية بالمقارنة بالصادرات العالمية.[1]

الدراسة الثانية: مذكرة ماجستير للطالب مصطفى بن ساحة تحت **عنوان أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** والتي تطرقت إلى تطور الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري بالإضافة إلى علاقة التي تربط هذا التطور بالنمو الاقتصادي وذلك بتحت طرح الإشكال التالي: **مدى تساهم استراتيجية تنمية الصادرات غير نفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر** حسب الإشكالية المطروحة، حيث ابرزت هذه الدراسة حالة الاقتصاد الجزائري واعتماده الشبه كلي على الصادرات النفطية وضرورة تنمية الصادرات خارج قطاع محروقات من اجل تحقيق النمو واتخاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لذلك كونها تلعب دور فعال في تطوير نسبة هذه الصادرات. ومن خلال معالجته للموضوع توصل إلى النتائج التالية:

- تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت قد تؤثر سلبا عليه، فهي سلاح ذو حدين، لذا يجب إتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها هذا إيجابيا.

- ترتبط الصادرات إرتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.

- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما يجعلها عرضة للأزمات المختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية للتنمية الصادرات خارج المحروقات.

- بالرغم من الإجراءات المتخذة في إطار استراتيجية لتنمية الصادرات، والتي تشمل جوانب عدة من المتطلبات الوصول إلى التصدير، إلا أن هذه الإجراءات تبقى منقوصة بالنظر للتجارب ضعيفة معها من قبل المؤسسات الوطنية.

[1] زير ريان، **اثر ترقية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 2005-20014، مذكرة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

-حققت الاستراتيجية نتائج إيجابيه، لكن ليس إلى حد الذي ترتفع معه قيمة الصادرات غير النفطية لتمثل نسبة مقبولة من إجمالي الصادرات، هذا بالرغم من التوصل إلى كون أن ثمة علاقة وارتباطا قويا بين الصادرات غير النفطية الاستراتيجية.

-إنه وبغية تنويع الإنتاج وتطوير القدرات التنافسية وجب تفعيل دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بالنظر لما لهذه الأخيرة من القدرة على التأقلم مع المستجدات التكنولوجية والتغيرات الحاصلة على مستوى تفضيلات الأفراد ورغباتهم.

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور بارز في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال إسهامها الكبير في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام ورقم الأعمال السنوي.[1]

الدراسة الثالثة: مذكرة دكتوراء لطالب سليمان دحو تحت عنوان **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة واقع التمور الجزائرية** والتي تناول فيها أهمية القطاع الزراعي في تنويع الصادرات الجزائرية وحاول الطالب الاجابة على الاشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن يساهم التسويق الدولي للمنتوج الزراعي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؟** ومن خلال لدراسته لواقع الزراعة في الجزائر وواقع التصدير في قطاع الزراعي وكيف ساهم هذا القطاع في تنمية الصادرات توصل للنتائج التالية:

- تعتبر سياسات تنمية الصادرات من أهم القضايا التي اهتمت بها دول العالم سواء المتقدمة والنامية توفير النقد الأجنبي، وهي تلك الإجراءات والوسائل المختلفة التي توظفها الدولة من أجل التأثير الإيجابي على كمية وقيمة صادراتها إلى السوق الدولي ومن أهمها:

-سياسة الدعم والإعانات: كالاستثناءات الضريبية، تقديم إعانات مالية أو قروض بدون سعر فائدة لتمويل الصادرات، والدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية.

-السياسات الجمركية والهدف منها تسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية كإنشاء المناطق الحرة ونظام السماح المؤقت.

-تدريب المهارات أي تأهيل الكوادر المهنية وإعداد القيادات القادرة على كشف واستغلال الفرص التصديرية وغزو الأسواق من خلال نظام تعليمي قوي ملم بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتنمية ملكات الإبداع والابتكار وتنمية مهارات التسويق والتفاوض الدولي.

[1] مصطفى بن ساحة **أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

-بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري.

-الاهتمام بتفعيل وظيفة التسويق الدولي داخل المؤسسات، هذه الوظيفة من شأنها المساهمة في تقديم معلومات مرتبطة بالمنتج: مواصفات قياسية، الشهادات المطلوب توفيرها، أو معلومات مرتبطة بالسعر: (أسعار المنافسين، تكاليف النقل والتأمين والرسوم الجمركية وغير الجمركية المطبقة في السوق المستهدف) أو معلومات مرتبطة بترويج وتوزيع المنتج: كمنافذ التوزيع، معرفة حجم الطلب الإجمالي على السلعة، اختيار وكلاء....

2- يعتبر الاهتمام بالتسويق الدولي للمنتجات الوطنية من أهم الوسائل التي تساهم في تنمية الصادرات، ولنجاح المؤسسة في ميدان التسويق الدولي عليها تبني القرارات الاستراتيجية التالية:

-قرار الدخول إلى السوق الدولي: هناك عدة عوامل تسحب المؤسسة إلى السوق الدولي كضيق السوق المحلي، أو الاستفادة من مزايا التي تمنحها الدولة من أجل تنمية صادراتها.

-قرار اختيار الأسواق الدولية: أن المؤسسة يجب أن تختار عدد من الأقطار أو البلدان التي تود أن تدخلها وتأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أهمها: القرب الجغرافي، حجم السكان، العادات والتقاليد، الطلب، الأسعار..

-قرار حول كيفية الدخول إلى الأسواق الدولية، أي نوع الأسلوب أو الطريقة المثلى للدخول للسوق الدولي: التصدير غير المباشر، التصدير المباشر، التراخيص، المشاريع المشتركة، الاستثمار المباشر.

-قرار حول برنامج المزيج التسويقي الدولي وهي مزيج من العناصر التسويقية يهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسة من خلال التأثير على المستهلك، إما بسياسة المنتج أو التسعير أو الترويج أو التوزيع.

-اختيار الهيكل التنظيمي المناسب: على المؤسسة تصميم الهيكل التنظيمي الذي يساعد المؤسسة على التجاوب مع الخصائص الموجودة في بيئة التسويق الدولي فقد تكون لها مصلحة للتصدير، أو قسم دولي، أو تنظيم عالمي على حسب كبر إمكانيات المؤسسة.

3- يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني الذي يسهم في تنمية صادرات خارج المحروقات رغم المشاكل والعوائق التي مازال يتخبط فيها ورغم الزيادة في الصادرات الزراعية في السنوات 2010 -2009 -2008 إلا أنها إذا قورنت بإجمالي الصادرات فإننا نلاحظ أنها تساهم بنسبة ضعيفة جدا تنخفض من سنة إلى أخرى 0.39 سنة 2008 سنة، 0.46 سنة2009 ،0.85 سنة 2010 ولعل ذلك يرجع أساسا إلى تنامي قطاعات أخرى وبالأخص قطاع المحروقات (أمام ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية) ،ولعل هناك مشاكل عديدة تحد من إمكانية رفع مساهمة القطاع الزراعية في تنمية الصادرات من أهمها:

-عدم الاستغلال للأراضي الزراعية.

-نقص اليد العاملة في القطاع الزراعي وتفضيل العمل في قطاعات أخرى، كقطاع الخدمات أو القطاع الصناعي بسبب ضعف الأجور وعدم وجود تأمين اجتماعي للعاملين في القطاع الفلاحي.

-نقص الموارد المائية نتيجة قلة وشح مصادر المياه وعدم بناء وصيانة ما يكفي من السدود.

-نقص الخدمات الفلاحية المساندة من طرف الدولة كالعتاد والأسمدة والإرشاد الفلاحي.

4- تملك المؤسسات العاملة في ميدان التسويق الدولي لمنتوج التمور مزايا تنافسية يمكن أن تسهم في تنمية الصادرات الإجمالية، إذ يمتاز منتوج التمور بجودة عالية خاصة في صنف "دقلة نور" حيث تعتبر الجزائر ثاني مصدر لهذا الصنف بعد تونس، كما تحتل الجزائر المرتبة السادسة من حيث الترتيب العالمي لأكبر منتجي التمور، وتشير الإحصائيات المتعلقة بالسوق العالمي للتمور أن هناك طلب متزايد على هذا المنتوج خاصة في دول العالم الإسلامي كإندونيسيا وماليزيا وأوروبا، مما يستوجب الاستجابة لهذا الطلب عن طريق تسويق أصناف أخرى من التمور غير صنف "دقلة نور"، كالغرس، تفزوين، هذه الأنواع تمتاز بحلاوتها وانخفاض سعرها، الأمر الذي يعزز من تنافسية المؤسسات الجزائرية العاملة في ميدان التسويق للتمور.[1]

.

-

[1] سليمان دحو، **المنتوج الدولي الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع محروقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء، في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015،2016.

المطلب الثاني: (ملتقيات ومجلات)

الدراسة الأولى: ملتقى دولي حول **بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة** حيث تطرق هذا الملتقى إلى ضرورة تنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات وأشار إلى القطاعات الاخرى التي تساهم أيضا في تنمية الاقتصادية ويجب على دولة الجزائرية الاهتمام بها مع ذكر القيمة المضافة لهذه القطاعات فقد أكد الدكتور بن قانة بوخلوة باديس على كيفية قياس درجة التنوع الاقتصادي في دولة ما في فترة زمنية معينة ما أو بين مجموعة من دول وفي نفس سياق أكد على وجود مقياسين رئيسيين لقياس درجة هذا تنوع وهما مقياس هرفندل- هيرشمان ومقياس فلاديمير كوسوف، وأكد أيضا نفس الملتقى على ان هناك قطاعات بديلة لقطاع النفط تعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني حيث أشارات مداخلة الأستاذ أحمد جميل والأستاذة حجار مرهون إيمان إلى أن القطاع السياحي يعد أحد المجالات التي اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في الآونة الاخيرة باعتبارها أصبحت تشكل مصدرا من مصادر التنمية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالجودة التي أصبحت السبيل الأمثل للرقي بالخدمات السياحية ورفع مستوى التنمية للدولة ونهوض بعجلة الاقتصاد من خلال اعتبارها كآلية للنهوض باقتصاد الوطني كبديل عن البترول وذلك من خلال أولا الصادرات السياحة وأكد الأستاذين أن القطاع السياحي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى وتناسب الحركة الاقتصادية في البلد طردا مع الحركة السياحية فكلما تطورت هذه الأخيرة ارتفع الطلب على الخدمات وثانيا من خلال الناتج المحلي الإجمالي ويقصد هنا القيمة للأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات موجهة لفئة السياح كالفنادق الشركات، وتطرق الملتقى أيضا لدور قطاع الفلاحي في تنويع القطاعات التنمية الاقتصادية من خلال مداخلة الدكتور بن رجم محمد خميسي والأستاذة بلعورة هجيرة وتوصل الى أن ان مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصادية تكون من خلال تمثيله لنسبة من الانتاج الداخلي الخام وأنه خلال الفترة 200-2009 ساهم بما يقارب 9.46 واحتلاله المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات والخدمات وان الصادرات الزراعية بلغت نحو 153.93مليون دولار في عام 2004 وارتفعت إلى 208.51 مليون دولار خلال 2009 بنسبة نمو 35.5 في المئة. وفي ختام ملتقى في محورها الرابع أكد دكتور مسعودي محمد على التصنيع من أجل تشجيع الصادرات وذلك من خلال توسيع السوق الذي تباع فيه المنتجات المصنعة في الدولة المعينة وهذا بتصريف المنتجات إلى الأسواق الخارجية مما يوفر تدفقا مستمرا للعملات الأجنبية،

إنشاء الحجم الأمثل للمشروعات الصناعية والاستفادة من وفرات الحجم، استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة مما يزيد من رفاهية المستهلكين في كل من دول المصدرة والمستوردة.[1]

الدراسة الثانية: دراسة للأستاذة وصاف سعدية بعنوان تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر بين الواقع والتحديات مجلة الباحث، حيث وصف موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري والفكر الاقتصادي الكلاسيكي، و الفكر الاقتصادي الحديث، كما أشار إلي أهمية ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات وعرض في هذا العنصر تقارير البنك الدولي التي تشير إلى أن الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز، في حين أن عقد الثمانينيات قد شهد انخفاضا في العجز في الحساب الجاري. حيث ذكر أن عجز الحساب الجاري في السبعينيات كان نتيجة الإضطربات النقدية التي شهدها هذا العقد وكنتيجة لتبني مجموعة الدول النامية برامج تنمية طموحه بالنظر إلى مواردها المحدودة – المتاحة لتمويل تلك البرامج – هذا بالإضافة إلى الإرتفاع الشديد في أسعار النفط.

أما عقد الثمانينات فقد شهد عوامل أخرى، كان من شأنها اتجاه عجز الحساب الجاري للدول النامية إلى الإنخفاض، من هذه العوامل اتجاه معدلات النمو إلى الإنخفاض في الثمانيات نتيجة الأزمات المالية التي واجهت الدول النامية في بداية هذا العقد.

كما تطرق أيضا الكاتب ف هذا المقال إلى العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي حيث ذكر العناصر التالية : الدراسات التطبيقية السابقة وتحليل علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي تناول في هذه الأخيرة تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1989-1999 وتطور هيكل الصادرات الجزائر خلال فترة 1990-2000. وقام بتحليل العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الخام، التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال فترة 1996 -1999 .

وتطرق أخيرا إلى مشاكل التصدير في الجزائر والتي قسمها إلى مشاكل على المستوى الجزئي ونذكر منها:

– غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛

– تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛

[1] الملتقى الوطني حول **بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**، جامعة حمة لخضر، وادي سوف،3-4 نوفمبر2016.

و إلى المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي ومنها غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أوعلى الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية؛

-غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير؛

المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي حيث يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية:

-التشابك التداخل في المهام الموكلة لهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بينت الديوان الوطني ترقية والغرفة الوطنية للتجارة (PROMEX) التجارة الخارجية مما أدى (SAFEX) والشركة الوطنية للمعارض والتصدير إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة من طرف الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية باعتباره هيئة أصبحت توجه استراتيجيات(PROMEX) مختلف الأعوان الاقتصاديين في مجا التصدير وهو الوسيط أين تتقاطع فيه إنشغالات أهم مراكز التأثير والقرارات في مجال التجارة الخارجية وفشله لحد الآن في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في مجال اتخاذ قرارات تخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ومن خلال دراسته لهذا الموضوع توصل إلى النتائج التالية :

-إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم ,وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الإستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

-رغم المجهودات المبذولة من السلطات الاقتصادية العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال، ويبدو أن الأمور ستتعقد أكثر بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، لكون عملية تأهيل الاقتصاد الوطني ما زالت تراوح مكانها[1].

المطلب الثالث: (دراسة أجنبية للكاتب David Jaffee)

أكدت هذه المداخلة للكاتب David Jaffee أن طريقة التي يجب أن تتبعها الدول لتخلص من التبعية الاقتصادية هو الاعتماد على الصادرات الدولية. ويقال إن هذا الإجراء من الاعتماد يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، يوجد دليل على الأثر الإيجابي هو التخلص من مشاكل تقلبات أسعار التصدير، والتخصص المواد الخام، وتركيز السلع، بل يكون هناك تغلغل رأس المال الأجنبي. ولكن يجب أن يصاحب الاعتماد على الصادرات من اجل تحقيق النمو الاقتصادي الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،وهكذا يصبح لديها حصة واسعة من الناتج الإجمالي لاقتصاد يتم إنشاؤها من قبل الصادرات وتسمى هذه العملية باسم "الطريق إلى التنمية" سميت من قبل البنك الدولي وغيرها من وكالات دولية، إن اقتصاد العالمي يعتمد على المنظور واحد يكون فيها الاعتماد على تجارة والتصدير ولديه طريق التنموي. ويستند هذا الرأي على مجموعة نقاط ذات الصلة والحجج وبراهين. أولا إن صحة الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على السوق الخارجية حيث أن تدهور معدلات التبادل التجاري فضلا عن التقلبات في العالم سعر السوق، يمكن أن تعيث فسادا في القدرة على التخطيط الاقتصادي على المدى الطويل في الدولة هذا "الضعف" مشددا على موقف محرج من الدول التي بقاءها اقتصاديا يقف على تقلبات السوق الخارجية فيكون لديهم القليل السيطرة، وهو عنصر أساسي من فرضية الاعتماد على الآثار الاقتصادية المترتبة على الاعتماد على الصادرات. للسماح للنمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل في البلدان الأقل نموا. ثانيا، نظرا للطابع الجيد للعديد من الاقتصاديات التصدير وهذا تصدير له آثار توسعية هي النمو الاقتصادي. وذلك عن العديد من القرارات السياسية الأساسية لتطوير الصناعة المحلية، مثل اعادة مراعات ضريبة الحماية والتعرفة الأنظمة التي تتعارض مع مصالح قطاع التصدير، وبالتالي، فإن نسبة كبيرة من العائدات المتولدة في هذا القطاع (الصناعي) والتي يحولها الشركات المتعددة الجنسيات، وغير متوفرة لإعادة استثمارها في أشكال جديدة من الإنتاج و النشاط الاقتصادي.العقبة الأخيرة والمتعلقة بالنمو الاقتصادي في ظل الظروف الاعتماد على تصدير ينطوي على وجود التفكك القطاعي والاجتماعي، التفكك القطاعي

[1] وصاف سعدية، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد1، 2002.

يتكون من المفقودين أو وصلات ضعيفة جدا من القطاعات الإنتاجية. مع عدم وجود الروابط الخلفية والأمامية للقطاعات الاقتصادية، ويتوقع اعتماد التصدير إلى أن يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للأمم الفقيرة وأسباب الاقتراض تأثير إيجابي الخطي للاعتماد على التصدير يتطلب اشارة وجيزة. مسألتين رئيسيتين يجب يعتبر واحد فني، والآخر نظري. أولا، يتم حسابها الاعتماد تصدير متغير (قيمة الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) إن ذلك يرتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي هو النتيجة المتوقعة. إذا تعتمد على تصدير التجارة من أجل النمو الاقتصادي وذلك بتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات والتدابير على أساس مساهمة الإيرادات من الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي يكون من المتوقع أن تظهر له أثر إيجابي هو النمو في الناتج القومي الإجمالي. حيث هناك تجارب أخيرة للدول الآسيوية (مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة)، في تبني استراتيجيات جديدة لتصدير لديها القدرة على توليد ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الناجح لهذه الدول فهي تعتمد على التصدير المدخرات والمشاركة في التجارة العالمية وتوسعت لتوليد رأسمال العالمي وتحويل الطريق نحو إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، ووضع حجر الأساس لمشاريع اقتصادية في العالم.

لتدعيم النمو الاقتصادي الطبيعي النقطة الأساسية هي أن يكون لتلك الدول التي تمتلك موارد طبيعية التوجه نحو أهداف التنمية الاقتصادية دون الحاجة إلى الاعتماد على مصادر خارجية لتوريد تلك موارد. هذا التحليل يؤكد انه يجب أن يكون لها لديها موظفي لقياس موقف مدى الإنتاج لهذه الدول والأمر المؤكد أنه لا يؤثر فقط مباشرة على معدل النمو كذلك يؤثر على مستوى الإنتاجية، والاستفادة من موارد طبيعية وبشرية ، وقدرة الاقتصاد على التوسع في أشكال جديدة من الإنتاج وبالتالي تكوين رأس المال المحلي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. يتم أخذ البيانات لهذا المقياس من الجداول البنك الدولي، ويعبر عنه كنسبة من الناتج القومي الإجمالي. من خلال المعادلة التالية: الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد = هو الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة مقسوما على تقدير عدد السكان.

تحدث أيضا David Jaffee أن تلك الدول التي تنتج المنتجات غير مستقرة ماليا بأنها ستكون لديها الآثار الاقتصادية سلبية المترتبة على الاعتماد تصدير مورد واحد كارثية وعواقب اقتصادية إذا، على سبيل المثال، تتعرض عائدات التصدير هذا مورد لانخفاض حاد الدرجة بسبب تقلبات الأسعار في الاسواق العالمية، وهناك عنصر مركزي هو أن شركات التصدير في البلدان أقل نموا إلى حد كبير في العالم الخارجية المملوكة لأكبر نسبة من الأرباح تصدير والتي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات، تاركة القليل لرأس المال مشاريع استثمارية وطنية.

ولذلك، فإن وجود أو عدم إشراك الشركات المتعددة الجنسيات شرط إضافي لتأثير الاقتصادي ورفع من مستوى التصدير ومشاركة هذه المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي[1].

المطلب الرابع: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

أولا: الرسائل الجامعية

1- إن دراسة الطالب زير ريان تحمل نفس الهدف مع دراستنا وهو معرفة كيف تؤثر تنمية الصادرات غير نفطية على نمو الاقتصادي وأخد بالناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لقياس النمو ومغرفة كيف أثرت تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات عليه ولكن كان تركيز درايتنا هذه على دور الاستراتيجية التي تبعتها جزائر في تنمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي مع إختلاف الفترة المدروسة بين الدراستين.

2: لقد ابرزت مذكرة الطالب مصطفى بن ساحة أثر تنمية الصادرات على نمو الاقتصادي وبالخصوص تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون إبراز دور القطاعات الأخرى فهي ألقت الضوء على هذه المؤسسات كدراسة حالة أو كعينة دون باقي مجالات عكس الدراسة الحالية والتي ارتأينا فيها أن نعمم الأمر على جميع مجالات الاقتصادي الجزائري ودور فعال في الاستراتيجية تنمية الصادرات خارج قطاع محروقات في تحقيق نمو الاقتصادي بغض النظر عن جهة معينة مع تركيز كلا دراستين السابقة وحالية على هذا الدور المهم الذي تلعبه هذه الاستراتيجية.

3- إهتمت أطروحة الدكتوراه للطالب دحو سليمان بدراسة واقع القطاع الزراعي في الجزائر ودوره في تنمية الصادرات خارج المحروقات وبالضبط منتوج التمور الجزائرية وإستخلصو في الأخير أنها قد تساهم بنسبة كبيرة ولكن في حال أولت الدولة إهتماما لهذا القطاع وأصلحت المشاكل التي تعيقه وهذا أيضا ما توصلنا له في دراستنا هذه بأن للزراع مكانة هامة في التنويع الاقتصادي ولكننا لم نخصص منتوجا معينا فهناك العديد من المنتوجات التي هي أيضا تساهم في الرفع من قيمة الصادرات نهيك عن قطاعات اخرى شملتها مذكرتنا كالقطاع الصناعي هنا يكمن الفرق بين دراستنا كون دراستنا كانت شاملة لم تغطي قطاع معين.

[1] s David Jaffee Export Dependence and Economic Growth Social Forces Oxford University Pres Journal JSTOR 2017

ثانيا: الملتقيات ومجلات

1- جاءت مداخلات الملتقى بمجمل القطاعات الاخرى البديلة عن قطاع المحروقات والتي تساهم في التنمية الاقتصادية أي أنها حتى ولو تكن قطاعات تصديرية فإنها تساهم في تحقيق النمو التنمية الاقتصادية فهناك قطاعات ذكرت تساهم في عديد من مجلات التنمية وتساهم أيضا في التصدير كعنصر من مساهماتها وهناك قطاعات لا تساهم في تصدير ولكنها تحقق التنمية الاقتصادية أما في دراستنا هذه فركزنا فقط في صادرات هذه القطاعات ولكيف أنها تساهم في النمو الاقتصادي وبالتالي تساهم التنمية الاقتصادية.

2- قامت الأستاذه وصاف سعدية بتحليل دور تنمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي دون تحديد فترة زمنية معينة وهذا ما تختلف عليه دراستنا والتي حددت بالضبط الفترة 2008-2014 فقد ركزت الأستاذة وصاف سعدية على التصدير وتطوير الصادرات في فترات زمنية مختلفة وكيف أنها ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثا:الدراسة الاجنبية

لقد تطرق كتاتب David Jaffee من خلال دراسته عن التصدير والنمو الاقتصادي إلى التأثير الإيجابي الذي يلعبه التصدير بصفة عامة في تحقيق النمو الاقتصادي مبرزا دور الشركات متعددة الجنسيات لكن كان تركيز هذه الدراسة حول تنويع الدولة التصدير وإدخال تقنيات ووسائل حديثة دون تطرق لمفهوم معين كالصادرات غير نفطية كما هو حال في دراستنا ويرجع ذلك كون هذه الدراسة جاءت مطبقة على الاقتصاد الأمريكي والذي يعرف بأن اقتصاده غير نفطي لا يعتمد على مورد المحروقات إذن هنا يكمن جوهر الاختلاف مع دراستنا هذه فنحن قد خصصنا الصادرات الغير نفطية على وجه تحديد كون بلد محل الدراسة (الجزائر) هي دولة اقتصادها يعتمد على مورد واحد هو النفط، لكن كلا الدراستين قد خرجتا بهدف واحد هو أن الصادرات تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

تسعى كل دول العالم إلى تحقيق النمو الاقتصادي لما له من أهمية بالغة كونه الأداة الفعلية لتحقيق التنمية وعيش حسن لسكانها حيث رأينا في هذا فصل أنه ومنذ الازل كانت هناك العديد من دراسات التي حاولت ان تبني أسس النمو الاقتصادي كدراسات ريكاردو وادم سميث حتى وصول الى دراسات الحديثة متمثلة في النظريات الحديثة لنمو، وهذا الاخيرة له علاقة وطيدة بالتجارة الخارجة وخاصة بالصادرات كونه عنصر فعال في تطور معدلات الصادرات التي تبنى من خلال استراتيجية محكمة من أجل تنميتها خارج قطاع المحروقات الذي سيطرة على صادرات دول وخاصة الدول النامية وزيادة في نسبها وقد أجريت العديد من دول العالم العديد من التجارب في تنمية الصادرات خارج قطاع محروقات، وأيضا أبرز في هذا الفصل أحدث الدراسات عبر الجامعات الجزائرية حول هذا الموضوع والذي تبين أن لتنمية الصادرات خارج قطاع محروقات علاقة وطيدة بالنمو الاقتصادي

الفصل الثاني:

دور استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)

تمهيد:

تنمية الصادرات هو هدف تسعى إليه كل الدول بمختلف توجهاتها للعمل على تحقيق نمو اقتصادي الذي من شأنه رفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل و الجزائر على غرار جميع دول العالم تسعى لتنمية صادراتها عامة والصادرات الغير نفطيه خاصة، وهذا يمثل أحد أهم خططها التنموية وسياساتها الاقتصادية لاسيما في ظل اعتمادها على تصدير سلعه شبه وحيده وهي النفط، و هذا ما يجعلها رهينة تقلباته في الأسواق العالمية، لذلك فأن زيادة الصادرات الغير نفطيه يعتبر خيارا استراتيجيا للجزائر لتنويع مصادر الدخل ولتخلص من التبعية المفرطة للنفط، ولهذا عملت الجزائر على ترقية وتنويع صادراتها انطلاقا من أزمة انهيار البترول سنة 1986 التي بينت مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى اعتماده بشكل شبه كلي على النفط، وهذا يعتبر أمرا ضروريا من أجل انفتاح الجزائر على الأسواق العالمية، واندماجه في التجارة العالمية.

وسنحاول في هذا الفصل دراسة دور استراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطيه في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008-2014) وتحليل العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية بالناتج المحلي الاجمالي الذي يعتبر أحد أهم مقاييس النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي يعبر مدى نجاح السياسات الموجهة لترقيتها وتنويعها.

المبحث الأول: طريقة دراسة العينة وتلخيص المعطيات المجمعة

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم أصبحت ضرورة أكثر من أي وقت مضى، بسبب من التفجر المعرفي الذي أدى إلى سباق للوصول إلى المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره.

وإذا كانت الدول المتقدمة قد أولت البحث العلمي اهتماما كبيرا فلأنها أدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية و الفكرية و السلوكية، وهي مجالات للبحث العلمي الدور الأبرز في تمتين دعامتها وتحقيق تطورها ورفاهيتها، والمحافظة بالتالي على مكانتها الدولية، كما وأن المؤسسات التربوية باعتبارها نظم اجتماعية يجري عليها ما يجري على الكائنات البشرية، من نمو وتطور وتقدم ومواجهة التحديات، ومن ثم فإن التغيير يصبح ظاهرة طبيعية تعيشها كل مؤسسة .

والمؤسسات لا تتغير من أجل التغيير نفسه، بل تتغير لأنها جزء من عملية تطوير واسعه، ولأنها يجب عليها أن تتفاعل مع التغييرات والمتطلبات والضرورات والفرص في البيئة التي تعمل بها.

وقد أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بالإضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة، حيث لم يعد البحث العلمي قاصرا على ميادين العلوم الطبيعية وحدها.

وإن ضع خطة وتحديد الأهداف التي ستنطلق منها الدراسة تعتبر أول خطوة تبنى عليها الدراسات في مجال البحث العلمي، ولهذا وجب علينا وضع الخطوط العريضة التي سننطلق منها وكذلك بتحديد المتغيرات وقياسها وجمعها والاعتماد على الادوات في معالجة المعطيات ومنهج مناسب لذلك، ولهذا سنقوم في هذا البحث باستعراض كيفية إنجاز الدراسة.

المطلب الأول: العينة وفترة الدراسة

1-العينة: إن استخدام تقنية العينة في دراسة ظاهرة من ما الظواهر أصبح في بارزا مجال البحث العلمي، وأضحت بين من الأوليات الهامة التي تعنى بالاهتمام من قبل الباحثين بحيث تعد مرحلة أساسية مرا من حل البحث العلمي، والتي أن نود نعرف من خلالها كيفية انتقائها بطريقة علمية نستطيع تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة ويعتبر اختيار الباحث للعينة من الخطوات والمراحل الهامة للبحث، والباحث يفكر في عينة البحث منذ ان

يبدأ في تحديد مشكلة البحث إن استعمال العينات لدراسة ظاهرة ما دراسة علمية أصبح شائعا في مجال البحث العلمي أي أن الباحث يجد نفسه لا يستطيع القيام بدراسة شاملة لجميع مقررات البحث فلا يجد غير وسيلة بديلة يستطيع الاعتماد عليها وهي الاكتفاء بعدد قليل من هذه المقررات او بعدد واحد يسلط عليه ضوء، كذلك دراستها هذه فرغم العديد من مجالات التي تساهم وتلعب دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي اخترنا الصادرات الغير نفطية كعينة لقياس دورها في النمو الاقتصادي نظرا للدور كبير والفعال في تحقيق مداخيل كبيرة لدولة الجزائرية وكذلك حماية اقتصادها من الاهتزازات في الاسواق الدولية لمنتجات معينة وهذا ما يعكس على نمو الاقتصادي الذي تشهده البلاد وخاصة ان دولة كانت تعتمد على الصادرات النفطية في هذه المداخيل ولكن هذه الاخيرة وكما نشهد انها تتضاءل بانهيار اسعار النفط لهذا ركزنا على الصادرات الغير نفطية .

2 – فترة الدراسة: قد يتعذر على الباحث أن يغطي في دراسته منطقة كاملة أو دولة، لذا يكون من الضروري عليه أن يوضح المحددات الجغرافية للدراسة، وقد يكون من المستحيل أيضا دراسة المشكلة أو الظاهرة في كل الفترات الزمنية، لذا يكون من الضروري توضيح الحدود الزمنية للدراسة. ولهذا فإننا بالنسبة للفترة التي سترتكز عليها هذه الدراسة فستكون بداية من الازمة المالية العالمية التي أثرت على جميع دول العالم منها والجزائر حيث بدأت تظهر معالم هذه الازمة خلال أواخر سنة 2008 بداية سنة 2009 والتي كان أثر إنخفاض أسعار البترول واضحا حيث يمكننا أن نرى بوضوح كيف أثر هذا الانخفاض على الاقتصاد الجزائري وهل كان لإستراتجية تنمية الصادرات خارج محروقات دور يغطي ما تعرض له الاقتصاد الوطني من جراء هذه الأزمة تسمح لنا هذه الفترة بقياس الجيد لهذا الدور وأيضا الفترات التي توالت الأزمة (2010،2011،2013) هل أنقضت الصادرات خارج المحروقات الوضع الذي تعرض له الاقتصاد إلى غاية سنة 2014 وهي آخر صدمة تعرض لهما الاقتصاد الجزائري جراء انخفاض اسعار النفط هي والتي لازالت تعاني منها لوقتنا الحالي، فسنرى في هذه الفترة ماذا حققت الاستراتجية المتبعة لتنمية هذه الصادرات دورا في تحقيق النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة .

المطلب الثاني: المنهج المتبع

يعرف منهج البحث بأنه إحدى الطرق المستخدمة في ترتيب المعلومات وتنظيمها حتى يتم عرضها بشكل منطقي وسليم وذو نسق متصل ليحدث ذلك تدرجا بالأفكار لدى القارئ، بحيث يحصل على المعلومات بدرجة منطقية للفهم حيث يتم التدرج فيها من السهل وحتى الصعب ومن المعلومة المعروفة للمعلومة المجهولة وغير الواضحة، وذلك من خلال التنقل بشكل مستمر بين القضايا الخلافية والقضايا المسلم بها ومراعيا كافة أنواع الانسجام والتوافق بين المعلومات والحرص على شدة الترابط فيما بينها.

ويشير المنهج إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة موضوع البحث ويرتبط بالمنهج الملائم للبحث إرتباطا وثيقا بكل من موضوع البحث وأهدافه.

إن دراستنا هذه لم تعتمد على منهج واحد وذلك من أجل الاستفادة من التكامل المنهجي بل كانت باستخدام اكثر من منهج وفقا لمبدأ المرونة والكفاءة المنهجية، لهذا فقد استعنا بالعديد من المناهج كالآتي:

المنهج الوصفي: يقوم على أساس إختيار حالة معينة يقوم الباحث بدراستها قد تكون وحدة إدارية وإجتماعية واحدة (مدرسة مكتبة.....إلخ) أو فرد واحد (فرد مدمن مثلا) أو جماعة واحدة من الأشخاص (عائلة أو طلابي .....إلخ) وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المغيرات المرتبطة بها وتتناولها بالوصف الكامل والتحليل ويمكن أن تستخدم ودراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية، وكذلك يمكن تعميم نتائجها على الحالات المشابهة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

وبهذا فقد إستخدامنا المنهج الوصفي في دراستنا في الفصل النظري من خلال طرح بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتنمية الصادرات كالمفهوم والأهمية.

المنهج التاريخي: ويعرف هذا المنهج على أنه البحث الذي يصف ويسجل الوقائع والأحداث الماضية، ويدرسها ويفسرها، ثم يحللها استنادا إلى أسس منهجية وعلمية دقيقة، الهدف منها الوصول لتعميمات وحقائق تساعد على فهم الحاضر بناء على أحداث الماضي، وللتنبؤ بالمستقبل، وتم إستخدام هذا المنهج للمرور أولا بعض التجارب الدولية في تنمية الصادرات ولسرد الوضع الماضي للاقتصاد الجزائري والأحداث التي تعرض لها جراء تذبذبات أسواق البترول منذ 1986 وهي أول أزمة للسوق البترولي ومن أجل تسلسل في الأحداث أيضا أستخدم هذا المنهج في ذكر بعض الاحصائيات عن واقع الاقتصاد الجزائري من أجل توضيح صورته.

المنهج الإحصائي:

وهو عبارة عن إستخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة و تحليل البيانات لها ويتم ذلك عبر عدة مراحل:

أ- جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع.

ب- عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.

ج- تحليل البيانات.

د- تفسير البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج

ولذلك فإنه قمنا بإستخدام هذا أجل وصول إلى أرقام ونسب تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد الجزائري وأيضا عرض نسب الصادرات الغير نفطية ومعدلات النمو الاقتصادي من اجل مقارنة وملاحظة التطور لهذه النسب من أجل قياس التطور كذلك بعض عرض بعض مؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المنهج التحليلي: يقوم هذا المنهج على عمليات ثلاث: التفسير، والنقد، والاستنباط، وقد تجتمع هذه العمليات كلها في سياق بحث معين، أو قد يكتفى ببعضها، وذلك بحسب طبيعة البحث.

وهذا الذي قمنا به من خلاله دراستنا إذ قمنا بتحليل هذا الدور الذي قامت به استراتيجية تنمية الصادرات التي إتبعتها الجزائر خلال سنة 2008-2014 في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك عن طريق الاستدلال بالعديد من الاحصائيات كالناتج المحلي الاجمالي والصادرات من المحروقات والصادرات خارج المحروقات ...الخ ثم تحليل هذه الأرقام والتعليق عليها.

المطلب الثالث : طريقة جمع البيانات وتلخيصها

أولا جمع المعلومات حيث تعتبر كأول خطوة قمنا بها وهي جمع المعلومات النظرية أولا المتعلقة بالنمو كالمفهوم والأهمية ومصادره وشروط تحقيقة ثم المعلومات المتعلقة بتنمية الصادرات مفهومها ومكاسب منها وكذلك قمنا بجمع بعض المعلومات المتعلقة ببعض التجارب لدول في مجال تنمية الصادرات وذلك باستعانة بالدراسات التي قام بها بعض الكتاب ودراسات في مجال البحث العلمي تم إختتام الفصل الأول النظري بالبحث عن معلومات حول دراسات سابقة في نفس المجال.

ثانيا تلخيص المعلومات: بعد جمع المعلومات والإحصائيات قمنا بتنظيمها في جداول مترتبة ترتيبا تسلسلي يعرض قيمة التطور بعد ذلك قمنا بوضع هذه القيم في منحنى يوضع الارتفاع والانخفاض لقيمة الصادرات الغير نفطية وما يصاحبها من انخفاض وارتفاع في معدلات النمو وكذلك الاستعانة بالنسب الدائرية التي توضح كمية هذه الصادرات من مجموع الصادرات الاجمالية والمساحة التي تحتلها وتوزيع السلعي لها أيضا إستخدمنا الاعمدة البيانية في إبراز التوزيع الجغرافي لصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

ثالثا تحليل المعلومات: بعد تلخيص المعلومات وتبويبها في جداول والأشكال قمنا بتحليلها لأخذ نظرة عن وضع ووصول للإجابة على إشكالية الدراسة وذلك من خلال الملاحظة والتعليق وتفسير الظواهر الملحوظة وتسجيل الملاحظات.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لدور استراتيجية تنمية الصادرات غير نفطية في تحقيق نمو الاقتصادي

تؤدي الاستراتيجية المتبعة في جزائر لتنمية الصادرات غير نفطية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بتأثير على قيمة الناتج المحلي الاجمالي لدولة وسنتطرق في هذا المبحث لهذا الدور.

المطلب الأول: لمحة عن واقع الاقتصاد الجزائري

أولا: أرقام عن واقع الاقتصاد الجزائري

أكبر دولة افريقية مساحة تستورد 45 مادة غذائية بقيمة 6 مليار دولار، و34 مليار دولار قيمة الواردات غير الغذائية لا تصدر الجزائر خارج المحروقات أكثر من 1.5 مليار دولار وهو لا يساوي شيئا أمام صادرات دولة صغيرة جدا اسمها سنغافورة التي حولها رجل اسمه لي كوان يو في 40 عاما من قرية غارقة في الفقر إلى دولة تتصدر قائمة الدول في تصدير قطع الكمبيوتر وعلى الرغم من حجم سكانها المتواضع والذي لا يزيد عن 5 مليون نسمة إلا أن حجم صادراتها من المواد الصناعية والالكترونية لامس عام 2010 حوالي 120 مليار دولار بعيدا جدا عن الرقم المسجل عام 1980 أي قبل 30سنة والذي كان 19.7 مليار دولار، رقم يساوي 70 مرة ما تصدره الجزائر خارج خام المحروقات.

سجلت على الاقتصاد الجزائري المؤشرات التالية في مقارنة مع نفس الفترة من العام 2014، تراجعت قيمة العملة المحلية بـ 22 بالمائة – ارتفاع الواردات من السلع وحدها إلى 31.4 مليار دولار في ثمانية أشهر أي بزيادة نسبتها 11.4 بالمائة – تراجع العائدات النفطية بـ 52 بالمائة الى 34 مليار دولار على أساس سنوي – تحول الميزان التجاري من فائض قدره 4.3 مليار دولار إلى عجز قدره 9 مليار دولار ما يعني نسبة في التراجع قدرها 300 بالمائة – تراجع الصادرات إلى مستوى 26.3 مليار دولار أي بنسبة تقدر ب 40 بالمائة. وخلال نصف قرن تحولت الجزائر من بلد مصدر للبرتقال إلى اكبر مستورد للقمح في العالم، كما ان الجزائر تصدر لفرنسا النفط الخام كي تستورد منها 500 مادة مشتقة من نفس النفط، وفي قراءة متأنية لطبيعة هذه الأرقام يجد الباحث نفسه مضطرا للتساؤل كيف لبلد عظيم مثل الجزائر لها ثورة عظيمة ولها ثروة عظيمة أيضا أن تعيش هذا الواقع الاقتصادي الذي لا يعبر عن حجمها ولا عن تاريخها ولا عن موقعها ولا عن إمكانياتها المادية وطاقاتها البشري؟ وهنا كان لابد لنا من البحث عن العوامل التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة، والتي وإن تعددت إلا أن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري كان أحد أبرز هذه العوامل.[1]

[1] بن مرزوق عنترة، واقع الاقتصاد الجزائري وآليات اصلاحه، **الملتقى الوطني حول التنمية البديلة لقطاع محروقات**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،7-8 مارس 2016 ص2

ثانيا: تطور الاقتصاد الجزائري: مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل مذكر منها:

مرحلة الانتظار (1962-1966): حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييريه للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية. وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966. بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة، وبعدها قامت الجزائر بالعديد من المخططات منها[1] .

مرحلة التصحيح الهيكلي: دخلت بعدها الجزائر لبرامج تصحيح الهيكلي منذ سنة 1995 لغاية 1998 حيث تبين لنا من خلال البرنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي (1993-1994) أنه يمس جميع المجالات منها: المالية والنقدية، والتجارية والهيكلية وحتى القضايا الاجتماعية. إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي1995 كان مشروطا كتابيا، ومن أهدافه ما يلي:

- ✓ تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام (PIB) خارج المحروقات؛
- ✓ تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%؛
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع؛
- ✓ الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي؛[2]
- ✓ فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر 22/95)
- ✓ تحقيق معدل نمو 3.9%، و4%، و4.5% خلال السنوات 1995 و96 و97 على التوالي؛
- ✓ تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996، و1.3% في سنة 1997، مع تحقيق عجز يقدر بـ1.4% في سنة 1995. يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول، والتوقف في تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية؛

[1] نصر الدين قربي، **مرجع سابق**، ص113

[2] كربالي بغداذ، **نظرة عامة حول التحويلات الاقتصادية في الجزائر، مجلة علوم انسانية**، عدد8، جامعة محمد خيضر بسكرة جانفي2005ص13

- ✓ ارتفاع الإيرادات من 27.6% إلى 33% و إلى 34 % من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 93 و96 و97. أما النفقات العامة فحققت النسب التالية: 33.6% و29% و31% خلال السنوات 97 ،96 ،95 على التوالي؛
- ✓ تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82% في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997؛
- ✓ العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تامين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات)؛
- ✓ إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- ✓ تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وهذه القطاعات
- ✓ إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة؛
- ✓ طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار الشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة تبادل حر؛[1]

مرحلة الانتعاش الاقتصادي: ثم دخلت الجزائر بعدها في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث تميزت هذه الفترة بدعم الأداء الاقتصادي للجزائر بين 2001 و2007، على النحو المبين في أداء النمو الاقتصادي خارج المحروقات قوية مدفوعا برامج التحفيز والدعم المتزايد. الأداء المالي الكلي الجزائر، وفي الوقت نفسه، كان أكثر وضوحا.

شهدت الجزائر تسع سنوات من تحسين وتعزيز الوضع المالي الخارجي، والاستفادة من مكاسب استقرار الاقتصاد الكلي. إذا كان الحساب الجاري فائضا خلال السنوات 2000-2008، وزاد ذلك من المهم التأكيد على أن احتياطيات النقد الأجنبي قد ارتفعت بشكل حاد في السنوات الأربع الماضية. هذا جنبا إلى جنب مع انخفاض حاد في الدين الخارجي تمكين الاقتصاد الجزائري على الصمود في مواجهة الأزمة المالية الدولية الخطيرة .في سياق تحسين وضع المالية العامة، ساعد السلوك المنظم للسياسة النقدية في عام 2008 لامتصاص السيولة الزائدة على نحو فعال، والحفاظ على التضخم تحت السيطرة، وزيادة تعزيز الاستقرار المالي. على وجه الخصوص، واستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، ترتكز على توحيد كبير من صافي المركز المالي الخارجي في عام 2008،

[1] زوين ايمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر**، شهادة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011 ص92

ساعد تخفيف إلى حد كبير من تأثير الصدمات الخارجية الكامنة في التضخم المستورد. وعلاوة على ذلك، سجلت عام 2010 تحسن مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، على الرغم من أن بدل زاوية والوساطة المصرفية لا تزال أقل من الأموال المتاحة للإقراض.[1]

ثالثا: تبعية الاقتصاد الجزائري لنفط

رغم الجهود المبذولة لجعل الاقتصاد الجزائري أكثر مرونة إزاء الصدمات الخارجية عن طريق تنويع و إنشاء هيكل إنتاجي تصديري ذو ميزة تنافسية كبيره إلا أننا نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يزداد تبعية أكثر فأكثر لقطاع المحروقات مما يعكس لنا أن أي زيادة في نمو الصادرات لا يستلزم بالضرورة نمو في الهيكل الإنتاجي بل هو عبارة عن الإرتفاع الظرفي لأسعار البترول الذي يؤدي بدوره إلى عدم إستقرار في نمو الصادرات و هذا راجع أساساً إلى الهيكل السلعي للصادرات. إن الإنخفاض الملموس في الصادرات خارج المحروقات يرجع أساسا إلى البنية الاقتصادية بشكل عام، والمتمثلة في ضعف الإنتاجية على مستوى القطاع العام والخاص، نقص في المنشآت القاعدية الخاصة كالطرقات والموانئ نقص في الآليات المساعدة على تشجيع التصدير. بالإضافة إلى قلة الاستثمارات المنتجة المحلية والأجنبية. وإن سجل الميزان التجاري فائض سنة 2004 فإن تركيبة المداخيل من العملة الصعبة تمت بشكل شبه كلي من المحروقات، فقد بلغت سنة 2004 ما قيمته18.19 مليار دولار أي بتحسن قدره 34.47% ويرجع هذا الإرتفاع جزئيا إلى انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالأورو ورغم هذا التحسن المسجل مازالت بنية النمو الاقتصادي تثير انشغالات حادة. إن أسعار المحروقات تتحكم بشكل كبير في النمو الاقتصادي. لقد سجلت الجزائر نمواً اقتصاديا بلغ 6.8% لسنة 2003 الزمن و5.2% سنة 2004، غير أن تحليلنا للبنية الاقتصادية التي تتحسن على حساب قطاع الصناعة والزراعة تمثل جمودا يهدد النمو الاقتصادي في الجزائر وسائر الدول النامية التي تصدر مادة واحدة. ويفرض تحويل الفوائض المالية إلى تطوير القطاعات الحساسة والاستراتيجية بالمزيد من الاستثمارات والتشجيع والعناية عن طريق الدعم المالي والإعفاءات الضريبية والتركيز على القطاع الخاص المنتج باتخاذ تدابير تحفيزية لفائدة المستثمرين.[2]

ثالثا: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية

أدت الأحداث الذي تعرض لها سوق الدولية للنفط من خلال النزول الكبير في أسعاره الى مخاطر التعرض للأزمات اقتصادية لدول وجزائر كونها من دول التي يعتمد اقتصادها على ريع البترولي من بين الدول التي تعرضت

[1] تقرير لبنك الجزائر

[2] بهلول مقران، **مرجع سابق**،ص85

للعديد من الأزمات تركت أثار كبيرة على الاقتصاد الوطني أو ما عرف بالصدمة النفطية ونذكر في ما يلي بعض الازمات التي مر بها السوق البترولي:

الأزمة النفطية عام 1986: في سنة 1986 إنهارت اسعار البترول في الأسواق الدولية وهذا بإنخفاض تجاوزت نسبته 50% فقد انخفض السعر من 36 دولار للبرميل، سنة 1980 إلى 13دولار للبرميل سنة 1986، ثم شهد سعر البترول ارتفاعا طفيفا سنة 1987 ليقدر ب17.7 دولار للبرميل، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى ليقدر ب14.2 دولار للبرميل سنة 1988 وقد صاحب هذا الانخفاض تراجع في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية.[1]

هـ- الأزمة النفطية عام 2004: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل) وهو اعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987 (وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط).

و- الأزمة النفطية عام 2008: سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2008 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008[2]، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

ي- الأزمة النفطية عام 2014: عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العاملي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و تضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجي جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية. وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50% منذ جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز للاقتصاد الوطني

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع محروقات دراسة حالة جزائر**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013 ص120.

[2] السعيد رويجح، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص29.

ومن التداعيات الوخيمة لانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر.[1]

وسنرى هنا ابرز أثار الازمات لسنة و2008 و2014 على الاقتصاد الجزائري.

آثار الصدمة النفطية لسنة 2008 على الجزائر:

تزامن الإنخفاض الكبير في أسعار البترول أواخر سنة 2008 مع الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول، بحيث تأثر الاقتصاد الجزائري بذلك، ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل46.60 % حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 ب 20.7 مليار دولار مقابل 38.6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008 ، في المقابل إستمرت الواردات في الإرتفاع حيث بلغت قيمتها 19.7 مليار دولار مقابل 18.9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 أي بمعدل 4.04% و ترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما وصل إلى 19.75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008.

أما بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد سجلت إنخفاضا في سنة 2009م بنسبة 60% وذلك بصفة خاصة في القطاع غير الهيدروكربوني. كما لعبت الإجراءات التي إتخذتها الحكومة إلى جانب تراجع العائدات البترولية دورا هاما في جعل مناخ الأعمال غير جذاب وأهمها وضع سقف أقصى على المشاركة الأجنبية في رؤوس أموال شركات الأعمال 49% وإعادة التأكيد على حق السلطات في إتخاذ إجراءات وقائية ببيع الإستثمارات الأجنبية، كما أن القطاع الخاص في الجزائر ظل ضعيفا وهشا، بصفة خاصة في القطاع الصناعي[2].

آثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على الجزائر:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلّصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر

[1] مريم شطيبي محمود، **أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، يوم:14 ماي 2015 جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة ،ص9

[2] صافية محور، **الملتقى الوطني حول التنمية البديلة لقطاع محروقات**، عنوان المداخلة: **الصدمة النفطية كنقطة تحول من اقتصاد ريعي الى اقتصاد الطاقة البديلة لتحقيق التنمية في الجزائر**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،7-8 مارس2016 **ص4**.

سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار بنهاية عام 2015 ما يعادل 28 شهرا من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014 إلى كانت تعادل 40 شهرا من الواردات[1].

المطلب الثاني: الاستراتيجية المتبعة في الجزائر لتنمية الصادرات غير نفطية والمشاكل التي تعيقها

إنتهجت الجزائر في سبيل تنمية صادراتها الغير نفطية العديد من الاستراتيجيات سواءا كانت عبارة عن قوانين مشرعة أو مؤسسات سخرت لهذا الغرض أو إجراءات أخرى كلها كانت تصب نحو هدف واحد وهو تنمية الصادرات الغير نفطية وسنرى فيما يلي كل هذه الإجراءات.

أولا: آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

1- الإطار القانوني والتنظيمي لتنمية الصادرات غير النفطية

تعتبر تنمية الصادات وتنويعها من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي بشارتها منذ بداية التسعينات، وقصد بلوغ هذا تم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي.

1-1التسهيلات المالية: بداية من القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلاله قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات. أما فيما يخص البنوك التجارية فقد تم منح هذه الاخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات، وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على الإستيراد وتصدير السلع، ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية بشرط خضوعه لمراقبة الصرف.[2]

وتكمن المساعدات المالية في إطار تنمية الصادرات في ثلاث عمليات يرتكز عليها التصدير:

[1] مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة مقدمة حول، **أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، جامعة الأمير عبد قادر قسنطينة،14-05-2015، ص9.

[2] زير ريان، **اثر ترقية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة جزائر2005-20014، مذكرة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص104.

– عملية البحث عن أسواق خارجية: فالبحث عن الأسواق الخارجية يعد كتكلفة تتحملها المؤسسة، وعليه تتم في إطار تنمية الصادرات بمنح مساعدات مالية للمؤسسات تمكنها من إكتشاف ذلك.

– عملية التحضير للتصدير: تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض عملية الصنع أو لتمويل الإستثمارات كخلق فروع بالخارج.

– عمليات التصدير: تحتاج عملية التصدير في حد ذاتها إلى دعم على شكل قروض وتسمى بقروض التصدير قصيرة وطويلة الاجل.[1]

2-1الإصلاحات الجمركية: تهتم كل الإدارات حسب المنظمة العالمية للجمارك، على التوفيق بين التسهيلات والمراقبة الفعالة، ولقد جاءت الإصلاحات خاصة مع القانون 10/98 المؤرخ في 24أوت 1998 المتضمن قانون الجمارك الذي أسند مهام جديدة للجمارك (المهام الحديثة) تمس توجيه الاقتصاد وتسهيل المبادلات التجارية وترقية الاستثمار في إطار جعل من إدارة الجمارك شريكا اقتصاديا.[2]

3-1 التحفيزات الجبائية لتصدير: تماشيا مع متطلبات إقتصاد السوق وما تتطلبه من بيئة اقتصادية حديثة عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات وإصلاحات عديدة في إطار قوانين المالية والمتمثلة فيما يلي:

- تشريع قوانين جبائية للإقتصاديين الذين يشغلون نفس النشاط
- احترام التوازن الجبائي والحرص على مساواة بين المتعاملين في الفرص الجبائية(الدخل، الاملاك)
- تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال تحفيزات للأنشطة ذات الأولوية و إستعمال الوسيلة الجبائية من اجل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة

فالغرض من هذه التحفيزات هو ترقية الصادرات عن طريق:

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع الموجهة للتصدير، وحتى شراء سلع وإستراد بضائع من طرف المصدر بغرض إدخالها في عملية التصدير
- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات إبتداءا من سنة 2000 على عمليات البيع والخدمات وشرط إعادة استثمار الارباح في عملية التصدير
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق من التصدير

[1] قرود علي، الصادرات خارج المحروقات وأثرها على نمو الاقتصادي، **الملتقى الوطني حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**، جامعة حمة لخضر، وادي سوف،3-4 نوفمبر2016،ص6

[2] مولاي عبد القادر، **التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر،2006-2007 ص 91-92.

- الإعفاء من الدفع الجزافي[1]

2- الإطار المؤسساتي لتنمية الصادرات غير نفطية

وزارة التجارة: أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية ، بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي (94/207) الصادر في 16 جويلية 1994، وبالتالي حددت كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شانها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعيها وتنفيذها
- تصور منظومة إعلام تخص العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية؛
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي؛

بالإضافة إلى مديرية عامة للتجارة الخارجية تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم (94/208) الصادر في 16 جويلية 1994 وتتشكل حسب المادة الثانية منه من مديرية العلاقات التجارية الثنائية تتألف من مديريات فرعية، في كل من: أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا وأمريكا اللاتينية، ومديرية أخرى للعلاقات التجارية المتعددة الأطراف، وتهتم بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية المتخصصة وأخيرا مديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي، وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم والتأطير وأخرى لدعم الصادرات. من خلال هذه المهام وهذه البنيات التنظيمية يتبين لنا من خلال هذه البنيات التنظيمية، رغبة السلطة في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات غير النفطية، ولم تعد الوزارة بهذا المعنى بجهة محايدة، بل أصبحت أداة في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو لتصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.[2]

[1] قرود علي، **مرجع سابق**، نفس صفحة.

[2] زين ريان، **مرجع سابق**، ص93.

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX

انشئت بموجب المرسوم رقم 63-87 المؤرخ في مارس 1987 الديوان الوطني للمعارض والتسويق والذي تم تغير تسميته في 24 ديسمبر 1990 من الديوان الى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسة من المعارض الوطنية، ومساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعارض الدولية والجهوية خارج الوطن[1] ومن مهامها أيضا:

- تطوير وتقويم المبادلات الخارجية عن طريق ترقية الصادرات غير نفطية وعقلنة وترشيد الواردات؛
- تنظيم التظاهرات الاقتصادية والتجارية وتنشيطها في الجزائر وفي الخارج؛
- منح علامة الجودة للمنتجات عند التصدير؛
- تقديم جملة من الخدمات للمصدرين الجزائريين مثل توفير صندوق للوثائق المتخصصة، توفير كل المعلومات عن الاسواق الاجنبية وكذلك دراسات حول أسواق التصدير، المساعدة والمشورة والتوجيه من أجل تطوير الصادرات، تنظيم أيام دراسية، ندوات ملتقيات لها علاقة بمشاكل التصدير... الخ.

كما أن الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير قامت بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات مع هيئات النظيرة بأوربا والدول العربية ودول المغرب العربي وإفريقيا واسيا وكذا الهيئات الدولية.[2]

الصندوق الخاص لترقية الصادرات(FSPE)

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية،كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة[3].

هناك خمس مجالات إعانة مقررة:

-إنشاء العلامات التجارية وحماية المنتجات المخصصة للتصدير في الخارج، ومكافآت الأبحاث الجامعية التي ساهمت في تحسين أو استحداث منتوجات موجهة للتصدير.

---

[1] بلقلة ابراهيم، **اليات تنويع وتنمية الصادرات، وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009ص176.

[2] مصطفى بن ساحة، **مرجع سابق**، ص116.

[3] وصاف سعدية، **مرجع سابق**، ص11

-إعداد تشخيص التصدير وإنشاء خلايا تصدير داخلية.

-تكاليف الإستكشاف في الأسواق الخارجية المدعمة من طرف المصدرين، وكذا الإعانة المخصصة للتمركز الأولي للوحدات التجارية في الأسواق الخارجية.

-طبع ونشر الدعائم الإعلامية لترقية المنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير، وإستعمال التقنيات الحديثة للإعلام و الإتصال[1].

نسبة الإعانة

1-بعنوان المشاركة في المعارض والصالونات المتخصصة في الخارج:

- في حالة المشاركة في المعارض و الصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر80%.

- في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي50%.

في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد100%.[2]

2- بعنوان التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية وبإعلام المصدرين وبالدراسة التي تهدف إلى تحسين نوعية المنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير:

-في حالة إعلام المصدرين حول إمكانيات وفرص التصدير 25%.

- في حالة الدراسات الموجهة لتحسين النوعية ولتكييف المنتوجات والخدمات الموجهة لتصدير 50%.

3-بعنوان تحضير تشخيص للتصدير وإنشاء خلايا التصدير الداخلية:

- تكاليف إنشاء خلايا تصديرية داخلية 50 %.

- تحضير تكاليف التشخيص لتصدير 50%.

4-بعنوان تكاليف البحث عن أسواق الخارجية والتي يدفعها المصدرين وكذا المساعدة على إنشاء المبدئي لكيانات تجارية في الأسواق الخارجية:

-في إطار الإنشاء المبدئي بعنوان الحضور التجاري الشخصي.10%.

- في إطار الحضور التجاري الجماعي في الأسواق الخارجية لإنشاء تجمع للشركات 25%.

-في اطار التنقيب عن الأسواق الخارجية للتصدير 50%.[3]

[1] http://www.cagex.dz

[2] وزارة التجارة https://www.commerce.gov.dz

[3] مرسوم التنفيذي رقم 99-11 المؤرخ في 1999/12/23 المتضمن إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد57، 2016، ص25

5- بعنوان طبع ونشر المعلومات الترويجية للمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير وإستعمال التقنيات الإعلام والاتصال الحديثة.

- تكاليف المتعلقة باستعمال التقنيات الإعلام والاتصال الحديثة 50%.

6-بعنوان إنشاء علامة تجارية وحمايتها بالخارج فيما يخص المنتجات الموجهة للتصدير والتمويل الميداليات والأوسمة الممنوحة سنويا للمصدرين الأوائل.

- تكاليف منح إجازات للأعمال الجامعية التي ساهمت في ترقية الصادرات خارج المحروقات 100%؛

-تكاليف إنجاز الميداليات والأوسمة الممنوحة للمصدرين الأوائل 100%؛

-تكاليف الحماية بالخارج للمنتجات الموجهة للتصدير 50%؛

-تكاليف إنشاء علامات تجارية 50%؛

7-بعنوان وضع برنامج تكوين لفائدة مهن التصدير:

في إطار وضع برنامج تكوين متخصص حول تقنيات التصدير 80%[1].

الشركة الوطنية لضمان الصادرات

تأسست بموجب قانون 96-06 من 10 يناير 1996 وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، والهدف من إنشاء هذه المؤسسة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وكذا تدعيم القدرات التصديرية الغير مستغلة والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين عمليات التصدير وتفاديا لوقوع الخسائر.[2]

تكمن اهمية المؤسسة في كونها:

1-أداة تقليل الخطر: والمقصود أنها أداة لتقليل الأعباء المالية الناتجة عن الأخطار الائتمانية ونقلها من على عاتق المؤمن له إلى شركة التأمين.

2-أداة تسويق: تساعد المصدر على تقديم شروط ائتمانية أفضل للمستورد خارج الدولة بسبب وجود حماية ائتمانية مما يعطي ميزة تنافسية للمصدر من خلال دعم أنشطة التسويق.

[1] وزارة التجارة https://www.commerce.gov.dz

[2] زين ريان، **مرجع سابق**، ص95.

3- أداة تمويل: تساعد على حفز البنك منح الائتمان وتقديم شروط افضل كما ونوعا بسبب جود الحماية الائتمانية الضامنة للبنك استرداد أمواله في حالة تحقق أحد أخطار عدم السداد.[1]

ما هي المخاطر التي تغطيها الشركة؟

يضمن تأمين القروض عند التصدير وفق الشروط المنصوص عليها في هذا الامر وفي عقد التأمين، تحصيل المستحقات المرتبطة بعمليات التصدير من الأخطار التجارية والسياسية وأخطار عدم التحويل وأخطار الكوارث.

كما يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم بعمليات التصدير انطلاقا من الجزائر أن يكتتب تأمين القرض عند التصدير تستثنى صادرات المحروقات من مجال تطبيق هذا الأمر.

يتحقق خطر عدم التحويل: عندما تحول الأحداث السياسية، أو المصاعب اقتصادية أو تشريع بلد اقامة المشتري دون تحويل الأموال التي يدفعها هذا الأخير، أو تسبب في تأخير التحويل.

يتحقق خطر الكوارث عندما لا يفي المشتري بدينه بسبب وقوع كارثة، في بلد إقامته مثل زلزال، أو فيضان، أو إعصار،أو الطوفان، أو الانفجار البركاني، والتي تؤثر بصفة مباشرة على نشاطه وقدرته ووفائه.

2 / المخاطر السياسية: وقد تنشأ المخاطر السياسية وما شابهها في بلد إقامة المشتري والطلاء في بعض الحالات طابع القوة القاهرة. ترتبط المخاطر السياسية:

- في بداية الحروب الأهلية أو الأجنبية، والثورات، وأعمال الشغب أو أحداث أخرى مماثلة في بلد المشتري.
- بالقيود المالية التي قد تضعها الدولة الذي يقيم فيها المشتري.
- بالطابع الإداري العمومي أو الاجتماعي والمكلف بالخدمة العمومية والتي تخص المشتري.
- صفقات التصدير التي قد تؤدي إلى التزام قد يخص شركة معينة ذات خدمة عمومية.[2]

أما المخاطر التجارية:

تقوم CAGEX ضمان ضد المخاطر التجارية تضم حق المشتري في الإعسار، الإعسار هو المشتري وافتراضي المدين.

3 / مخاطر نقل: ويرتبط هذا خطر على الأحداث السياسية، والصعوبات الاقتصادية أو مراجعات لقوانين البلاد إقامة المشتري الذي قد يؤدي إلى تأخير أو عدم القدرة على نقل الأموال المدفوعة من قبل هذه الأخيرة.

[1] قادري محمد لطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية**، مكتبة الحسين العصرية لنشر، بدون سنة نشر،ص43.

[2] مرسوم التنفيذي رقم 96-06 المؤرخ في 1996/01/10 المتضمن تأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية الجزائرية،عدد1996،3.ص17

4 / مخاطر الكوارث الطبيعية: وترتبط هذه المخاطر إلى وقوع في بلد إقامة المشتري وقوع كارثة طبيعية مثل الزلازل والفيضانات، تسونامي والأعاصير أو ثوران بركاني يمكن أن يؤثر مباشرة النشاط والجدارة الائتمانية للمشتري ومنعه من أداء ديونها.

5 / المخاطر المرتبطة تكلفة التنقيب الأسواق الخارجية: وقد تنشأ هذه المخاطر عن المؤمن عليه لعدم مشاركته في مظاهرة التجارية في الخارج، وعلى التواصل وبيع السلع والمنتجات أجهزة الأمن الجزائرية هذه الأعمال التنقيب والمشاركة في المعارض والأسواق تستفيد من الدعم الشعبي للحصول على مساعدة من صندوق خاص لتشجيع الصادرات.[1]

الغرفة الوطنية لتجارة والصناعة أنشئت الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 3 مارس 1996

حيث تقوم هذه الغرفة بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسيعها خاصة في مجال الأسواق الخارجية وتنحصر مهام هذه الغرفة في ما يلي:

-تقوم بدراسة الوضعية الاقتصادية للبلاد والتفكير فيها وتطورها وتقدم أراءها إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي الوطني وترقيته.

-تصدر كل وثيقة أو شهادة أو استمارة. يقدمها أو يطلبها الأعوان الاقتصاديون لاستعمالها أساسا خارج البلاد وتؤشرها وتصادق عليها.

- تنظم أو تشارك في تنظيم جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الوطن لاسيما المعارض والندوات والأيام الدراسية والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها.

- تنجز كل الأعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتوجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.

تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتوجات والخدمات الوطنية وترقيتها.[2]

3- إجراءات أخرى لتنمية الصادرات:

3-1 تحرير التجارة الدولية: في أعقاب سنة 1986 والتي أفرزت إختلالات عميقة في الاقتصاد الوطني والتي من بينه الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات الوطنية، مما دفع الجزائر في التفكير في إصلاح قطاع التجارة الخارجية والحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الاحتكار، وذلك بتبني سياسة تجارية خارجية أكثر وضوحا وتفتحا

[1] الشركة الوطنية لتأمين http://www.saa.dz /

[2] مرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 1996/3/3 المتضمن إنشاء غرفة الوطنية لتجارة والصناعة، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد16،1996.ص19.

على العالم الخارجي في ظل متغيرات دولية توحي أنه لا مجال للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي وغلق المجال أمام القطاع الخاص، حيث كان من بين الأهداف التي كانت تصبو إليها الحكومة الجزائرية من إعادة هيكلتها للاقتصاد الوطني من خلال تحرير التجارة الخارجية هي تعريض الانتاج الوطني للمنافسة الأجنبية وهذا لزيادة كفاءة استخدام وتنافسية الجهاز الانتاجي وعصرنته من ناحية الفن الانتاجي وتندية التكاليف وتنويع الانتاج وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.[1] ومرت عملية تحرير التجارة الخارجية بمرحلتين هما:

مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

تميزت السياسة التجارية خلال هذه الفترة بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي الذي ساد آنذاك حيث منحت الحكومة حقوقا للاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة وتخضع باقي المؤسسات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات. كذلك إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية وتوسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص) مما استدعى إصدار القانون رقم 88- 29لسنة 1988، وبالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

مرحلة التحرير التام:

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال وبالتالي أصدرت الحكومة التعليمة رقم 13-94 بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 37-91 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد وتبعا للتعليمة 13-94 اصدر بنك الجزائر الذي أعطى مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الريعي، وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر تخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل 60% ثم 45% سنة 1997 ويبقى هذا المعدل مرتفع، وبحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات.[2]

[1] بقلة براهيم، **مرجع سابق**، ص161.

[2] حمشة عبد الحميد، **مرجع سابق** ، ص60

2-3 تخفيض قيمة العملة الوطنية: نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فالدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه والتوجه نحو اقتصاد السوق[1] ،ففي مجال سياسة الصرف قامت السلطات الجزائرية بتطبيق انزلاق تدريجي لسعر الصرف بداية من سنة 1987، إذا فقد الدينار 20% من قيمته في سنة 1989 والتي تمثل تاريخ الانتقال نحو اقتصاد الليبرالي وفي جو من الإصلاحات الهيكلية، وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية فقد عقدت السلطات الجزائرية اتفاقيات مع هذه المؤسسات تندرج ضمن برنامج التعديل الهيكلي المعمق، وقد أخذت عملية التخفيض قيمة الدينار حيزا هاما من جملة الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج، إذ تم تخفيض سعر صرف الدينار في اطار برنامج التثبيت بحوالي 50% من قيمته مقابل الدولار وهذا الزيادة تعديل قيمته المغالى فيها. وتم ذلك في مرحلتين:

الأولى في أفريل 1994: حيث تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% أي أصبح 3 دولار مقابل 11 دينار جزائري.

الثانية في سبتمبر 1994: حيث أصبح سعر الصرف 3 دولار مقابل 43 دينار جزائري.

ولم تتوقف عملية التخفيض هذه هنا، بل استمرت خصوصا خال سنوات برنامج التعديل الهيكلي.[2]

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحدد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ابتداء من المخطط الرباعي الثاني، اين كان ينظر لها كمؤسسات تعمل على مشاركة الصناعات الكبيرة وباقي القطاعات الأخرى (السكن، الصحة التعليم ....) في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترمي لها الاستراتيجية التنموية، ومع سنوات الثمانينيات وفي إطار السياسة الاقتصادية الجديدة تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تأهيلها لتلعب دورا إضافيا يتمثل في التنويع الاقتصادي.[3]

وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلعا بدلا من استيرادها أو تصدير سلعاً إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج، ومثال المشروعات الصغيرة الفرنسية يجسد ذلك ويبين المركز الفرنسي للإحصاء INSEE أن إسهام المؤسسات الصغيرة (5 عمال على أكثر) في صادرات

[1] زين ريان، **مرجع سابق**، ص88-92.

[2] سلامة نجاح، **تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013ص87.

[3] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص171.

لسنة 2000 وصل إلى حدود 20% من مجموع الصادرات الصناعي وهناك نسبة ضئيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تشارك في الصادرات، ولكن مساهمتها في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية، وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية.[1]

3-3 تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل: إن تنافسية المنتجات يمكن رفعها بتخفيض أعباء المالية المرتبطة بها، ويمكن التكفل بهذا الإجراء من خلال إدراجه في إطار الصندوق الخاص لدعم الصادرات على شرط أن يزود بأموال معتبرة.

3-4 وضع خطط قروض التصدير: نظرا لغياب تسهيلات الدفع وصعوبات الخزينة لابد من إنشاء نظام مالي لتمويل الصادرات، وذلك خلال توفير خدمات متخصصة في البنوك موجهة أساسا للمصدرين، وكذا إنشاء شبابيك خاصة بهم.[2]

ثانيا: قطاعات المساهمة في التنوع الاقتصادي

1- **القطاع الفلاحي**:يمكن للفلاحة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها عن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك لأن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحد من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة، والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية، ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراءها وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي، الشيء الذي يؤدي إلى توسع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي، على أن لا يعتمد التصدير الفلاحي على منتوج واحد أو عدد قليل من المنتوجات، بل يجب تنويع صادرات المنتوجات الزراعية حتى يمكنها أن تلعب دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي.[3]

---

[1] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، **الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزائر**، جامعة الوادي،05-06 ماي2013،ص9.

[2] بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص67.

[3] يوسفي محمد، برامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في الجزائر .**الملتقى الوطني حول التنمية البديلة لقطاع محروقات**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،7-8 مارس2016 ،ص5.

على العموم لقد تمت عدة تجارب تعزيزيه في قطاع الزراعة منذ الاستقلال حتى اليوم، لكن هذه التجارب والسياسات المتتالية لم تعالج المشاكل الأساسية كالمشكل العقاري واستنزاف المساحات الخضراء، وسوء استعمال الموارد المائية وهو ما يبقي قطاع الزراعة في الجزائر بحاجة إلى عصرنة في التقنيات والى مبادرات استثمارية جادة وذلك للرفع من تنافسية القطاع ضمن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

2- القطاع الصناعي: لقد انتهجت العديد من الدول النامية استراتيجية التوجه نحو التصدير التي بنيت على التصدير أولا واستتبعتها سياسة تحقيق فوائض التصدير المجدي اقتصاديا، لتحقيق قيم مضافة للدخل القومي،وما قنعت بتلك السياسات حتى شرعت باستحداث سياسة العلامة التجارية الوطنية تعزيزا للقدرة التنافسية وانصهار الشركات المصدرة مع الدولة لخلق اسم تجاري للدولة ككل بدلا من علامة تجارية الفردية، مثلما هو الحال في اليابان بحيث تنتج الشركات اليابانية سيارات متنوعة تحت أسماء تجارية مختلفة حاز كل منها على سمعة تجارية كبيرة، هذا ما خلق علامة تجارية لليابان.

إن معيار نجاح القدرة التنافسية الحقيقي لايعني زيادة الحصة السوقية وتزايد معدلات نمو التصديري ما لم يكن متبوع بتعزيز وتحسين القدرات الانتاجية وزيادة جودة المنتجات والخدمات وإدخال أنماط التكنولوجية جديدة وإجراء تحسينات مناسبة على التكنولوجيا القائمة والقدرة على استغلال امثل للطاقة بتنويع المنتجات ذات الجودة العالية لتحقيق سريع لنقاط التعادل الإنتاجية مما ينعكس على سياسات الأجور وتحقيق معدلات عالية للقيمة المضافة الصناعية. [2]

لقد ترتب عن تبني هذه الاستراتجية في بعض الدول منها على خصوص دول شرق اسيا الى تحقيق العديد من المكاسب ومنافع، والتي سنقتصر على ذكر بعضها فقط والمتمثلة في:

1 - ان فتح الاسواق الخارجية امام المنتوجات المحلية يؤدي الى التغلب على ضيق الأسواق المحلية، كما ان الانتاج بكميات أكبر بغرض التصدير يمكن من الإستفادة واستغلال المزايا التي يتيحها هذا النوع من الانتاج وخصوصا مايعرف ب" اقتصاديات الحجم".

2- ان المنافسات الخارجية للمنتوجات المحلية في الاسواق الاجنبية تؤدي الى تحسين نوعية هذه المنتوجات وهذا حتى تتمن هذه الاخيرة من منافسات في هذه الأسواق، مما تعمل المنافسة ايضا على تحفيز المؤسسات المحلية

[1] ريم قصوري، تفعيل أداء القطاع الزراعي الجزائري لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات، **الملتقى الوطني حول التنمية البديلة لقطاع محروقات**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،7-8 مارس2016، ص12

[2] مسعودي، استراتجيات التصنيع في ضل اقتصاد الميزة التنافسة المستدامة، **الملتقى الوطني حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**، جامعة حمة لخضر، وادي سوف،3-4 نوفمبر2016، ص9

الناشطة في المجال التصدير على تحسيس وتطور الدائم في عملية الانتاج، وكذا الاستخدام التكنولوجيات والمعارف المتطورة.[1]

ثالثا: مشاكل التي تعيق تنمية الصادرات خارج محروقات في الجزائر

1-مشاكل متعلقة بالمحيط المؤسساتي : لقد حددت وكالة التجارة الخارجية Algex أن المصدرين هم أقل عددا إذ لا يتجاوز عددهم 350 مصدر في عام 2010 بالمقابل كان عددهم 450 مصدر في 2008 ويمكن تفسير هذا الانخفاض في عدد مصدرين إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير لعدة اساب منها:

- غياب سياسة محددة وأهداف واضحة ومعلنة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.

-تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.

-عدم الأخذ بأسلوب بنظام الجودة في مجال التحديد والتصميم المنتجات.

- عدم توافر نظام المعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.

-غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على فرص الابداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

-الهياكل التنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجاري ، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية.[2]

- إرتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والذي يرتفع عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش ربح ممكن تحقيقه من عملية التصدير.

-عدم انتظام برامج الرحلات، نقص الخطوط الموجهة لتصدير وعدم تخصيص بعض الأرصفة والموانئ للعمليات التصديرية فقط.

[1] حميداتو نصر، **أثر إستراتجيات التنمية الصناعية على النشاط الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، وادي سوف،3-4 نوفمبر2016، ص9.

[2] وصاف سعدية، التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بين الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد1، 2002، ورقلة، ص12.13.

- بعض القيود السياسية والقانونية التي تسبب خسائر للمؤسسة في حال صدور قوانين وتشريعات تتعاكس مع بعض او كل اهداف المؤسسة ونذكر من هذه القيود التأميم المصادرة وتصفية والتصفية للمشروعات، والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية والتعامل في النقد الأجنبي والتعريفة الجمركية وغيرها.

- البيروقراطية الكبيرة التي تتعرض لها الشركات الراغبة في التصدير فيجب عليها ملئ ثماني وثائق والانتظار سبعة عشر يوما كما تبلغ تكلفة الحاوية الواحدة 1248 دولار.[1]

2-**مشاكل مرتبطة بالمحيط الاقتصادي**: هناك العديد من المشاكل التي تنبع من المحيط الاقتصادي للدولة ومنها ما يلي:

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الارقام المقدمة، مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية و صعوبة تحديد الأهداف المسطرة، خاصة من طرف الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية باعتباره هيئة أصبحت توجه إستراتجيات مختلف الأعوان الاقتصاديين في مجال التصدير وهو الوسيط أين تتقاطع الانشغالات أهم مراكز التأثير والقرارات في مجال التجارة الخارجية وفشله لحد الان في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفر المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في المجال إتخاد القرارات تخص الترقية الصادرات خارج محروقات.

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الاسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات. فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لإستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على المستوى الأسواق الخارجية.

-عدم توافق المنتوجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولم ترق من حيث تصديره لا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى، والتقدير المعد من طرف وزارة التجارة سنة 1986 الخاص بجودة ونظافة المنتجات يثير الوضعية القلقة في هذا المجال والذي تطلب معالجة هذه الظاهرة بصورة مستعجلة حتى لا تنعكس سلبا على صحة المستهلك.

[1] جمال خنشور، نحو إرساء إستراتجية متكاملة ،**مجلة الواحات والبحوث والدراسات** ،غرداية، عدد7،2014،ص50.

-غياب استراتجية محددة المعالم لتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق التنافسية، تعطي الإعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية.[1]

المطلب الثالث: تحليل دور إستراتجية تنمية الصادرات غير نفطية الجزائرية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2008-2014

أولا: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2014

من أجل دراسة وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014 سنقوم بعرض وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة ثم نقوم بتحليل هيكل الصادرات ايضا في هذه الفترة.

1: تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2008-2014):يبين الجدول التالي تطور الميزان التجاري و معدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2008-2014) حيث يمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية والذي يدل على نسبة تغطية الواردات للصادرات والذي يحسب من خلال المعادلة التالية : **معدل التغطية =(الصادرات /الواردات) * 100**

جدول رقم (01): يبين الميزان التجاري و معدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2008-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	39479	39294	40473	47247	47490	54852	58330
الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
رصيد الميزان التجاري	39819	5900	16580	26242	24376	9946	4626
معدل التغطية	201	115	141	156	143	118	107

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

[1] بهلول مقران، **مرجع سابق**، ص70.

2: دراسة هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2008-2014): تعتمد الصادرات الجزائرية على موردين هما الصادرات النفطية والصادرات الغير نفطية وهنا سنوضح قيم تطور هذين المورد خلال فترة(2008-2014)

الجدول رقم(02) يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الصادرات غير النفطية	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	11338
النسبة %	2.44	2.36	2.67	2.80	2.87	3.28	4.10	2.44
الصادرات النفطية	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	44239
النسبة%	97.56	97.64	97.32	97.19	97.13	96.64	95.89	97.71
الصادرات الاجمالية	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	455703

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية(CNIS)

ثانيا: تحليل هيكل الصادرات غير نفطية في الجزائر

1- التوزيع الجغرافي لصادرات خارج قطاع محروقات خلال الفترة 2008-2014

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي لصادرات خارج قطاع محروقات خلال الفترة 2008-2014

الوحدة مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاتحاد الأوربي	41246	23186	28009	37307	39797	41277	40378
خارج الاتحاد الأوربي	28614	15326	20278	24059	20029	12210	10344
بلدان اخرى في اوروبا	10	7	10	102	36	52	98
امريكا الجنوبية	2875	1841	2620	4270	4228	3211	3211
اسيا (باستثناء دول العربية)	3765	3320	4082	5168	4683	4697	4697
أوقيانوسيا	-	-	-	41	-	-	-
الدول العربية (باستثناء UMA)	797	564	694	810	958	797	648
بلدان المغرب العربي	1626	857	1281	1586	2073	2639	3065
بقية افريقيا	365	93	79	146	62	91	110
المجموع	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886

المصدر: المديرية العامة للجمارك

2- الهيكل السلعي للجزائر 2008-2014

جدول (04) الهيكل السلعي للجزائر خلال الفترة 2008-2014

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنة	المواد الغذائية		المواد الخام		مواد نصف مصنعة		مواد التجهيز الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية غير غذائية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2008	118.5	6.12	333.61	17.22	1384.31	71.46	1.05	0.05	67.12	3.46	16.52	0.85
2009	113	10.60	170	15.94	692	64.91	0	0	42	3.93	49	4.59
2010	305	18.83	165	10.19	1089	67.26	0	0	27	1.66	33	2.03
2011	355	17.21	161	7.80	1496	72.55	0	0	35	1.69	15	0.72
2012	315	15.27	168	8.14	1527	74.05	1	0.04	32	1.55	19	0.92
2013	402	18.656	109	5.03	1458	67.34	0	0	28	1.29	17	0.78
2014	323	11.49	110	3.91	2350	83.62	2	0.07	15	0.53	10	0.35

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء

رابعا: تطور الصادرات الغير النفطية ونمو الاقتصادي خلال الفترة 2008-2014

1 – تطور نسب مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية في النمو الاقتصادي

1-1 بعض مؤشرات النمو الاقتصادي

الجدول (05) بعض مؤشرات النمو الاقتصادي

الوحدة: مليون دولار

الوحدة %

البيان	التضخم %	دين العام الخارجي	البطالة %	الانفاق الحكومي	الناتج المحلي الاجمالي
2008	4.86	5586	11.3	4190663	170.300
2009	5.73	5687	10.2	4220957	137.212
2010	3.91	5536	10.0	4439854	161.159
2011	4.52	4410	10.0	5853482	199.395
2012	8.89	3694	11.0	7058173	207.807
2013	3.25	3396	9.8	6092124	208.730
2014	2.91	3010	10.6	6799384	220.091

المصدر:تقرير العربي الموحد

الديوان الوطني للاحصاء

بنك الجزائر

الجدول (06) تطور نسب مساهمة الصادرات النفطية وغير نفطية في الناتج المحلي الاجمالي

الوحدة مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الاجمالية	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886
الصادرات النفطية	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304
الصادرات غير النفطية	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582
الناتج المحلي الاجمالي	170.300	137.212	161.159	199.395	207.807	208.730	220.091
نسبة المساهمة الصادرات النفطية في الناتج محلي الإجمالي	45.24	31.39	34.82	36.83	33.48	30.00	28.33
النسبة مساهمة الصادرات غير نفطية في الناتج المحلي الاجمالي %	1.13	0.77	0.94	1.04	1	1.03	1.27

المصدر: التقرير العربي الموحد – الديوان الوطني للاحصاء

المطلب الرابع: مناقشة النتائج

أولا: تحليل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2014

الشكل (01) يوضح رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2014

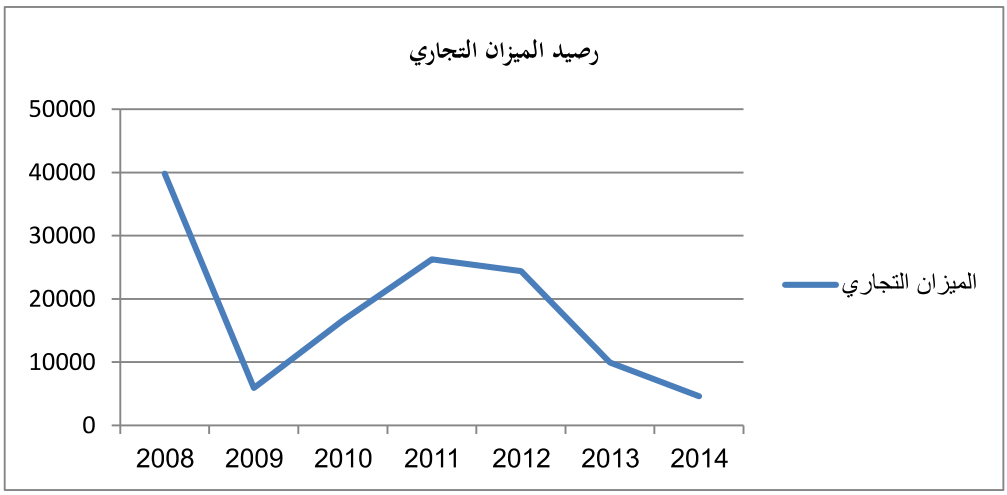

من اعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 01

من خلال تحليلنا للجدل وكما هو مبين في شكل نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة بين (2008-2014) وهذا التذبذب عن التغيرات الحاصلة في الصادرات والواردات خلال هذه الفترة، كما نلاحظ إن الميزان التجاري قد سجل فائضا في رصيده طول الفترة محل الدراسة، إلا أن هذا الفائض تارة يرتفع وتارة ينخفض، حيث نلاحظ أن هذا الفائض حقق اعلى معدل له سنة 2008 حيث حقق رصيدا بقيمة 39819

مليون دولار أمريكي وهي أكبر قيمة مسجلة خلال الفترة محل الدراسة، وذلك بسبب أن معدل نمو الصادرات كان أكبر من معدل نمو الواردات وهذا راجع إلى الأسعار القياسية التي عرفتها أسعار البترول خلال تلك الفترة وهذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث عرف الميزان التجاري تراجعا كبيرا قدر بنسبة 85 %مقارنة بسنة 2008 وهي تعتبر انتكاسة حقيقية للميزان التجاري رغم أن الرصيد كان دائما ايجابيا حيث وصل في سنة 2009 إلى ما يقارب 5900 مليون دولار أمريكي، معبرا بذلك عن التراجع الذي مس حصيلة الصادرات آنذاك، أما في سنة 2010 نلاحظ تحسن رصيد الميزان التجاري، و عاود الارتفاع مرة أخرى ليسجل فائضا بقيمة 16580 مليون دولار أمريكي أي بنسبة ارتفاع تقدرب178 بالمئة مقارنة بسنة 2009، وأستمر هذا الارتفاع الى غاية 2011 و ذلك بتحقيق رصيد يقدر ب26242 مليون دولار أمريكي وهذا بالتزامن مع انتعاش حصيلة الصادرات، ثم نلاحظ في كل من سنتي 2013 و2014 انخفاضا محسوسا في رصيد الميزان التجاري حيث وصل سنة 2013 إلى 9946 مليون دولار أمريكي، أي انخفاض بنسبة 60 %تقريبا وهذا راجع لانخفاض حصيلة الصادرات لسنة 2013 واستمرار زيادة الواردات ونفس الوضعية كذلك بالنسبة لسنة 2014 حيث نلاحظ هناك تراجع في رصيد الميزان التجاري حيث بلغ 4626 مليون دولار أمريكي وهذا راجع بالطبع الى التغيرات الحاصلة في أسعار البترول .

لكن رغم تحقيق هذا الفائض خلال هذه الفترة إلا أنه في الواقع لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري الذي مازال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة من بينها أن كل مداخيل التجارة الخارجية مصدرها النفط بدرجة أولى.

الشكل(02) يمثل معدل التغطية خلال الفترة 2008-2014

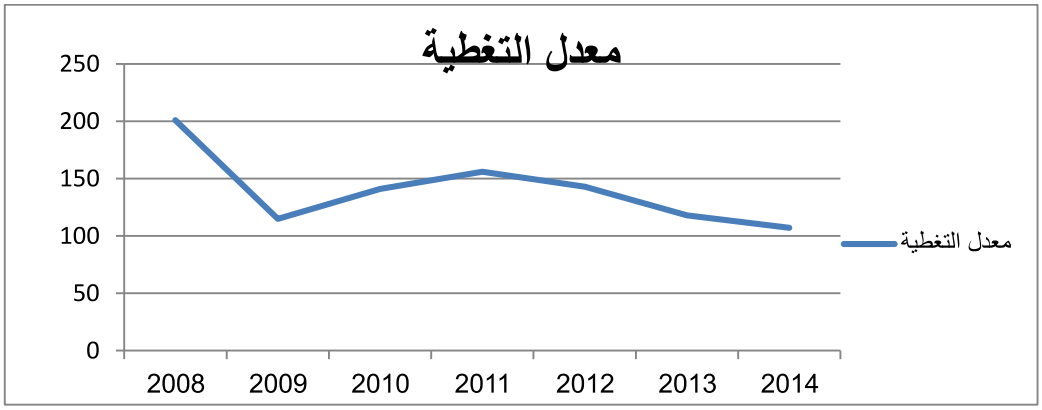

من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم01

يوضح الشكل (02) معدل التغطية[1] والذي يفسر معدل تغطية الواردات بالصادرات حيث تعتبر أفضل نسبة للمعاملات التجارية هي المحصورة بين 80 بالمئة و120 بالمئة والملاحظ على المعدلات المحصل عليها في الجدول فإن نسبة التغطية تتراوح بين 107 بالمئة و255 بالمئة وهو ما يفسر حصيلة الصادرات من إرتفاع، الذي يغطي ما تقوم الدولة بإستيراده، فقد سجلت معدلات تغطية مرتفعة جدا بالمقارنة مع المعدلات المثالية في المعاملات التجارية، في جميع فترات الدراسة، حيث أقل معدل مسجل قدر ب107 بالمئة بالنسبة لسنة 2014.

كما نلاحظ أن سنة 2008 حققت أعلى المعدلات في الفترة المدروسة وهي 200 بالمئة الناتجة عن الانتعاش في الصادرات الإجمالية، وذلك بسبب بلوغ أسعار البترول معدلات قياسية.

ثانيا: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2014)

الشكل رقم (03) يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2014

من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول 02

من خلال تحليلنا للجدول ومن خلال الشكل أعلاه يتبين أن نسبة الصادرات من المحروقات تسيطر على قيم عالية في منحنى من إجمالي الصادرات وهذا ما يدل على أن الجزائر تعتمد على مورد واحد وهو النفط بينما من

[1] هو المعدل بين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

جهة مقابلة نرى أن صادرات النفطية ذات نسب قليلة تكاد لا تظهر اي تطور في خط شبه مستقيم، حيث تراوحت نسبة الصادرات االإجمالية للصادرات خلال الفترة (2008-2014) تراوحت مابين 79298 مليون دولار خلال سنة 2008 و 62886 خلال سنة 2014 حيث عرفت حصيلة الصادرات خلال هذه الفترة إرتفاعا وذلك نظرا لإرتفاع أسعار البترول والناجم عن زيادة الطلب العالمي على هذه المادة، وحيث يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة شبه مطلقة وبنسبة بلغت في المتوسط 97.36بالمئة، وسجلت سنة 2009 انخفاضا في حصيلة الصادرات بمعدل 43.01 بالمئة مقارنة بسنة 2008 وهو أكبر معدل إنخفاض سجل في هذه الفترة وذلك بسبب انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره تبعا لذلك، وسجلت سنتي 2010-2011 ارتفاعا متتاليا لحجم الصادرات وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط والكميات المصدرة منه وسجلت سنتي 2012-2013-2014 انخفاض متتاليا في حجم الصادرات على التوالي بسبب انخفاض اسعار النفط في هذه السنوات والكميات المصدرة منه، ومايلاحظ خلال هذه الفترة تذبذب حصيلة الصادرات النفطية وعدم استقرارها من سنة لاخرى نتيجة لتغير الطلب العالمي على هذه المادة وأسعاره في السوق العالمية والذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم وقيمة الصادرات الاجمالية، وذلك من واقع هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية، حيث سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة تقدر ب 2.2 بالمئة من الهيكل الاجمالي للصادرات، و التي تعتبر نسبة صغيرة جدا رغم تسجيل قيم مرتفعة في السنوات الأخيرة إلا انها لم تتعدى5% في أفضل حالتها.

ثالثا: الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2008-2014

الشكل (04) تطور الصادرات الغير نفطية في الفترة خلال الفترة 2008-2014

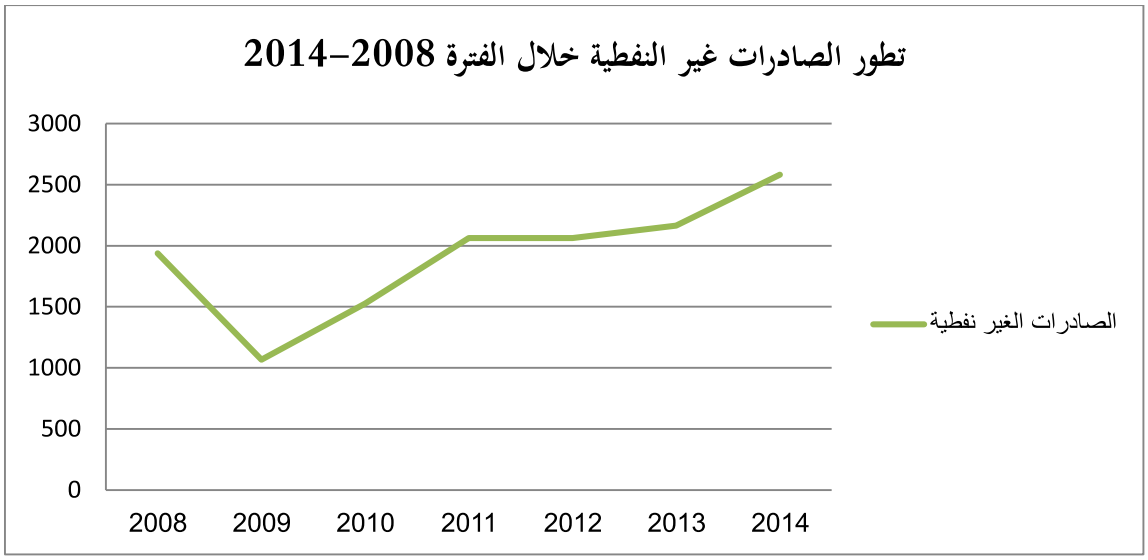

من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم03

لقد عرفت صادرات الغير نفطية تطورا ملحوظا خلال فترة 2008-2014 تراوح بين 2.44% خلال 2008 إلى 4.10% خلال 2014 وهذا ما يوضحه الشكل (04) غير أنه من واضح أيضا في الشكل أنه هناك انخفاض طفيف خلال 2009 وهذا ما يبرره المحللون بأن السبب الرئيسي للانخفاض الذي شهدته سنة وبسبب الازمة المالية العالمية التي جعلت الدول المتقدمة في مرحلة الركود والبحث عن السيوله، ولكنا عادت للارتفاع مجددا بمعدلات طفيفة لم تتجاوز 5% أما عن تحسن هذه النسب خلال الفترات اللاحقة فهو ما يثبته الأثر الواضح لهذه الاستراتجية التي اتبعتها الجزائر في سبيل رفع من الصادرات الغير النفطية وإن تنمية بسيطة فهذا يعكس أنه هناك دور لهذه الاستراتجية خلال مدة 7 سنوات رغم بساطة هذا التطور الذي يكون بنسبة 1 بالمئة من سنة 2013 إلى 2014 أما في السنوات التي سبقت هذه الفترة كسنة 2008-2009-2010 كانت نسبة الصادرات الغير نفطية شبه ثابتة استقرت عند 2 بالمئة.

الشكل (05) التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائرية 2008-2014

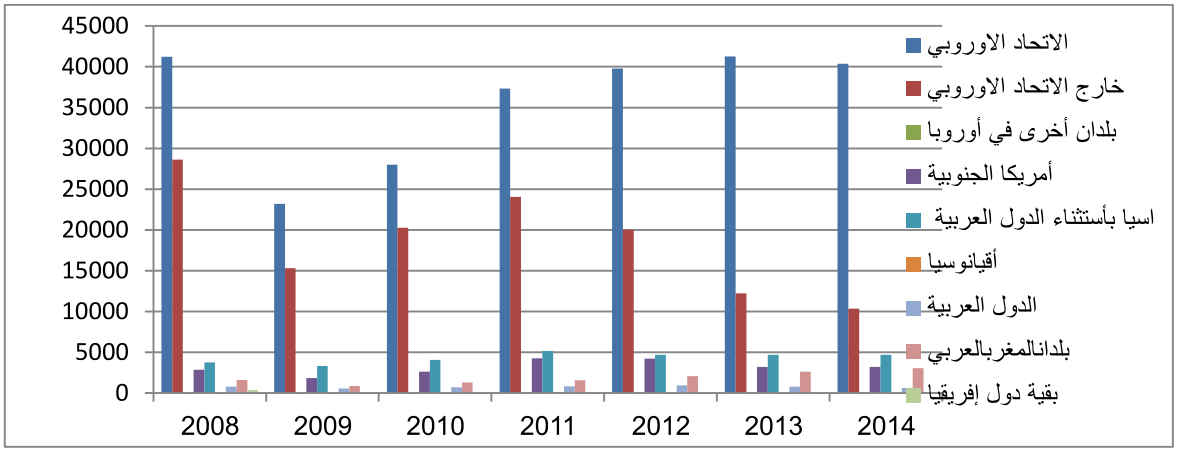

من اعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم04

يتبن لنا من خلال الشكل انه ومن خلال الاتحاد الاوروبي كان يحتل حصة الأسد في حجم المبادلات الجزائرية مع غيرها بقيمة مليون دولار 41277 في أفضل حالاتها وذلك سنة 2013 وبقيمة 23186 مليون دولار في أقل حالتها سنة 2009 وهذا يعود كما ذكر سالفا بسبب الازمة المالية ولكن هذا لا يمنع من حفاظ الاتحاد الاوروبي على مرتبة الصدارة والتي تليه بلدان خارج الاتحاد في المرتبة الثانية والذي كانت قيم تبادله مع الجزائر في انخفاض متواصل من 2008 إلى 2014 حيث أنتقل من 20278 مليون دولار سنة 2010 إلى 24059 مليون دولار سنة 2011 ومن 20029 مليون دولار سنة 2012 إلى 12210 مليون دولار سنة 2013 وواصل الانخفاض ليصل في سنة 2014 الى 10344 مليون دولار ثم تأتي في المرتبة الثالثة بلدان اسيا والتي حافظت على قيم التبادل والتي تراوحت في حدود 3000حوالي و4000 و5000 مليون دولار ووصلت قيمة 5168 مليون دولار كأقصى قيمة سنة 2011، ثم تأتي في مراتب متدنية كل من امريكا الجنوبية وبلدان المغرب العربي والدول العربية وبقية افريقيا وبلدان اخرى في اروبا واخيرا اوقبنوسيا والتي كانت نسب التبادل معها نسب قليلة جدا وخاصة أوقيانوسيا التي كانت قيم تبادل معها منعدمة ماعدا سنة 2011 التي سجلت41 مليون دولار.

الشكل(06) التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية 2008-2014

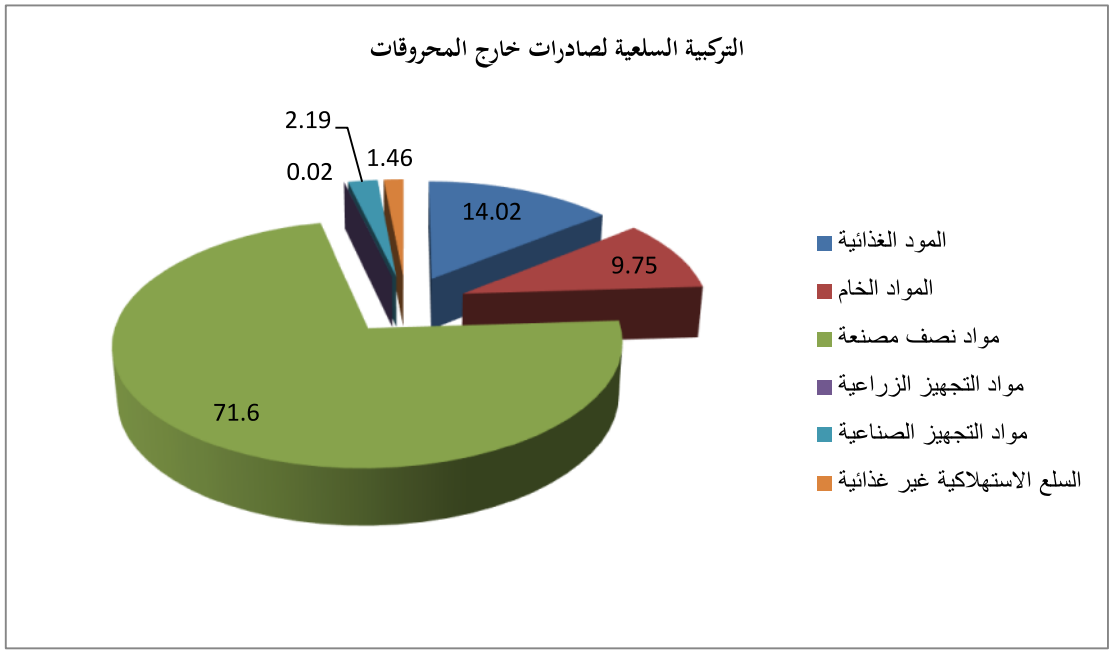

من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم05

فمن خلال الشكل اعلاه يتبين لنا أن المواد النصف المصنعة تحتل المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات وذلك بنسبة 4.48% من الحجم الاجمالي للصادرات، خلال الفترة 2008-2014 وتتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاته الأخرى وهو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات والتي تمثل أكثر من 95 بالمئة تقريبا من اجمالي الصادرات وقد عرفت المنتجات النصف مصنعة انتعاشا ملحوظا حيث انتقلت قيمتها من 1384.31 مليون دولار سنة 2008 إلى ما قيمته 2350 ملون دولار امريكي سنة 2014، والسبب راجع إلى إرتباطها الوثيق بالمحروقات حيث كلما زادت هذه الأخيرة إزدادت معها .

و تأتي في المرتبة الثانية السلع الغذائية حيث تضم بالدرجة الاولى: السكر الأبيض، التمور، العجائن الغذائية، الماء الخمور ....الخ.

إلا أن وارداتنا أكثر بكثير من صادراتنا من حيث المواد الغذائية و ذلك لتنوعها و إختلاف الحاجات الإستهلاكية حيث عرفت المنتجات الغذائية انتعاشا ملحوظا خلال الفترة من 2008 إلى 2013 حيث إنتقلت من 67.37 مليون دولار أمريكي إلى 402 مليون دولار امريكي سنة 2013 وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي و غيره ، اما بالنسبة لسنة 2014 فقد تراجعت بنسبة 20 بالمئة مقارنة بسنة 2013 حيث وصلت الى 323 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع إلى التراجع في صادرات كل من السكر والمواد و المياه المعدنية والغازية، حيث كانت صادرات السكر تقدر ب278.16 مليون دولار أمريكي الى

228.14 مليون دولار أمريكي و هذا راجع الى عوامل معينة، ماعدا عامل الكمية لان الكمية زادت بين 2013 و 2014، أما بالنسبة للمياه المعدنية و الغازية فقد كانت سنة 2013 تقدر ب33.38 مليون دولار أمريكي ووصلت سنة 2014 الى 15.43 مليون دولار امريكي.

ثم تأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة بعد المنتجات الغذائية من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات مسجلة نسبة 7.59 بالمئة من اجمالي الصادرات الغير نفطية خلال الفترة 2008 -2014 والتي تشمل خاصة الفوسفات، الزنك و النحاس، وسبب احتلالها لهذه المرتبة راجع الى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الآن استغلالا حقيقيا، وتعتبر سنة 2008 السنة التي سجلت فيها الجزائر اكبر نسبة لصادرات المواد الخام حيث وصلت الى ما يقارب 333.61 مليون دولار امريكي، أما في المرتبة الرابعة تأتي مواد التجهيز الصناعية بنسبة 1.54 تقريبا والتي تتكون من التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك و الأشغال العمومية، حيث سجلت أعلى حصيلة لها سنة 2008 بقيمة 67.12 مليون دولار امريكي بنسبة مساهمة 3.46 بالمئة، تأتي في المرتبة الخامسة السلع الإستهلاكية غير الغذائية بنسبة ما يقارب 1.23 بالمئة من أجمالي الصادرات الغير نفطية وتضم بالدرجة الاولى مواد التنظيف، مواد التجميل، الأدوية، الورق ...الخ.

وتعتبر سنة 2009 هي السنة التي سجلت فيها حصيلة الصادرات من مواد الاستهلاكية غير الغذائية حيث كانت القيمة تقدر ب49 مليون دولار أمريكي بنسبة 4.59 بالمئة أما التجهيزات الفلاحية أحتلت المرتبة السادسة و ذلك بنسبة 0.02بالمئة من اجمالي الصادرات الغير نفطية حيث تتكون منتجاتها من الجرارات الأجهزة الميكانيكية وبعض اللوازم الأخرى . وظلت هذه المواد تتقهقر من سنة إلى اخرى حيث انعدمت في السنوات الاخيرة 2009-2010-2013 ثم ارتفعت سنة 2014 بقيمة 2 مليون دولار أمريكي .

حيث أنه من الملاحظ أن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية غير النفطية نرى أنها تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع المحروقات، بالإضافة الى المنتجات النصف مصنعة التي هيا أساسا من مشتقات البترول هي التي اخذت النصيب الأكبر من اجمالي الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2008-2014).

رابعا: نسبة مساهمة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2008-2014)

رأينا في الجدول رقم (05) بعض المؤشرات للنمو الاقتصادي حيث تطرقنا بداية للتضخم ومن خلال النسب المجودة له خلال الفترة 2008-2014 فهي تشهد تذبذب واضح حيث بلغت نسبة تضخم خلال 2012 نسبة 8 % كأعلى نسبة يصل فيها تضخم على عكس سنة 2014 فقد شهد التضخم انخفاضا محسوسا له ونلاحظ أيضا أن الجزائر قد بدأت تشهد تحسنا ملحوظا واستطاعت أن تخفض من نسب الدين العام من 5586 مليون دولار سنة 2008 إلى 3010 مليون دولار سنة 2014، أما بالنسبة لكل من البطالة والإنفاق الحكومي فلم يشهدا استقرارا فقد انخفضت نسبة بطالة في 2013 ب9.8% ولكنها سرعان ما ارتفعت في 2014 ب10.6% أيضا الانفاق الحكومي ارتفعت قيمته ب7 مليون دولار خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، أما بالنسبة لناتج المحلي الاجمالي فقد شهد ارتفاعا كبيرا طوال فترة الدراسة ما عدا سنة 2009 التي انخفض من170.300 مليون دولار سنة 2008 إلى 137.212 مليون دولار وذلك بسبب الانخفاضات العامة التي تعرضت لها الجزائر في هذه السنة أما باقي فترات فقد عاود ارتفاع حيث انتقل من 161.159 سنة 2010 إلى 2020.091 يمكن أن يكون سبب هذا الارتفاع السياسة التي انتهجتها الجزائر في تدارك الانخفاض الواقع سنة 2009 ونهوض بالاقتصاد من اثار الازمة المالية.

وللوقوف على مدى نمو الاقتصاد الوطني فمن الممكن استخدام مؤشر رئيسي واحد وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر أحد طرق قياس حجم الاقتصاد، وكذلك يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي.

شكل رقم (07) : نسبة مساهمة الصادرات النفطية والصادرات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي

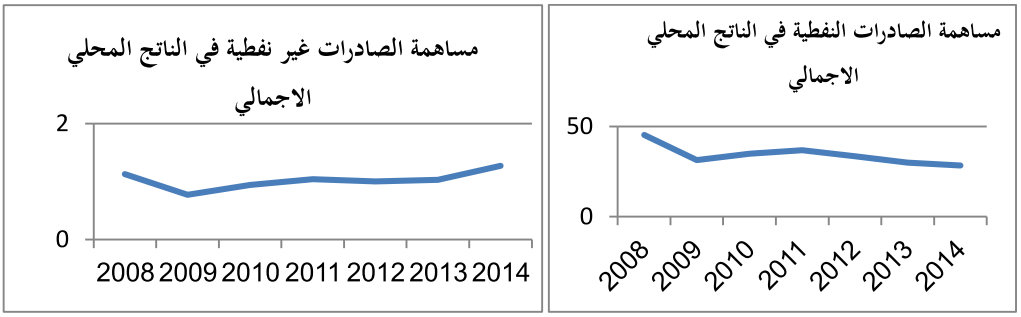

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن الصادرات النفطية لها تأثير ومساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وتراوحت نسبة هذه المساهمة بن28 و45 بالمئة حيث بلغت اقصى نسبة لها سنة 2008 بنسبة 45.24 بالمئة وهذا بسب الأسعار القياسية التي توصلت لها اسعار النفط انا ذاك اما اقل نسبة وصلت لها فكانت سنة 2014 بنسبة 28.33 بالمئة وهذا لتهاوي وانهيار اسعار نفط خلال سنة 2014 ولكن رغم هذا الانخفاض إلا أن من ملاحظ أن نسبة المساهمة كانت مرتفعة في اغلب حالاتها بنسب واضحة تراوحت بين 30 و40 بالمئة عكس الملاحظ في نسب مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

و يتبين من شكل أيضا أن هناك مساهمة للصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ولكن هذه المساهمة لم تتعدى 2% خلال فترة الدراسة (2008-2014) حيث تراوحت ما بين 0.77 في اقل حالتها وذلك خلال سنة 2009 وما بين 1.27 في أفضل سنة لها وهي 2014 اما للانخفاض الذي شهدته سنة 2009 هو بسبب الازمة المالية العالمية كما ذكرنا سالفا، ولكن رغم الاستراتيجية المتبعة في جزائر لتنمية الصادرات يبقى هذا الارتفاع خلال سنة 2008—2014 مجرد ارتفاع خجول قد يكون اثره غير جاد أو نافع وهذا ما يبرر ضرورة تجديد هذه الاستراتيجية وإعادة هيكلتها.

خاتمة الفصل:

منذ الاستقلال مر الاقتصاد الجزائري على العديد من المحطات بغية إصلاحه وإنقاذه من الاثار التي خلفها الاستعمار وإن واقع الاقتصاد الجزائري يقول انها استطاعت أن تحقق تحسينات واضحة في المجال الاقتصادي ولكن بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد وحيد وهو نفط كان عائقا وراء جميع هذه الاصلاحات فقد تعرضت الجزائر للعديد من الصدمات بسبب تهاوي اسعار النفط هنا وجدت الدولة ضرورة البحث عن حل اخر بعيد عن قطاع المحروقات وتيقنت أنه أصبح من الضروري تنمية صادراتها الغير نفطية من أجل الخروج من الأزمة.

وفي ختام هذا الفصل، نستنتج أن اعتماد أو تبني استراتيجية لتنمية الصادرات الغير نفطية في الجزائر يتطلب العديد من الآليات والوسائل وذلك عن طريق تشريع قوانين أو تسخير مؤسسات، بغرض الولوج إلى الأسواق العالمية

لتجنب الاعتماد الشبه كلي على تصدير سلعه شبه وحيده وهي النفط، حيث نلاحظ أن لمعدلات النمو في دول العالم علاقة قوية بين نموها بشكل جيد ومستقر وتنوع قاعدة الاقتصاد الوطني وتعدد قطاعاته الإنتاجية، وتزداد حدة المشكلة عندما يكون الدخل معتمدا بشكل رئيسي على مصدر طبيعي واحد قابل للنضوب.

اتسمت مراحل تطور الاقتصاد الجزائري خلال العقد الماضي بالقيام بإصلاحات اقتصادية وسن قوانين مالية و القيام بإصلاحات جمركيه وكذلك تحفيزات جبائيه لتسهيل عملية التصدير وتشجيعها، وأمتد هذا الدعم والتشجيع إلى القطاع الخاص والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وكذلك اعتمدت الجزائر على القيام بإجراءات اخرى لتنمية الصادرات الغير نفطيه كتحرير التجارة الخارجية، وخفض قيمة العملة الوطنية وتخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل وأيضا وضع خطط لقروض التصدير، ولتقويم مدى نجاح الاقتصاد الجزائر في تحقيق التنويع الإنتاجي تمت دراسة تطور هذا القطاع، من خلال تحليل النمو ونسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وتشير البيانات إلى أن نتائج التنويع الإنتاجي في الجزائر كانت متدنية، ولم تصل إلى الدرجة المأمولة التي تكفل إيجاد قاعدة إنتاجية يمكن أن تعزز نمو الاقتصاد الجزائري وتحافظ على استقراره، نظرا لوجود العديد من المعوقات التي تعترض هذه العملية، وتنقسم هذه المعوقات إلى معوقات محلية تتعلق في الغالب بالإجراءات والتنظيمات في الجزائر أو خارجية مرتبطة بتطورات الاقتصاد العالمي عموما.

الخاتمة

أصبح التبادل الدولي المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادي للبلدان ومدى نجاحه ومروره في الطريق السليم، فإن لقطاع التجارة الخارجية الدور الكبير والأثر البالغ على مختلف الجوانب والأبعاد على العملية التنموية وكذلك تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال عمليتي التصدير والاستيراد، وكون الجزائر لديها بعض المشاكل من الجانب التصديري لديها وذلك بسبب عدم تنوعه وحصره في قطاع واحد وهو القطاع النفطي ونظرا لأن الجزائر تسعى للخروج من هذا المأزق فقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر من اجل تنمية الصادرات خارج المحروقات وتوضيح كيف اثرت هذه الاستراتيجية على أداء النمو الاقتصادي الجزائري وهل فعلا استطاعت أن تحقق ولو القليل من التطور وتغطية العجز الذي سببه ذلك الإنخفاض الرهيب في اسعار النفط، حيث وجدنا من خلال بعض المؤشرات للاقتصاد الجزائري إنه هو عبارة عن اقتصاد يعتمد على مداخيله من الصادرات النفطية وفي ضل الفرضيات التي بنيت عليها دراستنا استطعنا أن نجد بعض الإجابات التي يمن ان تكون تفسير لها ونصل الى بعض النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة وفي الاخير قمنا ببعض التوصيات من اجل تدارك الأخطاء والتطوير والاستمرار فيما هو ايجابي ويخدم الاقتصاد الوطني.

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى النمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي وهذا ما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ولهذا له أهمية بالغة فهو يعمل على زيادة مستوى المعيشة وكذلك يؤدي الى زيادة في الاجور الحقيقية وبالتالي فهو في نهاية يوصلنا إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الحاجات الحالية والمستقبلية على مستوى العالمي ومحلي وهذا يتوافق مع الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: تعتبر الصادرات كمؤشر رئيسي على معدل النمو الاقتصادي، إذ يسمح الفائض من الصادرات وهو من أحد محفزات النمو، بتحقيق استثمارات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ومن ثم رفع مستوى معيشة الأفراد، والذي يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لاسيما منها البطالة لتحقيق نمو أفضل ومستديم لهذا سعت الدولة الجزائرية للاجتهاد من اجل تطوير قطاع الصادرات، وهو ما يتوافق مع الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: كانت تجربة كل من إيران وماليزيا والصين تجربة ناجحة في إطار تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات وحققت العديد من الإنجازات في هذا الصدد فهي قد تمكنت من رفع في معدلات السلع المصدرة نحو الخارج في فترة وجيزة وكذلك التنويع في تركيبة السلعية لصادراتها كماليزيا التي أصبحت تحتل مراكز هامة في

الصادرات الصناعية والصين كأكبر الدول المصدرة لتقنية والتكنولوجيا ويمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجارب السابقة، وهذا يتوافق مع الفرضية الثالثة.

الفرضـية الرابعة: لقد كانت الصـادرات من النفط أكبر بكثير من الصـادات خارجه خلال طيلة فترة 2008-2014 وهذا ما يدل أن الاقتصـاد الجزائري هو اقتصـاد نفطي اغلب إيراداته هي ايرادات من المحروقات وهذا ما يتوافق مع الفرضية الرابعة.

الفرضـية الخامسـة: في سـبيل تنمية الصـادرات خارج المحروقات انتهجت الجزائر العديد من اسـتراتيجيات سـواء كانت عبارة عن تشريعات القوانين تساهم وتساند المصدر او مؤسسات تحصر على تطبيق هذه القوانين وكذلك كانت هناك إجراءات اخرى كتخفيض قيمة العملة وهذا ما يتطابق مع فرضية الخامسة.

الفرضية السادسة: ساهمت الاستراتيجية المتبعة في الجزائر في تنمية الصادرات خارج المحروقات ولكن هذه المساهمة هي مساهمة غير فعالة بنسب ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة الأثر وهذا ما يتوافق مع الفرضية السادسة.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها

- ✓ تبلورت العلاقة بين الصـادرات الغير نفطية والنمو الاقتصـادي كون هذه الأخيرة تسـاهم في بناء قاعدة أنتاجية تستند على تخصص حيث انها تدعم انتاج السلع التي تجد الدولة لديها فيها ميزة نسبية فتتخصص فيها من اجل تصدير فوائضها وهذا ما يوسع النشاط الانتاجي وهذه العملية تخدم النمو الاقتصادي من حيث زيادة فرص العمل ورفع من الدخل الفردي والوطني وزيادة التدفقات من العملة الاجنبية.
- ✓ يرتبط الاقتصاد الوطني ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات فهو يمثل نسبة 97 % من إجمالي الصادرات وهذا الإرتباط أدى بالاقتصاد الوطني جعله عرضة لتعرض لأي إهتزازات قد تحدث في هذا القطاع وهذا ما حدث فعلا فقد تعرضت الجزائر للعديد من الصدمات النفطية كأخر صدمتين 2008-2014 التي تركت أثر كبير وانخفاض هائل في قيمة اصادرات الجزائرية مما أحدث إختلالات في الميزان التجاري الجزائري.
- ✓ من خلال دراسة واقع الاقتصاد الجزائري يتضح أنه خلال 52 سنة من تاريخ الجزائر المستقلة عرف الاقتصاد الجزائري نوعين من التنظيم، النوع الأول تنظيم مخطط مركزي متمثل في مرحلة التنظيم اعتمد لفترة امتدت من الاستقلال حتى مطلع التسعينيات، والنوع الثاني التنظيم الهيكلي تحكمه نسبيا آليات السوق وميكانزماته، يمتد من نهاية الفترة الأولى إلى يومنا هذا .

- ✓ أوضـــح الميزان التجاري الجزائري أن قيم صـــادرات وواردات الجزائر تختلف حيث يبقى هذا الاختلاف ودرجته مرهونا بأسعار النفط لان اغلب صادرات الجزائرية في صادراتها من النفط كذلك اوضح هيكل الصادرات الجزائرية عن النسب الضئيلة للصادرات خارج المحروقات.
- ✓ أكدت لنا الصـدمات البترولية التي تعرض لها الاقتصـاد الجزائري خطورة الوضـع الذي هو عليه وأكدت على ضـرورة تغير وضـع الاقتصـاد الجزائري وخروج من دائرة المحروقات فصـدمات التي مر بيها سـوق العالمي للنفط جعل جزائر تنتبه للطريق الخطأ الذي تمر به وجعلها تلقي نضـرة عن بعض القطاعات الاخرى التي لم تكن لها اهمية ومعرفة الدور الفعال الذي ممكن ان تلعبه هذه القطاعات كالقطاع الصناعي والزراعي وكذلك الانتباه للمؤسسات الصـــغيرة والمتوســـطة ومعرفة انه لها دور في تنمية وتطوير الانتاج وخلق الفائض وفتح عمليات تصـــدير جديدة ومتنوعة.
- ✓ انتهجت الجزائر العديد من الاسـتراتجيات في سـبيل الخروج من الأزمات التي تسـبب فيها قطاع المحروقات وأهم هذه الاســـتراتجيات هي اســـتراتجية تنمية الصـــادرات خارج المحروقات حيث شـــعرت العديد من القوانين والتنظيمات التي تســـاعد وتســـهل عمليات التصـــدير وتقف يد عون في طريق المصـــدر كذلك ســـخرت عديد المؤسسات في خدمتهم لتأمين وتسويق منتجاتهم وتعليم المبتدئين منهم في حياة التجارية الدولية.
- ✓ إن جملة الإصـــلاحات حققت البعض من النتائج الحســـنة، إلا أنها عجزت في الوقت ذاته عن تحقيق أهدافها النهائية، حيث ظل الاقتصـاد الوطني حتى وقتنا الراهن هشـا أحادي القطاع تحكمه تطورات سـوق النفط العالمية. ورغم الأهمية التي أولتها الجزائر للقطاع الصـــناعي، إلا أنه لم تنجح حتى الوقت الحالي في خلق قاعدة صـناعية تفك ارتباط الاقتصـاد الوطني بقطاع الطاقة، ولتصـحيح الخلل القائم في الاقتصـاد الجزائري يجب تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصياغة إستراتيجية تتلائم مع نوعية هذه المؤسسات، وذلك من بعد دراسة الوضـــعية الراهنة لهذا القطاع والجهود المبذولة من طرف الدولة لتنميته وبعد التعرف على المعوقات التي تعترض نمو هذه المؤسسات.
- ✓ على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية الصـــادرات خارج المحروقات، إلا أنها لم تتجاوز 5% في أحســن الأحوال، وعملت الحكومة على تســطير مجموعة من البرامج الاســتثمارية هدفها تنمية الصادرات غير النفطية، إلا أن الهدف لم يجد طريقه إلى التحقي.ولا زال أثر انخفاض مردود الصادرات من محروقات يرهق الاقتصاد الجزائري.
- ✓ ساهمت الاستراتجية المتبعة للجزائر في تنمية الصادرات خارج المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2008-2014 وذلك من خلال ارتفاع معدلات الناتج المحلي الاجمالي من 170.300 إلى 220.091 بنسبة مساهمة بلغت 1.27 في افضل حالاتها.

توصيات الدراسة

✓ وجوب تنويع القطاعات في الاقتصـــاد الجزائري وتشـــجيع الإنتاج وتنميته وتطويره وتنويعه عن طريق الإهتمام بالقطاع الخاص وتشجيع الصناعات الصغيرة والناشئة خصوصا تلك الصناعات التي تهتم بالمنتوجات التي تملك الجزائر فيها ميزة نسبية قادرة على تحقيق الفائض وخلق القيمة المضافة .

✓ تحرير التجارة الخارجية ورفع من معدل الانفتاح التجاري وذلك بفتح الأســـواق المحلية على الأســـواق الأجنبية وإدخال المنتجات المحلية لجو المنافســـة العالمية وذلك بتطوير التقنيات ووســـائل الإنتاج كذلك وســـائل الاتصـــال كون هذه الاخيرة تلعب دور كبير في عملية الانفتاح التجاري لأنها تســـاهم في تواصـــل المنتجين المحلين للمنتجين الأجانب والإحتكاك بهم من اجل التعلم واقتباس التقنيات وفنيات التسويق الدولي.

✓ البحث عن بعض الاســـتراتجيات الاخرى التي تكون فعالة في تحقيق الفرق واســـتدراك النواقص في عوائد الصادرات النفطية التي لاتزال في انهيار مستمر، كجعل لجنة خاصة بالتسهيلات الوثائقية للمصدرين ورقابة فيها والعمل على سلاستها وذلك لنزع العبئ على المصدرين أو الراغبين في تصدير من ارهاق كثرة الوثائق وانتظار طول فترة صـدورها وأيضـا تقريب المصـالح لبعضـها البعض، أيضـا لجان مسـتقلة خاصـة بالرقابة لمراقبة الغش ورشـوة والبيروقراطية وتسـلط بعض المؤسـسـات الوسـيطة في عملية التصـدير كي يحس المصـدر بأمان في جل العمليات التصـديرية ، تسـتطيع الدولة أيضـا تسـطير بعض المتخصـصـين في مجال التصـدير والبحث وذوي خبرة في انجاز دورات تعليمة إجبارية للمؤسسات المصدرة لتعليمها تقنيات التصدير وإستوفاء الشروط الدولية وأيضا من جودة ومواصفات وتعليمهم تقنيات إختراق الاسواق، اعطاهم دورات مجانية بالخارج حيث تجبر كل مؤسسة على تعيين فريق او شخص ممثل للمؤسسة في الخارج دوره حضور هذه الدورات في الوطن وخارجه والأحتكاك بالمؤسسات الدولية والتعلم منها. تستطيع الدولة أيضا أن تسهم المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والناشئة في شراكاتها مع الخارج كشريك يمثل الدولة ولا يقتصر الأمر فقد على المؤسسات الكبرى.

إن تقنين قانون يتيح لكل مؤسسة صغيرة ومتوسطة إمتياز عن كل وحدة مصدرة قد يلعب دور كبير في تشجيعها للمضي قدما وتطوير نفسها وتوسع في اعمالها التصديرية.

✓ لماذا لا يكون هدف الجزائر هو التصـــدير من أجل جلب العملة الأجنبية من بهدف الانتاج وإعادة التصـدير حيث تخصـص معظم عائدات الدولة في الجزائر من اجل الانفاق إذ تتبنى الدولة الجزائرية سـياسـة انفاق الدولة وهذا ما جعل الجزائر تدور في دائرة الاسـتهلاك لا دائرة الأنتاج لذا يجب أن تتبع سـياسـة ترشـيد النفقات ليست بطريقة المتبعة حاليا حيث ترشد نفقاتها في شيئ وتهدر الأموال في شيئ آخر يجب عليها ان تخصص كامل جزء العائد من الصادرات الغير نفطية لتوليد صادرات اخرى وعدم مساس الايرادات الآتية من هذا الجانب في أي مكان أخر.

✓ لايخفى علينا كذلك دور الإستثمار الأجنبي في تطوير وتنمية الصادرات وإدخال المؤسسات الجزائرية في مجال التسويق الدولي والإستفادة من خبرات هذه المؤسسات وكذلك يضطر المنتج الجزائري في ضل وجود منتجات

ذات جودة عالمية عالية في سوق الوطنية الى تطوير هو كذلك من منتجاته حتى يضمن بقاءه في سوق فقد يساهم هذا كذلك من جانب التشجيع من أجل التطوير.

- ✓ وفي الأخير نقول أن لب العملية التطويرية في الإستراتيجيات الممارسة من طرف الدولة والتي تحقق لها النمو الاقتصادي هو الاهتمام بالقطاع الخاص وبالخصوص الصناعات الناشئة الممثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك الاهتمام بالأراضي الزراعية المنتجة والتي تساهم في تحقيق الإكتفاء الذاتي من غذاء وتحقيق الفائض الموجه لتصدير وتشجيع الاستثمار في الجانب الزراعي والإهتمام بالفلاحين وشؤونهم.
- ✓ نسبة مساهمة الصادرات غير نفطية هي نسب ضئيلة جدا وهذا يدل على أنه يمكن القول أن هذه الإصلاحات كانت ظرفية ومؤقتة لا تتعدي المرحلة التي طبقت فيها، حيث نجدها عاجزة عن بناء إستراتيجية طويلة الأجل لإصلاح قطاع الصادرات خارج المحروقات، وكانت عبارة عن أدوات لمواجهة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض إيرادات المحروقات وفشلت في تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج لثروة.

آفاق الدراسة:

لقد ركزت دراستنا هذه على الدور الذي تلعبه استراتيجية تنمية الصادرات غير نفطية في تحقيق النمو الاقتصادي وحاولنا قدر المستطاع الالمام بالموضوع ولكن لا يعني هذا ان عملنا قد يخلو من بعض العيوب ونواقص ولهذا هناك بعض الجوانب نرى انها تستحق أن تكون محورا في دراسات سابقة يجب التركيز عليها وهي:

- ✓ أهمية القطاعات الناشئة في خلق الفرق في قيمة الصادرات غير نفطية.
- ✓ دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج محروقات.
- ✓ تجارب دول الناشئة في تحقيق النمو الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

✓ **قائمة الكتب**

- إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية (نظريات–نماذج–أستراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان.2011.
- إسماعيل شعباني، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، دار هومة لنشر، الجزائر، بدون سنة نشر.
- جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، المنظمة الادارية للتنمية ،ط1، القاهرة،2015.
- محمد عبد العزيز عجيمو، واخرون، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، الدار الجامعية لنشر، الإسكندرية ،2006.
- محمد باجي حسن، **النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة لنشر، القاهرة.
- محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية الإسكندرية، 1998.

- ميشل ب تودارو ترجمة محمود حسن الحسني، **التنمية الاقتصادية**، دار مرية للنشر، مملكة العربية السعودية، 143.
- روبارت بارو،ترجمة نادر ادريس التل، **محددات النمو الاقتصادي**، دار كتاب الحديث لنشر، عمان.
- عبد قادر محمد، عبد القادر عطية، **إتجاهات الحديثة في التنمية**، دار الجامعية لنشر، الاسكندرية، 2002-2003.
- سعد غالب ياسين، **الادارة الدولية مدخل إستراتيجي**، دار البازوردي العلمية لنشر، الاردن ،1999.
- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**،عالم الكتب الحديث لنشر، الاردن،2006.
- فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد علميا و عمليا، دار النهضة العربية**، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر.
- قادري محمد الطاهر، **التمنية المستدامة في البلدان العربية**، مكتبة الحسين العصرية لنشر، بدون سنة نشر.
- روب موريس، "**النمو االقتصادي والبلدان امتخلفة** "ترجمة هشام متوي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بروت 1979.

✓ **قائمة المذكرات**

- الجبارية كحيلي، **دور أستراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي دراسة حالة مؤسسة حدود سليم** لتوظيب وتصدير التمور بسكرة ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير.
- العمري علي، **دراسة تأثير تطورات الاسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة ضمان متطلبات ماجستارفي علوم اقتصادية، 2007-2008، جامعة الجزائر.
- بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة1970–2005**، مذكرة ضمن نيل شهادة ماجستار في العلوم اقتصادية،جامعة الجزائر3، 2010-2011.
- بلقلة ابراهيم، **اليات تنويع وتنمية الصادرات، واثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة ضمن نيل شهادة ماجستار في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.
- وعيل ميلود، المحددات الحديثة لنمو الاقتصادي في دول العربية، اطروحة دكتراء في علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013-2014.
- زوين ايمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر**، شهادة ماجستار جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011.
- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع محروقات دراسة حالة جزائر**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستار، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- زير ريان، اثر ترقية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر 2005-20014، مذكرة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل الضروف الراهنة**، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة الماجستار، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- كبداني سيد احمد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة الدخل**، اطروحة دكتراء، جامعة ابو بكر بلقايد تلسان، 2012-2013.

- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، اطروحة دكتراء في الاقتصاد، جامعة الجزائر،2008-2009.
- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستار في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.
- مولاي عبد القادر،**التصدير كإستراتجية لتحقيق التنمية، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستار في العلوم اقتصادية**، جامعة بن يوسف بن خذة،الجزائر،2006-2007.
- نصر الدين قربي، **أثر الصادرات على نمو الاقتصادي**، مذكرة ضمن نيل شهادة ماجستار جامعة وهران 2013- 2014.
- سعيد رويجح، **التطور التاريخي لأسعار البترل وأثره على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.
- سليمان دحو، **المنتوج الدولي الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع محروقات**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتراء، في علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015،2016.
- سلامة نجاح، **تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013.

✓ **قائمة المجلات**

- جمال خنشور، **نحو إرساء إستراتجية متكاملة ،مجلة الواحات والبحوث والدراسات** ،غرداية،عدد7، 2014.
- وصاف سعدية، **التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بين الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد1، ورقلة 2002.
- زرقين عبود، **قراءات في التجربة التنموية الصينية وكيفية الإستافذة منها**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،عدد48.
- كربالي بغداد، **نظرة عامة حول النحويلات الاقتصادية في الجزائر، مجلة علوم انسانية**، عدد8، جامعة محمد خيضر بسكرة جانفي2005.
- مفرج بن سعد الحقباني، **العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية ونمو الاقتصادي**، مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، عدد رابع،2006.
- مجدي الشرويجي، **اثر النمو الاقتصادي على العمالة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد11، مصر، بدون سنة نشر.
- مريم عيسى المهنى، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي**، مجلة امباراك، مجلد70عدد20، 2016.
- ناصر حميداتو، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الوادي، المجلد السابع، العدد الثاني.2016
- عبلة عبدالحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث.
- عبد الحافظ الصاوي، **قراءة في التجربة المالزية التنموية**، مجلة الوعي الاسلامي، العدد451، بدون سنة نشر، الكويت.
- عبد الرحمان بن سانية، **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد،2011.

✓ **التقارير والقوانين ومراسيم**

- مرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 1996/3/3 المتضمن إنشاء غرفة الوطنية لتجارة والصناعة، الجريدة الرسمية الجزائرية،عدد1996،16.
- مرسوم التنفيذي رقم 96-06 المؤرخ في 1996/01/10 المتضمن تأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية الجزائرية،عدد 1996،3.
- مرسوم التنفيذي رقم 99-11 المؤرخ في 1999/12/23 المتضمن إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات، الجريدة الرسمية الجزائرية،عدد57، 2016.
- التقرير العربي الموحد
- تقرير لبنك الجزائر

قائمة المراجع

✓ **قائمة المؤتمرات والملتقيات**

- بغذاذ بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**،الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزائر، جامعة الوادي،05-06 ماي2013.
- بن مرزوق عنترة، واقع الاقتصاد الجزائري وآليات اصلاحه، **الملتقى الوطني حول التنمية البديلة لقطاع محروقات**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،7-8 مارس 201 .
- يوسفي محمد، **برامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في الجزائر**.الملتقى الوطني حول التنمية البديلة لقطاع محروقات، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،7-8 مارس 2016.
- مسعودي محمد، **استراتجيات التصنيع في ضل اقتصاد الميزة التنافسة المستدامة**، الملتقى الوطني حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، وادي سوف،3-4 نوفمبر2016.
- مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ملتقى وطني حول **أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، يوم:14 ماي 2015 جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة.

- عبد الحميد مرغيت، **ملتقى تجربة ايران في تشجيع الصادرات غير نفطية**، جامعة صديق بن يحية ، الجزائر، بدون سنة نشر.
- صافية محور، الصدمة النفطية كنقطة تحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد الطاقة البديلة لتحقيق التنمية في الجزائر **الملتقى الوطني حول التنمية البديلة لقطاع محروقات**،جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،7-8 مارس2016.
- قرود علي، **الصادرات خارج المحروقات وأثرها على نمو الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، وادي سوف،3-4 نوفمبر2016.
- ريم قصوري، **تفعيل أداء القطاع الزراعي الجزائري لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الوطني حول التنمية البديلة لقطاع محروقات، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،7-8 مارس2016.

✓ **المواقع الالكترونية**

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،جمهورية العراق، الميزان التجاري وتنمية الصادرات النفطية.

وزارة التجارة https://www.commerce.gov.dz

http://www.cagex.dz

الشركة الوطنية لتأمين http://www.saa.dz

http://www.ons.dz

http://www.worldbank.org/en/country/iran/overview

✓ **مراجع أجنبية**

Claude L. ، **The Export Decision Process: An Empirical Inquiry** ،،Journal of International Business Studies Simpson Jr. and Duane Kujawa،Palgrave Macmillan Journals،2017.p107.

David Jaffee **Export Dependence and Economic Growth** Social Forces Oxford University Pres Journal JSTOR 2017